

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- عماري محمد إسلام

- بهلول محمد ياسين

تحت عنوان:

آليات إتخاذ القرار الاستثماري في ظل ظروف التأكد

دراسة حالة مشروع ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية
المقاولاتية وكالة تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

(أستاذ محاضر - أ - جامعة ابن خلدون تيارت) رئيسا.

(أستاذ مساعد - أ - جامعة ابن خلدون تيارت) مشرفا ومقررا.

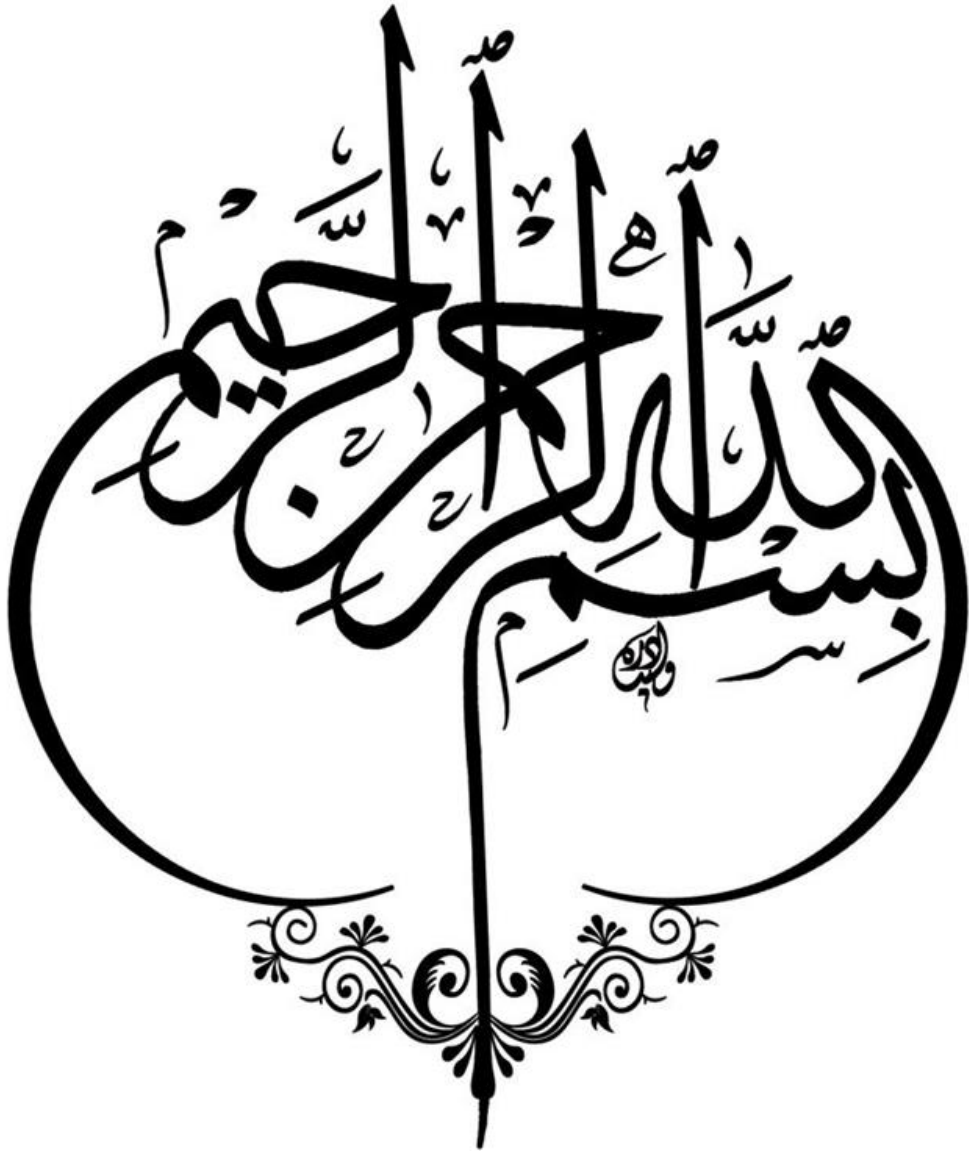
(أستاذ محاضر - ب - جامعة ابن خلدون تيارت) مناقشا.

أ. بلعجين خالدية

أ. مسري جيلالي

أ. زيتوني هوارية

السنة الجامعية: 2022-2023



قال الله تعالى:

﴿قال رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واخْلُ عُنْدَهُ مِنْ لِسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

طه الآية: 25-28.

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله العلي القويوم أولا وأخيرا وامثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم:
" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " مسري جيلالي " التي تكرم بقبول
الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.
كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء
قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة كلية علوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير بجامعة ابن خلدون تيارت والى كل موظفي
المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد
ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب.



الإهداء

أهدي نتائج هذا الجهد وعصارة هذا العمل:

الى عمي رحمه الله "عمار محمد"

إلى التي أهدتني نور الحياة وتعمدت برعاية خطواتي ورسمت معي أحلام حياتي والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأدامها لي نبعاً طافياً أحبو به كدر الأيام.

إلى من زرع في قلبي حب العلم ووضع بين جنباتي القوة والعزيمة والذي الغالي الذي طالما شجعني وساعدني لإتمام دراستي حفظه الله لنا جميعاً.

الى رفيقة الدرب "رزيقة"

إلى إخوتي "نجوى"، "نجانة"، "نور قمر" الأعمام حماهم الله.

الى كل عائلتي "جدتي، الى الأعمام والأخوال"

إلى أساتذتي الكرام.

الى أصدقائي : اشرف، زوهير، فاروق، محمد، ياسين.

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة والعمل في cyber 1001.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي أهديته مع أسامي عبارات الحب والامتنان:

إلى أمي العزيزة التي رحلت عنا،

رغم أن الزمن يمضي وتغيب عنا، إلا أن ذكرك لا تغيب عن قلوبنا.
كل يوم نفتقدك ونحن نتذكر حنانك وحنانك ودعمك الذي لا يظاهي.

إلى من جرع الكاس فارغاً لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليهد لي طريق العلم

إلى أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

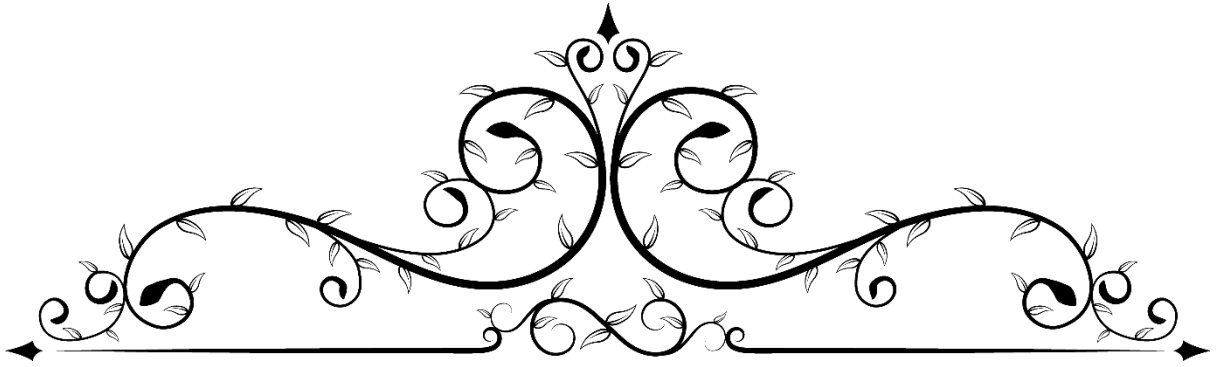
إلى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرصها علي.

إلى اخوتي: رابع، عبد القادر وأحبتني وأصدقائي وكل من ساهم في نجاحي

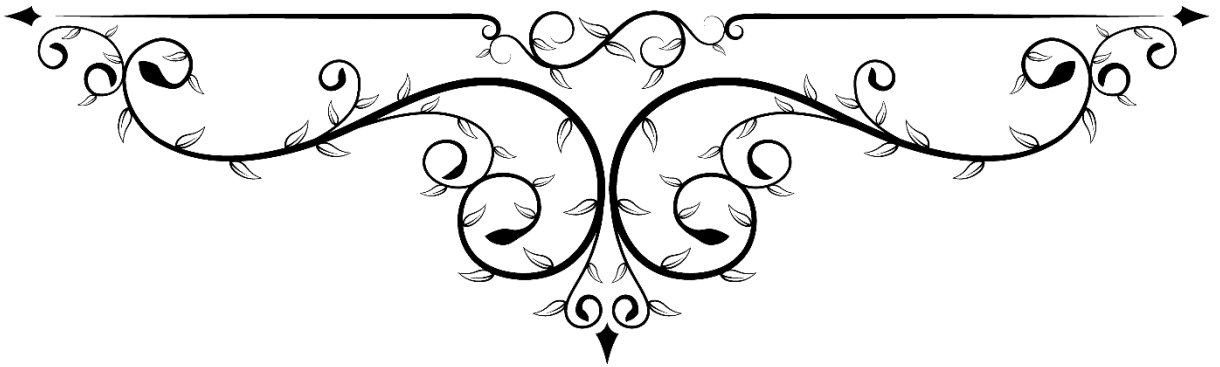
من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

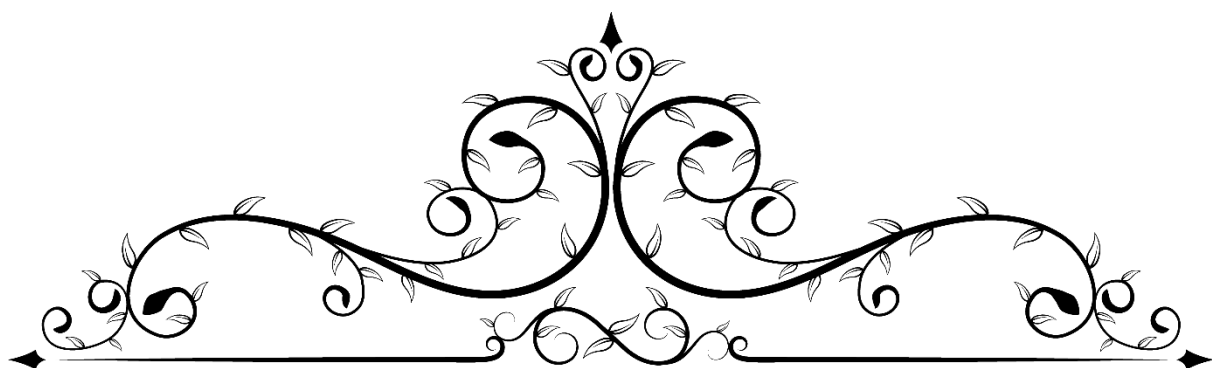


قائمة الجداول

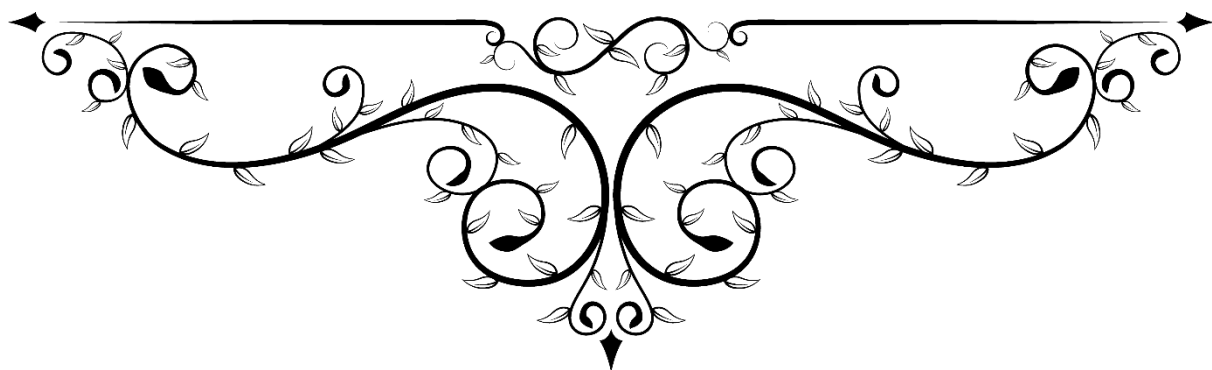


قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	طريقة التمويل الثلاثي	(1-2)
62	طريق التمويل الثنائي	(2-2)
63	التمويل الذاتي	(3-2)
64	جدول يوضح مدة تسديد القروض	(4-2)
76	قائمة الاستثمارات	(5-2)
77	يمثل التمويل الثلاثي	(6-2)
78	يمثل جدول اضعاء القرض المصرفي	(7-2)
79	يمثل الميزانية الافتتاحية للمشروع	(8-2)
80	الميزانية التقديرية من السنة 01 الى السنة 02	(9-2)
81	الميزانية التقديرية من السنة 03 الى السنة 04	(10-2)
82	الميزانية التقديرية من السنة 05 الى السنة 06	(11-2)
83	الميزانية التقديرية من السنة 07 الى السنة 08	(12-2)
84	التدفقات النقدية والتدفقات التراكمية	(13-2)
86	مجموع صافي القيمة الحالية	(14-2)
88	صافي القيمة الحالية	(15-2)
91	نتائج الدراسة السابقة	(16-2)

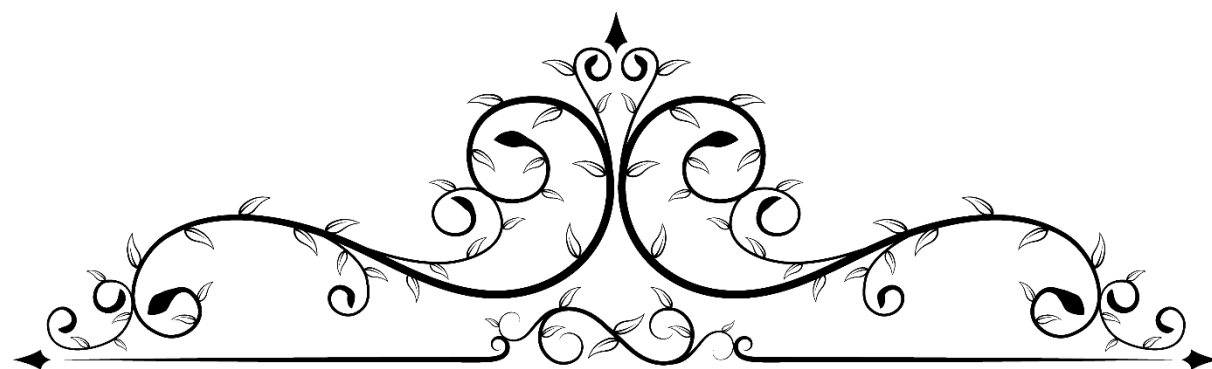


قائمة الاشكال

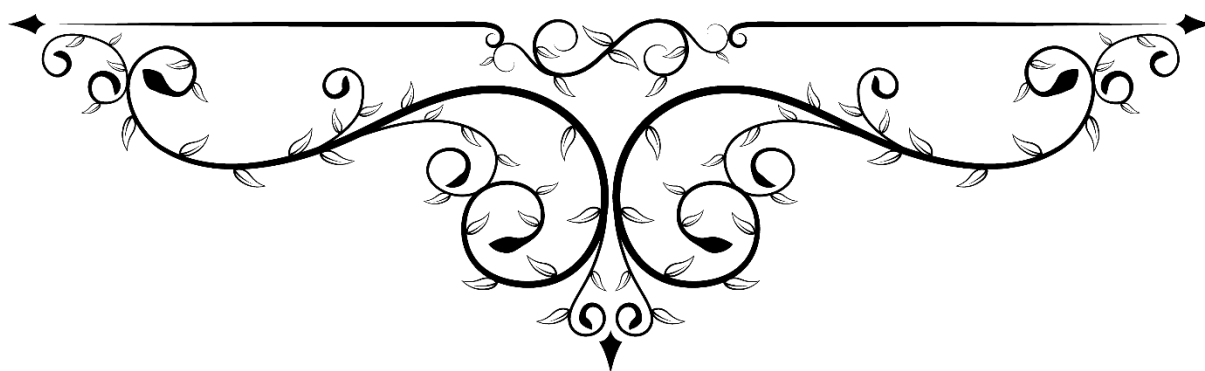


قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	مراحل دراسة الجدوى الفنية	(1-1)
60	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة الوطنية لدم وتنمية المقاولاتية تيارت	(2-2)

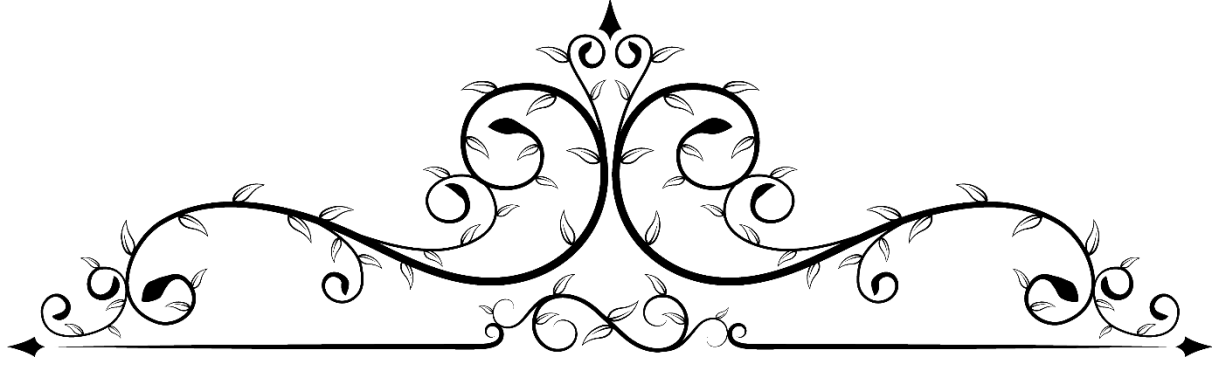


قائمة الاختصارات والرموز

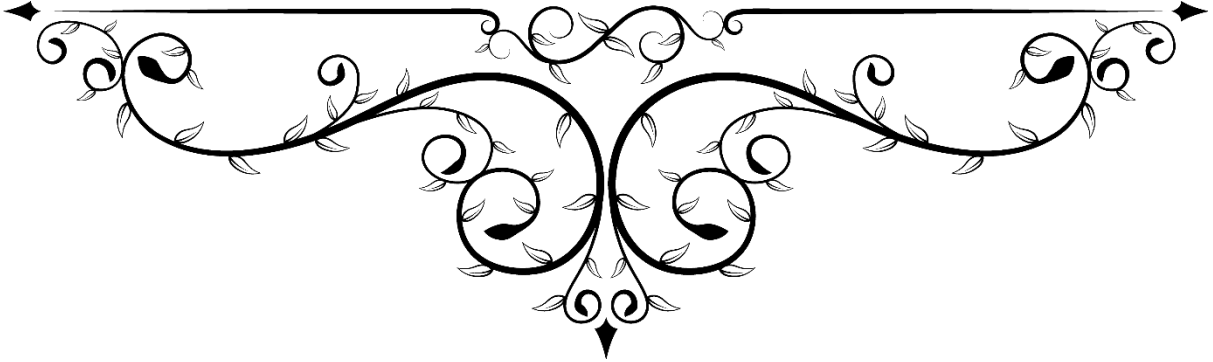


قائمة الاختصارات والرموز

المعنى	الاختصار
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.	ANSEJ
Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat.	ANADE
Délai de Récupération.	DR
Indice Rentabilité.	IR
Taux de Rendement Comptable.	TRC
Taux de Rentabilité Interne.	TRI
Valeur Actuelle Nette.	VAN



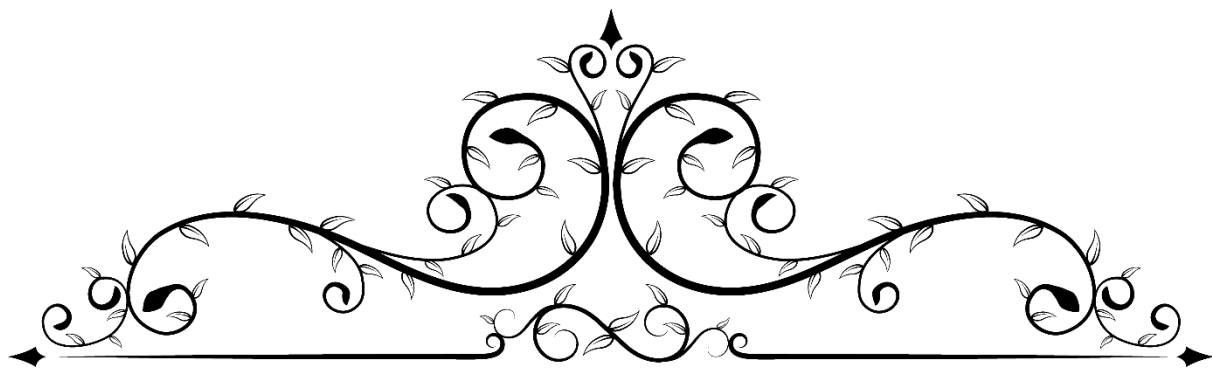
الفهرس



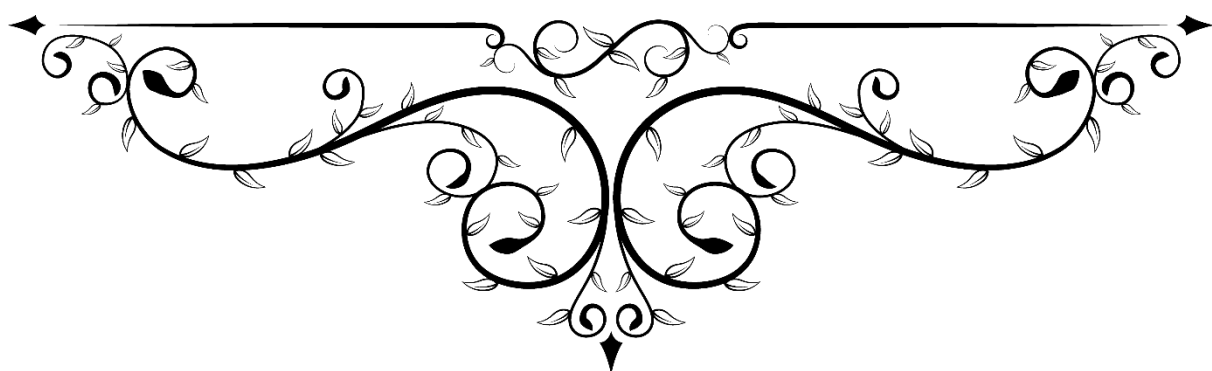
.....	الشكر والتقدير.....
.....	الاهداء.....
.....	قائمة الجداول.....
.....	قائمة الاشكال.....
.....	قائمة المختصرات و الرموز.....
.....	الفهرس.....
أ.....	مقدمة.....
09	الفصل الأول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام
10.....	تمهيد:.....
11.....	المبحث الأول: عموميات حول المشروع الاستثماري ودراسة الجدوى.....
11.....	المطلب الاول : عموميات حول المشروع الاستثماري.....
12.....	المطلب الثاني: مفهوم و اهمية دراسة الجدوى.....
16.....	المطلب الثالث: المجالات التطبيقية وصعوبات دراسة الجدوى.....
20.....	المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى.....
20.....	المطلب الأول: دراسة الجدوى القانونية والبيئية.....
23.....	المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية.....
27.....	المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية والاجتماعية.....
33.....	المبحث الثالث: آليات اتخاذ القرار الاستثماري في حالة التأكد.....
33.....	المطلب الأول: القرار الاستثماري في حالة التأكد التام.....
36.....	المطلب الثاني: معايير التقييم التقليدية حالة التأكد التام.....

الفهرس

المطلب الثالث: معايير التقييم الحديثة دراسة الجدوى في حالة التأكد التام	40
خلاصة الفصل:	47
الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية -تيارت	48
تمهيد	49
المبحث الأول: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	50
المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	50
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت	57
المطلب الثالث: صيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت	61
المبحث الثاني: دراسة جدوى مشروع إعادة تدوير المواد غير المعدنية	66
المطلب الأول: عموميات حول مشروع إعادة تدوير المواد غير معدنية	66
المطلب الثاني: دراسة الجدوى البيئية والقانونية للمشروع	68
المطلب الثالث: دراسة تسويقية، فنية واجتماعية	70
المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية للمشروع	76
المطلب الأول: القوائم المالية للمشروع	76
المطلب الثاني: تقييم مشروع إعادة تدوير المواد غير معدنية بالاستعمال معايير التقييم	84
المطلب الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع	89
خلاصة الفصل:	92
خاتمة	94
قائمة المصادر والمراجع	98
الملخص	105



مقدمة



مقدمة

تعتبر المشاريع الاستثمارية أداة حاسمة تمكن الدول من تنظيم وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق التحول من الركود إلى التطور والتنمية، وتتميز المشاريع الاستثمارية بأهميتها الكبيرة للاقتصاد الوطني بشكل عام وللوحدات الاقتصادية بشكل خاص.

وفي هذه السنوات الأخيرة، شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولاً حيث أصبحت المؤسسات الكبيرة والضخمة تلعب دوراً مهماً في تنشيط الاقتصاد العالمي، ومؤخرًا زاد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتميز هذا القطاع بخصائصه الخاصة وقدرته على المنافسة وتوليد الثروة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومع ذلك، تواجه المؤسسات الناشئة، وخاصة في مرحلة الانطلاق، تحديات عديدة تتعلق بالتمويل، حيث يكون الحصول على تمويل كبير وتحمل الفوائد المرتبطة به أمرًا صعبًا.

لذا يُعتبر اتخاذ قرار الاستثمار من بين أصعب القرارات التي يواجهها أصحاب المشاريع، سواء كانوا مؤسسات أو أفرادًا. ومع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، والتي تجعل من كل فكرة أو فرصة استثمارية موضع خطر، يصبح لزامًا وجود إطار تحليلي يُعتمد عليه في اتخاذ القرار الاستثماري ودراسة جميع العوامل ذات الصلة بهذا القرار، لذا قبل اتخاذ قرار الاستثمار أو البدء في أي خطوة مرتبطة بالتنفيذ، من الضروري إجراء دراسات تفصيلية وشاملة لجميع نواحي الاستثمار لتحديد جدواه الاقتصادية والاجتماعية لذلك تعد دراسات الجدوى أداة علمية ذات أهمية كبيرة لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل حالات التأكد، بالتالي يجب التركيز على الدراسات المتعلقة بالتحليل الاقتصادي والتقييم المالي لضمان اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة ومبنية على أسس علمية قوية.

والجزائر كغيرها من الدول أحست بضرورة دعم المشاريع الاستثمارية وتشجيع فتح مؤسسات صغيرة وناشئة كجزء أساسي من استراتيجيتها لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد، من خلال إعتناء سياسات وبرامج متعددة لتشجيع ودعم الاستثمار وتهيئة بيئة ملائمة للأعمال.

وكخطوة أساسية لتحقيق ذلك قامت بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية، وهي جهة تعمل كممول أول للمشاريع الاستثمارية في البلاد. تهدف هذه الوكالة إلى توفير التمويل والدعم الفني والتقني

مقدمة

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك مشروع إعادة التدوير للمواد غير المعدنية، وهذا المشروع الأخير أحد المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تؤثر إيجابياً على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

فتوفير الدعم المالي والفني من قبل الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية يمكن أن يساعد على تحقيق نجاح هذا مشروع وغيره من المشاريع الأخرى المدعومة من هاته الوكالة، بالإضافة إلى ذلك قد تعتمد الحكومة الجزائرية على سياسات أخرى مثل توفير الحوافز الضريبية والجمركية وتسهيل الإجراءات الإدارية لتشجيع المستثمرين وتعزيز مناخ الأعمال في البلاد.

1- اشكالية البحث : قبل اتخاذ القرار الاستثماري يجب المرور على دراسات تتعلق بعمليات التنبؤ والاستقراء بالمستقبل وتحليل عوائد وتكاليف المشروع المقترح، وهذا ما يعرف بدراسات الجدوى والتي تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لإثبات مردودية المشروع، ومن هذا المنطلق فإن اشكالية البحث تدور حول :

ما هي أهم الدراسات والمعايير التي تستخدمها الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية وكالة تيارت لاتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل ظروف التأكد؟

2- التساؤلات الفرعية : تتدرج عن التساؤل الرئيسي للبحث مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم المشروع الاستثماري؟ وما المقصود بدراسة الجدوى؟ وكيف تساهم آليات التقييم في ترشيد القرار الاستثماري ؟
- كيف يتم تقييم المشاريع الاستثمارية التي تحصل على تمويل من وكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية ووكالة تيارت؟

3- فرضيات البحث : للإجابة على هذه التساؤلات السابقة اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة.

- **الفرضية الأولى :** تتم دراسة جدوى المشروعات لإتخاذ القرارات الاستثمارية بالإعتماد على القوائم والهيكل المالية؛
- **الفرضية الثانية :** يتم تقييم المشاريع التي تمولها وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنفس الطريقة التي يتم فيها التقييم نظرياً.

مقدمة

4- أسباب اختيار الموضوع : من الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة بالنظر للعديد من الاعتبارات، بما في ذلك الاعتبارات الموضوعية والشخصية.

أ- الأسباب الموضوعية :وتتضمن هذه الأسباب:

- من ضروريات حسن اختيار المشاريع الاستثمارية وإتاحة الفرصة للاستثمار في البدائل المتاحة التي تساهم في تحقيق الأهداف والغايات المرجوة؛
- هناك حاجة ملحة للتعرف على طرق تقييم المشاريع الاستثمارية والدراسات التي تساعد رجال الأعمال والمستثمرين في تجنب المخاطر المرتبطة بالاستثمار في مشاريع فاشلة وغير مربح؛
- التعرف على دراسة الجدوى مراحلها وأهميتها في دراسة المشاريع الاستثمارية .

ب- الأسباب الذاتية : وتتضمن هذه الأسباب على:

- إدراج الموضوع في التخصص وهو الإدارة المالية؛
- تزايد الوعي في جانب دراسة الجدوى لفتح مؤسسة في المستقبل.

5- أهمية البحث: نلخصها في مايلي:

- تعمل دراسة الجدوى على تحديد فرص المشروع المتاحة وتحدياته المتوقعة، وتساعد في وضع خطط للتعامل مع تلك التحديات وتحقيق أعلى نسبة نجاح للمشروع في المستقبل مع الحد الأدنى من الخسائر المحتملة؛
- تحليل الجوانب المالية للمشروع، مثل التكاليف والإيرادات المتوقعة، وتقدير العائد المالي والفترة المطلوبة لتحقيقه إذ يعزز ذلك اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة ويساعد في تحديد مدى جدوى المشروع؛
- زيادة الوعي والإدراك بأهمية اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في ظل التأكد، من خلال تسليط الضوء على التحديات والمخاطر المرتبطة بالتأكد وتقديم استراتيجيات للتعامل معها؛
- تحليل جوانب الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع، من خلال تقييم تأثير المشروع على البيئة والمجتمع المحيط، وتحديد الإجراءات اللازمة للحفاظ على التوازن البيئي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

6- أهداف البحث: تتجلى أهداف البحث في مايلي:

مقدمة

- فهم أفضل لعملية اتخاذ القرار الاستثماري: من خلال فهم العوامل المؤثرة والعمليات التي يتم اتباعها وذلك بغية تحسين جودة القرارات الإستثمارية وزيادة فرص نجاح المشروعات؛
- تقدير المخاطر والفرص المرتبطة بالقرارات الاستثمارية في ظل ظروف التأكد، وذلك من خلال تحليل البيانات وتقييم العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على الاستثمار؛
- ابراز اسهامات البرامج الداعمة والاجراءات المقدمة من طرف الدولة في اطار ترقية المشاريع الاستثمارية؛
- تساعد في تحديد البدائل المتاحة وتقييمها بناءً على المعايير المالية والاقتصادية، وذلك لتحديد الاستثمارات الأكثر جدوى وربحية وتقادي الاستثمارات غير المجدية؛
- فهم أعمق للوضع الاقتصادي والسوقي والتنافسي، وذلك لإتخاذ القرارات الاستثمارية استراتيجية بناءة تسهم في تحقيق أهداف الشركة أو المستثمر؛
- تحليل الحالات العملية والدراسات السابقة المتعلقة باتخاذ القرارات الاستثمارية في حالة التأكد. يتم تقييم الأساليب المستخدمة والنتائج المتحققة وتحديد الدروس المستفادة والتوصيات للقرارات الاستثمارية في حالة التأكد؛
- تطوير إطار عمل أو نموذج لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل حالة التأكد، وذلك من خلال تحديد الاستراتيجيات والأدوات المناسبة للتعامل مع التأكد واتخاذ القرارات الصحيحة؛
- تقديم مساهمة علمية وعملية في فهم وتطوير إجراءات اتخاذ القرارات الاستثمارية في حالة التأكد، كما يهدف البحث إلى توفير نصائح وتوجيهات للممارسين في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل التأكد وتحسين عملية اتخاذ القرارات المستقبلية؛

7- حدود البحث: يمكن حصر حدود هذا البحث في المجالات التالية:

- أ- **حدود موضوعية:** يتمحور البحث في آليات اتخاذ القرار الاستثماري وتقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد ، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية هامة ومن ثم الحاجة الملحة لاهتمام بعملية تقييمها ؛
- ب- **حدود مكانية:** دراسة كيفية تنفيذ دراسة الجدوى لمشاريع الاستثمار في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيارت ؛

مقدمة

ج- **حدود زمنية:** من أجل حصر اشكالية الدراسة وبلوغ الاهداف المرجوة، حددنا أبعاد الدراسة التي سوف تمتد خلال مدة عمر المشروع المقدرة ب08 سنوات هي دراسة تنبئية مستقبلية للمشروع المقترح.

8- **منهج البحث:** لتحليل أبعاد المشكلة المطروحة والإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، لقد اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي، حيث جمعنا معلومات متنوعة تتعلق بموضوع الدراسة، أما في الجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي وقمنا بدراسة حالة للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغية التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع، وتطبيق نتائج البحث النظري.

9- **ادوات البحث:** وقد شملت مجموعة من الأدوات التي تم الاستعانة بها في إنجاز هذا البحث وتشمل على:

أ- **الادوات الأولية:** وتتمثل في:

- المقابلة الشخصية مع صاحب المشروع المراد الاستثمار فيه وذلك من أجل تقديمها لنا لمشروعه واعطاء فكرة موضحة؛
- المقابلة مع رئيس مصلحة ومجموعة من المسؤولين للوكالة الوطنية لدعم و التنمية المقاولاتية، وذلك من أجل توجيهنا الى المشاريع المراد تدعيمها من أجل القيام بتقييمها واعطاء لمحة شاملة عنها.

ب- **الادوات الثانوية:**تمت الاستعانة بمايلي:

- الاستعانة الكتب المتعلقة بالدراسة؛
- الاستعانة المجالات والمواقع الرسمية؛
- الاستعانة بأطروحات الدكتوراه و الماجيستر التي تم التطرق فيه الى الدراسة.

10- **صعوبات البحث:** من الصعوبات التي واجهتنا عند القيام بالبحث

- سرية المعلومات المتعلقة بالمشروع المدروس والممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية فرع-تيارت.
- صعوبة العثور على مصادر بحثية متخصصة وموثوقة حول هذا الموضوع الضيق. هناك نقص في الدراسات السابقة أو الأدبيات المتاحة، مما يعيق جمع المعلومات والبيانات اللازمة للبحث.
- عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في حالة التأكد معقدة وتشمل العديد من العوامل المترابطة، يكون من الصعب فهم وتحليل هذه التعقيدات وتطبيقها في دراسة البحث.

مقدمة

11- دراسات سابقة: هناك عدة دراسات سابقة منها ما تداول جزء من موضوعنا وتتقاطع معه في بعض النقاط ومن بين هذه الدراسات نذكر:

أ- حليلة شابي، دراسة الجدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر: عرض وتقييم، مجلة معارف، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، العدد22، 2017، والتي تتضمن اشكالياتها في كيف يمكن لدراسات الجدوى الاقتصادية توضيح فرص الأعمال لحاملي المشاريع الاستثمارية؟ وتهدف هذه الدراسة الى توضيح دور وأهمية المشاريع الاستثمارية في التنمية الاقتصادية للبلد ومحاولة تأصيل الجانب المنهجي لعملية التقييم بما يتوافق ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح، ومن أهم النتائج المتحصل عليها:

- ان تحليل أو تقييم المشروع يتضمن العديد من المراحل الاساسية المتتابعة والمتكاملة فيما بينها بحيث تتكون كل مرحلة من مجموعة من الأنشطة تتبلور في شكل دراسات تسمح في النهاية باتخاذ قبول المشروع أو رفضه أو اعادة تشكيله؛
- ان الجزائر كغيرها من البلدان عانت هذه المظاهر السلبية والناجمة عن عدم اعطاء الاهمية الكافية لدراسات الجدوى المالية و الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.
- تعاني العديد من الدول النامية حاليا مشكلة فشل بعض المشاريع الاستثمارية المقامة سابقا والتي اصبحت تشكل عبئا وعائقا أمام النمو الاقتصادي فالكثير من هذه المشاريع الضخمة أقيمت دون وجود دراسات علمية دقيقة وهو ما نتج عنه تكاليف إضافية طول فترة النشاط الأمر الذي انعكس بالسلب على مردودية هذه المشاريع؛

ب- اوسرير منور، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، العدد07، 2009، والتي تتضمن اشكالياتها فيما يكمن دور دراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية؟ والتي تهدف الى ابراز ضوء على موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية كأحد أهم المعايير التي يستند عليها أصحاب المشاريع في صناعة قراراتهم الإستراتيجية، ومن أهم النتائج المتحصل عليها:

- تحتل دراسات الجدوى الاقتصادية مكانة هامة في مراحل بناء المشروع الاستثماري؛
- القائم على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية له دور كبير في نجاحها ومنها نجاح المشروع الاستثماري؛

مقدمة

- تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب والعوامل المتعلقة (التسويقية، البيئية، الفنية، ...الخ)

ج- بن شاعة وليد وآخرون، دراسات جدوى الاقتصادية كآلية لإنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة زيان عشاور، الجلفة، الجزائر، العدد02، 2019، والتي تتضمن اشكالياتها فيما يكمن دور دراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية؟ وتهدف هذه الدراسة ابراز الضوء على موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية كاحد أهم المعايير التي يستند عليها أصحاب المشاريع في صناعة القرارات الاستثمارية، ومن أهم النتائج المتحصل عليها:

- تحتل دراسات الجدوى الاقتصادية مكانة هامة في مراحل بناء المشاريع الاستثمارية؛
- القائم على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية له دور كبير في نجاحها ومنها نجاح المشروع الاستثماري؛
- تعتبر كل من دراسات الجدوى المالية و التسويقية من أهم الدراسات التي يركز عليها أصحاب المشاريع لمعرفة مدى تحقيق المشروع للإيرادات والأهداف المسطرة مسبقا.

د- أما دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة ذات صلة بموضوعنا والتي تعالج موضوع دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية، إلا أن الاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة التي قمنا بها تكمن في تركيزنا على آليات اتخاذ القرار الاستثماري بالاعتماد على المراحل التي تمر بها دراسة الجدوى وآليات اتخاذ قرار تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. وتختلف ايضا اننا قمنا بدراسة ميدانية للمشروع المتمثل في إعادة تدوير المواد غير معدنية.

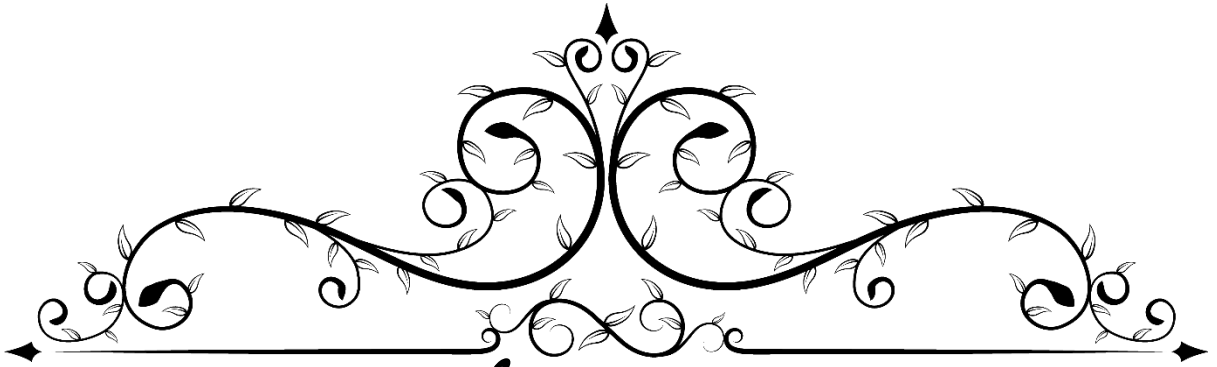
12- خطة البحث: من أجل دراسة هذا الموضوع اعتمدنا على خطة قمنا من خلالها بتقسيم البحث إلى

فصلين، فصل نظري والآخر تطبيقي، ويمكن عرضهم كما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام، حيث تم تقسيمه أيضا الى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الاول عموميات حول المشروع الاستثماري ودراسة الجدوى، المبحث الثاني مراحل دراسة الجدوى ، المبحث الثالث اليات تقييم المشاريع الاستثمارية في حالة التأكد.

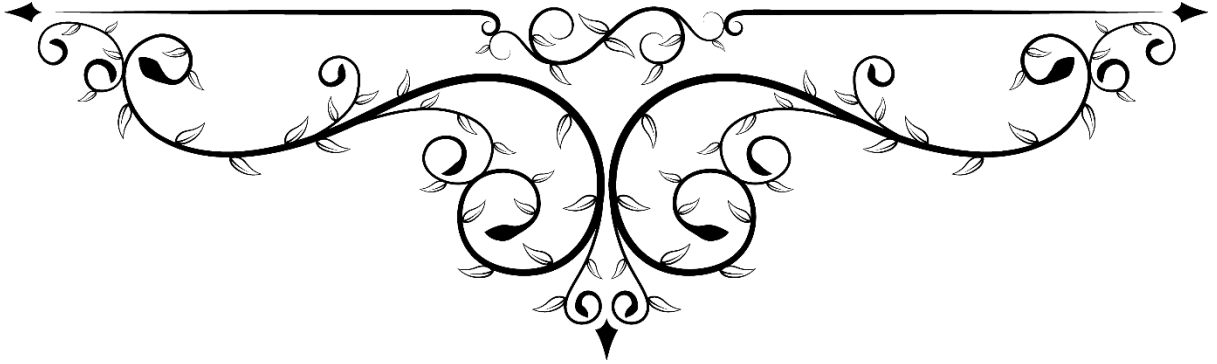
مقدمة

الفصل الثاني: تحت عنوان دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المبحث الثاني دراسة جدوى مشروع استعادة المواد الغير المعدنية لإعادة التدوير، المبحث الثالث دراسة الجدوى المالية للمشروع.



الفصل الأول:

إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام



- المبحث الأول: عموميات حول المشروع الاستثماري ودراسة الجدوى.
- المطلب الأول : عموميات حول المشروع الاستثماري
- المطلب الثاني: مفهوم و اهمية دراسة الجدوى
- المطلب الثالث: المجالات التطبيقية وصعوبات دراسة الجدوى.
- المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى.
- المطلب الأول: دراسة الجدوى القانونية والبيئية
- المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية.
- المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية والاجتماعية.
- المبحث الثالث: آليات اتخاذ القرار الاستثماري في حالة التأكد.
- المطلب الأول: القرار الاستثماري في حالة التأكد التام.
- المطلب الثاني: معايير التقييم التقليدية حالة التأكد التام.
- المطلب الثالث: معايير التقييم الحديثة دراسة الجدوى في حالة التأكد التام.

تمهيد:

يعد الاستثمار أحد المواضيع الرئيسية التي تحظى بأهمية كبيرة في الوحدة الاقتصادية والاجتماعية، فمستقبل أي وحدة اقتصادية يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات التي تم اختيارها وتنفيذها بشكل صحيح وبالتالي فإن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تكتسب أهمية بالغة لجميع الدول، حيث تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام وتوزيع للموارد المتاحة والجدير بالذكر ان المشاريع الاستثمارية تتطلب دراسة جدوى دقيقة تهدف إلى توجيه وتحسين عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية إذ تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف المرجوة وتقليل المخاطر والتحديات التي قد تواجه المشاريع الاستثمارية، وتحول دون تكبد الخسائر.

وتتم هاته الدراسة (دراسة الجدوى) في ظل ظروف مختلفة الا ان اكثر هذه الدراسات تتم في ظروف التأكد التام و التي تتميز بكون أن جميع الجوانب المتعلقة بالمشروع قد تم فحصها وتحليلها بدقة، وتم التأكد من صحتها وملاءمتها حيث يتم ضمان ذلك من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمشروع بشكل شامل ودقيق، والتأكد من صحة البيانات والتقديرات المستخدمة بحيث من خلال هذه الدراسة الشاملة والدقيقة، يمكن لصاحب المشروع أو المستثمر الحصول على رؤية واضحة حول جدوى المشروع وتحقيق العوائد المرجوة كما يمكن التعرف على المخاطر المحتملة والعوائق التي يمكن أن تواجه المشروع وبالتالي تتيح له اتخاذ القرارات الصائبة واتخاذ التدابير اللازمة لضمان نجاح المشروع.

من خلال ما تقدم سنتناول في هذا الفصل "إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام" وذلك بالتطرق الى :

المبحث الاول: عموميات حول المشروع الاستثماري ودراسة الجدوى؛

المبحث الثاني:مراحل دراسة الجدوى؛

المبحث الثالث: آليات تقييم المشاريع الاستثمارية في حالة التأكد.

المبحث الأول: عموميات حول المشروع الاستثماري ودراسة الجدوى.

تزداد أهمية الاستثمارات في اقتصادات الدول، خاصة في المجالات الإنتاجية والمالية والخدماتية، ومع زيادة الأنشطة التي يتم ممارستها، يصبح إدارة المؤسسات والمستثمرين في حاجة مستمرة إلى معلومات ومؤشرات مالية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ولا يمكن تحقيق هذه القرارات إلا بوجود دراسات ومعايير للتقييم المالي للمشاريع الاستثمارية. إذ تساهم هذه دراسات في توفير المعلومات الضرورية وتقديم التحليلات المالية التي تساعد على تقييم جدوى المشروع وتقييم العوائد المتوقعة وتحديد المخاطر المحتملة.

لذلك، يمكن القول أن دراسة الجدوى تعد أداة أساسية لاتخاذ قرارات استثمارية صحيحة، وتساعد في تحقيق أهداف المؤسسات وتقليل المخاطر والتحديات التي قد تواجه المشاريع الاستثمارية.

المطلب الاول : عموميات حول المشروع الاستثماري

يعتبر المشروع الاستثماري العمود الفقري للتطور الاقتصادي وأساس النمو على المستوى المؤسسة والاقتصاد الوطني، بحيث أنه يعتبر من أهم الدعائم على تساعد المؤسسة على مواصلة ديمومة نشاطها وتطورها من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر من أهم دعائم تنمية الاقتصاد الوطني.

أولاً: تعريف المشروع الاستثماري

لقد تعددت الآراء والمفاهيم فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري وذلك راجع لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، إلا أن هذه المفاهيم رغم تعددها وتنوعها وبسبب المدخل الذي نقوم من خلاله بدراسة مفهوم المشروع الاقتصادي "الاستثماري" فكلها تجتمع على طبيعة المشروع الاقتصادي ولذلك نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** إن المشروع الاستثماري هو مجموعة متكاملة ومتتالية من النشاطات والعمليات ذات الطابع الاستثماري تستهلك موارد محدودة (مالية، بشرية، طبيعية) وفق خطة معينة، لإنتاج سلع

وخدمات، بهدف الحصول على عوائد مالية وغير مالية ولتحقيق اهداف معينة ومحددة خلال فترة زمنية محددة؛¹

• **التعريف الثاني:** يطلق على الوحدة التي يتم توظيف الأموال المستثمرة فيها اسم المشروع الإستثماري، وهذا الأخير هو وحدة استثمارية ذات كيان محدد المعالم فنيا تتفاعل فيه موارد مختلفة بغرض إنتاج سلع مادية أو غير مادية خلال مدة زمنية محددة؛²

• **التعريف الثالث:** المشروع الاستثماري هو فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد إيرادات المشروع على تكاليف (نفقات) إنشائه وتشغيله؛³

وعليه ومما تقدم فالمشروع الاستثماري هو التنفيذ الميداني لفكرة محددة باستغلال مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمالية والعمل على استخدامها بطريقة معينة تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة بفعالية بغرض إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض المنشآت لإنتاج أو توسيع إنتاج السلع والخدمات وذلك خلال فترة زمنية معينة.

¹ Walter Andia Valencia, and other, Investment projects definition from the process perspective, **Journal of Management**, Faculty of Administration Sciences, National University of San Marcos Colombia, Cali, Volume 36, 2020, page 166.

² محمود حسين الوادي وآخرون، **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**، دار صفاء لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص25.

³ سعيد نعيمة، بوشنافة أحمد، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)، **مجلة البشائر الاقتصادية**، جامعة بشار، الجزائر، العدد02، 2017، ص114.

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

ثانيا: عناصر المشروع الاستثماري

تشارك المشاريع الاستثمارية في مجموعة من العناصر تتمثل في:

- **رأس المال المستثمر:** هو مجموع النفقات المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بإنجاز المشروع الاستثماري؛¹
- **مدة الحياة الاقتصادية:** من أجل تقييم الأرباح المنتظرة، من الضروري معرفة مدة استغلال المشروع أي عمر المشروع ويقصد بهذا الأخير المدة التي يبقى أثناءها الاستثمار في الاستعمال في المؤسسة؛²
- **القيمة المتبقية للاستثمار:** تظهر هذه القيمة في نهاية العمر الاقتصادي للمشروع بحيث عند انتهاء مدة المشروع يمكن التنازل عنه وبما انه اهتلك تماما فإن إيراد التنازل عنه يكون فائض في القيمة؛
- **النشاط الاستثماري:** وهو مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا؛
- **المنظم:** هو الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، ويمكن أن يكون المنظم هو صاحب المشروع، كما يمكن أن يكون عبارة عن موظف لصالح صاحب المشروع؛
- **السوق:** التي يتم فيها تصريف الإنتاج الذي ينتج في المشروع من سلع أو خدمات، كما يجب أن يكون هناك طلب على منتجات المشروع الاستثماري؛
- **الربح أو العائد من المشروع:** ويعتبر هذا هو الهدف المسطر لهذا المشروع، ولا مانع من وجود أهداف أخرى، وهذا العائد يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي؛

¹ خميسي شريحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010، ص141.

² مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2010، ص159.

• **الاستقلالية النسبية:** يجب أن يتمتع المشروع باستقلالية نسبية وذلك حتى يتمتع المشروع بشخصية معنوية اعتبارية معنوية؛

• **المخاطرة:** هناك دائما في كل المشاريع درجة معينة من المخاطرة عند اختيار المشاريع الاستثمارية حيث يحتمل كل مشروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.¹

المطلب الثاني: مفهوم و اهمية دراسة الجدوى

قبل الشروع في اي مشروع استثماري، يقوم المستثمر بدراسة كافة جوانب المشروع وتقييمه في ظل ظروف مختلفة وعلى ضوء نتائج هذه الدراسات يتخذ المستثمر قراره في تبني هذا المشروع او العدول عنه ولذلك لكي يمكن الحكم على صلاحية المشروع لتحقيق الاهداف المرجوة منه، فانه يجب القيام ببعض الدراسات المتخصصة والتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري المتعلق بإنشاء المشروع من عدمه (قبول او رفض المشروع)، وتسمى هذه الدراسات بدراسة الجدوى.

أولاً: مفهوم دراسة الجدوى.

دراسة الجدوى تلعب دور التأشير لإنشاء أي مشروع، أو إضافة نشاط، أو التوسع في المشروع أو عملية الإحلال وغيرها، كما ان دراسة الجدوى تشمل عدة خصائص سنتطرق لها مع تعريفات دراسة الجدوى فيمايلي :

• **التعريف الأول:** تعرف منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة دراسة الجدوى بأنها الدراسة التي تهدف إلى تحديد قدرة المشروع على الإنتاج في موقع محدد، باستخدام طريقة إنتاج فعالة وملائمة للمواد الخام، وتحديد التكاليف الاستثمارية والتشغيلية المطلوبة، بالإضافة إلى تقدير العوائد المتوقعة من الاستثمار وتعتمد دراسة الجدوى على تحليل عوامل مثل الأسواق والمنافسين والتكنولوجيا والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن تنفيذ المشروع ويهدف أي مشروع استثماري إلى إنتاج سلعة أو خدمة معينة بهدف تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية مقبولة على الاستثمار المتوقع.²

¹ محمد معاريف، طاوش قندوسي، واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سعيدة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد06، 2014، ص42.

² محفوظ جودة، تحليل وتقييم مشاريع، دار النشر الشركة العربية المتحدة تسويق وتوريدات، مصر، د.ط، 2010، ص 12.

• **التعريف الثاني:** هي أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة او لتقييم قرارات سبق اتخاذها، او القيام بالمفاضلة بين البدائل المتاحة و ذلك على اسس فنية مالية و على ضوء معطيات محددة تتصل بموقع المشروع، تكاليف التشغيل، طاقات التشغيل، الإيرادات ، نمط التكنولوجيا المستعملة واليد العاملة الموظفة.¹

• **التعريف الثالث:** دراسة الجدوى هي عملية تحليل شاملة تهدف إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو عدة مشاريع استثمارية من جوانب متعددة، مثل الجوانب السوقية، الفنية، المالية، التمويلية، الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحديد الاستثمارات التي تحقق أعلى مستوى من الفائدة الصافية.²

يمكن استنتاج أن دراسة الجدوى هي عملية تحليل شاملة وعلمية تُجرى لتقييم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمشروع استثماري محتمل وتتضمن هذه الدراسة تحديد إمكانية تحقيق الإنتاجية المطلوبة للمشروع وتحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المقبولة على الاستثمار المتوقع. لاتخاذ القرارات الصحيحة بشأن تنفيذ المشروع أو العدول عنه.

ثانيا: أهمية دراسة الجدوى

دراسة الجدوى تعد أداة مهمة وضرورية قبل البدء في أي مشروع، وتحظى بأهمية كبيرة للأسباب التالية:

- دراسة الجدوى تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري السليم، حيث تساعد على اختيار البدائل الاستثمارية الأفضل باستخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة أو استخدامها بشكل أمثل. وتطبق هذه الفائدة سواء على المستثمر الخاص أو العام؛
- دراسة الجدوى تساعد في تحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية التي تكون نادرة نسبياً وتحتاج إلى عملية تخصيص فعالة، تستند هذه العملية إلى مجموعة من المعايير التي تثبت جدوى التخصيص وتشمل معايير الاستثمار التي تقوم بتقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروعات

¹ أحمد غنيم، دور دراسات الجدوى التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان، دار النشر النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط3، 1997، ص 14 .

² صلاح الدين حسن السيسى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، درا الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص12.

التي تثبت جدواها وبذلك، يمكن للمستثمر تجنب المخاطر والخسائر وضياع الموارد، ويتم استبعاد

المجالات التي لا تعود بالفائدة على الاستثمار، ويتم تحديد مدى العائد المتوقع من المشروع؛

- دراسة الجدوى تعمل على تحديد الهيكل الامثل لتمويل المشروع، والذي يعود بأكثر عائد مقابل أقل تكلفة وبالتالي، تساهم في تخفيض تكاليف التمويل وتحسين كفاءتها؛
- تستخدم دراسة الجدوى الاقتصادية في إجراء تحليلات الحساسية، والتي تهدف بشكل كبير إلى اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل المخاطر المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية، السياسية والقانونية، تحاول هذه التحليلات تحديد ما إذا كانت هذه التغيرات ستؤثر سلبًا أو إيجابًا على الأداء الاقتصادي للمشروع على مدى فترة الحياة المفترضة له؛
- دراسة الجدوى تساهم في تقليل درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- تعتبر بمثابة الضمان الذي يكفل استرداد القرض من عدمه من البنوك والمؤسسات المالية؛
- تساعد على الوصول إلى هيكل التكاليف الأمثل للمشروع والتوافق مع حجم المشروع؛
- تمنح دراسة الجدوى فرصة المفاضلة بين المشروعات التي تضعها المؤسسة أو الهيئة الاستثمارية؛¹

المطلب الثالث: المجالات التطبيقية وصعوبات دراسة الجدوى.

تدرس دراسة الجدوى في مجموعة واسعة من المجالات التطبيقية. تهدف دراسة الجدوى إلى تقييم الجوانب المالية والفنية والتسويقية لمشروع محتمل قبل بدء تنفيذه. تشمل بعض المجالات التطبيقية الشائعة لدراسة الجدوى مجالات مثل الاستثمار العقاري، والصناعة والإنتاج، والسياحة والضيافة، والمشاريع التكنولوجية ومع ذلك، تواجه دراسة الجدوى صعوبات متعددة، والتي قد تختلف تبعًا للمجال التطبيقي وخصائص المشروع المحدد.

اولا : المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى:

تحديد المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى يتوقف على نوع النشاط التجاري أو المشروع الذي يتم دراسته. ومع ذلك، هناك بعض المجالات التطبيقية الشائعة لدراسات الجدوى التي يمكن ذكرها:

¹نبيل عبد السلام شاكور، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة مدخل تنمية المهارات رجال الاعمال والباحثين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1998، ص39.

1- دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة: هذا المجال هو اكثر المجالات التطبيقية انتشارا واهمية لأن المشروع الاستثماري الجديد يحتاج الى دراسات وتقديرات تقوم على منهجية واساليب دقيقة في ظل الظروف عدم التأكد المصاحبة له، و هذه الدراسات تتم قبل البدء في تنفيذ المشروع اخذا بالاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في المشروع.

2- دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة: هنا دراسة الجدوى تكون امام مشروع قائم بالفعل يعمل، و لكن لأسباب عديدة يتم التوسع الاستثماري فيه، من خلال اقامة مصنع تابع له او اضافة خط انتاج جديد، او قد يكون التوسع من خلال زيادة الطاقة الانتاجية باقتناء آلات انتاج جديدة وفي كل الحالات يحتاج قرار التوسع الى دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري السليم في كل حالة .

3- دراسة الجدوى الاقتصادية لإحلال التجديد: تتم هذه الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال او استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي لآلة القديمة، وهنا نحتاج الى اداة لاختيار بين الانواع المختلفة للآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل و اختيار البديل الافضل، وتتمثل هذه الاداة في دراسة الجدوى الاقتصادية.

4- دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي: تبرز اهمية هذا المجال نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية المعلوماتية ، و مع التغييرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد و تزايد التنافسية، سيدفع ذلك الشركات والمنظمات الى المزيد من البحث والتطوير والاتجاه الى التطوير التكنولوجي،¹ أخذا بعين الاعتبار أن هناك دائما المفاضلة بين ونوعين من التكنولوجيا:

أ-تكنولوجيا مكثفة للعمل: نقصد بها استخدام يد عاملة أكثر بمقابل استخدام أقل لرأس المال (معدات وآلات...) ويناسب هذا الأسلوب الدولة التي تتصف بكثافة سكانية عالية مع انخفاض معدلات الاجور؛

¹شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر، الاردن، ط2، 2011، ص15.

ب- تكنولوجيا مكثفة لرأس المال: يقصد بها استخدام أكثر لرأس المال بمقابل استخدام أقل للعمل ويدخل ضمن هذه المجموعة عدد من الأساليب التكنولوجية المتباينة التي تختلف فيما بينها باختلاف تقنية الآلات ونوع ومدى المعرفة المستخدمة، ونذكر من هذه الأساليب على سبيل المثال بدون حصر:

- أسلوب كثافة عنصر المعرفة (مشروعات البحث والتطوير)؛
- أسلوب كثافة استخدام الحواسيب الآلية وتكنولوجيا الاتصالات (مشروعات تكنولوجيا المعلومات)؛
- أسلوب مشروعات الانشاءات التي تعتمد على الآلات والمعدات الثقيلة.¹

ثانيا: صعوبات تطبيق دراسة الجدوى.

هناك الصعوبات عديدة يمكن أن تحدث وتغوق إكمال جميع مراحل دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري، تتبلور بعضها في ما يأتي:

- تواجد بعض المتغيرات التي لا يمكن قياسها كمياً وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على المشروع يتطلب بذل الجهود المستمرة لتحويل تلك المتغيرات إلى قياسات كمية، واستخدام أدوات الإحصاء والاقتصاد القياسي. يصبح ذلك أكثر صعوبة مع زيادة حجم المشاريع، مما يجعل تقدير تدفقات النقد (الإيرادات والتكاليف) أمراً صعباً؛
- تنشأ مشاكل في التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني والتغيرات الخارجية في الاقتصاد العالمي نتيجة للتوجه العالمي المتسارع نحو العولمة وتحول الأنشطة الاقتصادية إلى آليات السوق تتزايد مخاطر عدم التأكد المصاحبة لتقدير متغيرات الدراسة وبالتالي يتطلب الأمر التعمق في البحث عن الأدوات والأساليب التي تساعد في التغلب على تلك المشكلات؛
- تتسبب تكاليف دراسة الجدوى المرتفعة، خاصة عندما يكون المشروع صغيراً ولديه ميزانية ضئيلة، في عدم التوازن بين تكاليف دراسة الجدوى وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار وبالتالي يتطلب الأمر البحث المستمر لتحقيق التوازن، خاصة عندما تُعتبر تلك التكاليف جزءاً من تكاليف التأسيس المحاسبية ويتم خصمها خلال فترة زمنية معينة؛

¹حمودة نصيرة، دور دراسة الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة دفاتر بوداكس، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، العدد 05، 2015، ص 317.

- تتمثل الصعوبات الفنية في تحديد وقت بدء وانتهاء المشروع، بالإضافة إلى التصميمات الهندسية، وخاصةً عندما يكون القائمون على الدراسة ذوو خبرة قليلة. يستلزم ذلك الاستعانة بمتخصصين وخبراء ذوي خبرة عالية، ولكن هذا يترتب عليه تكاليف إضافية؛
- تواجه الإجراءات الإدارية في بعض الجهات التي تمنح تراخيص البناء وتنفيذ المشاريع تعقيدات، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة الزمنية بين انتهاء دراسة الجدوى للمشروع وبدء تنفيذه وهذا يستدعي ضرورة إعادة النظر في العمليات الإدارية وتبسيطها لتقليل تلك الفجوة الزمنية؛
- تواجه صعوبة في تحديد المرحلة التفصيلية التي تتطلب مزيداً من التفصيل والاهتمام وزمن أطول، وكذلك ميزانية أكبر، عندما تكون أهداف المشروع متساوية في الأهمية يتطلب ذلك التوازن بين المراحل وتخصيص الموارد بشكل مناسب لكل مرحلة وفقاً لأهميتها¹.

¹عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسة الجدوى التأصيل العلمي والتطبيق العلمي: كيف تعد دراسة الجدوى مشروعك بنفسك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، دط، 2003، ص 16.

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى.

لا يمكن لصاحب المشروع أن يبدأ الدراسة دون إجراء الدراسات السابقة. يتم البدء في كل نوع من دراسات الجدوى استنادًا إلى النتائج الإيجابية التي تم الحصول عليها من الدراسة السابقة. يعتبر ذلك النهج ضروريًا لضمان تقدم مستدام في تنفيذ المشروع وتحقيق نتائج إيجابية.

المطلب الأول: دراسة الجدوى القانونية والبيئية

تهدف دراسة الجدوى البيئية إلى التعرف على المنظمات والهيئات ذات الصلة بالمشروع والتي قد تؤثر عليه سواء في مرحلة التخطيط أو التشغيل أو في كلتا المرحلتين. تُعتبر هذه الدراسة أساسًا للدراسات الأخرى، أما الدراسة القانونية، فتركز على قوانين وتشريعات الاستثمار والأشكال القانونية المتعلقة بالمشروع الاستثماري.

أولاً: دراسة الجدوى القانونية .

يتطلب تشغيل مشروع استثماري الامتثال للعديد من القوانين والتشريعات المحلية والدولية. على سبيل المثال، قد تكون هناك قوانين تحدد كيفية تأسيس وتشغيل الشركات والشراكات التجارية، وتشريعات تنظم الممارسات المالية والمحاسبية، وتشريعات تحكم في التعاملات المالية والتداول والاستثمار، وتشريعات تنظم الضرائب والتصفيات المالية، وتشريعات تحمي حقوق العمال وتنظم العمل والأجور والمرتبات، وتشريعات تنظم التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

يهدف الدراسة القانونية للمشروع الاستثماري إلى استكشاف وتحليل القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك التشريعات المالية والضريبية، والتشريعات المتعلقة بالعمل والأجور والمرتبات، والتأمينات الاجتماعية، وغيرها من القوانين التي تؤثر على أداء المشروع الاستثماري، ويهدف ذلك لفهم التأثيرات القانونية والتنظيمية على المشروع وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية المعمول بها.

بواسطة الدراسة القانونية للمشروع الاستثماري، يمكن تحديد المتطلبات القانونية المطبقة وتقييم التأثيرات المحتملة للتشريعات على أداء المشروع وربما تحديد المخاطر القانونية المحتملة. يمكن أيضًا للدراسة

القانونية أن تساعد في تطوير استراتيجيات الامتثال والتعامل مع القضايا القانونية المحتملة وتوجيه اتخاذ القرارات بشأن المشروع الاستثماري.

فإن الدراسة القانونية للمشروع الاستثماري تعنى بفحص وتحليل القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار وتأثيرها على أداء المشروع، وتعزز الامتثال القانوني وتساعد في تجنب المخاطر القانونية وتحقيق نجاح المشروع.¹

وتشمل الدراسة القانونية للمشروع الاستثماري أيضاً عدة جوانب أخرى، على سبيل المثال:

- **تحديد الشكل القانوني للمشروع:** ينطوي ذلك على تحديد نوعية الكيان القانوني الذي سيتبعه المشروع الاستثماري، مثل الشركة المحدودة، الشركة المساهمة، الشركة الشخصية، الشركة الفردية، الشراكة، الجمعية... إلخ، ويتطلب ذلك معرفة القوانين والتشريعات المعمول بها في البلد الذي سيتم فيه تأسيس المشروع.
- **صياغة العقود القانونية:** تشمل صياغة وإعداد العقود والاتفاقيات المتعلقة بالمشروع الاستثماري، إذ يتعين ضمان أن تكون العقود متوافقة مع التشريعات المعمول بها وتحقق مصلحة المشروع والأطراف المعنية.
- **استيفاء المستندات والموافقات:** يتعين الحصول على المستندات القانونية اللازمة والموافقات من الجهات الرسمية المختصة، قد يشمل ذلك الحصول على تراخيص وتصاريح معينة، وتسجيل الشركة، وتقديم التقارير المالية والضريبية، وغيرها من الإجراءات القانونية التي تتطلبها الجهات المختصة.

يهدف هذا الجانب من الدراسة القانونية إلى ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية وتحقيق الشفافية في جميع جوانب المشروع الاستثماري، وتقليل المخاطر القانونية المحتملة التي يمكن أن يواجهها المشروع.²

ثانياً: دراسة الجدوى البيئية:

الدراسة البيئية للمشروع يتم من خلالها القياس وتحديد اثر المشروع الاستثماري على البيئة، وهذا الجانب يركز على الاثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذلك صحة السكان و العمالة

¹ احمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، د.ط، 2011، ص74.

² احمد غنيم، قرارات انشاء المشروعات الجديدة نظريا وتطبيقيا، الدار الجامعية، مصر، د.ط، 1999، ص24.

ومدى ما سيضيفه من منافع أو اثار ايجابية،ومن جهة اخرى تحليل اثر البيئة على المشروع والتعرف على كل الاطراف والعوامل التي سيتعامل معها مستثمر في مشروعه،وتكتسي الدراسة البيئية اهمية كبيرة في الوقت الحالي،نظرا للقوانين المحددة للاستثمار أخذا بعين الاعتبار حماية البيئة، فهي تعتبر عملية دراسة تأثير المتبادل بين مشروعات التنمية والبيئية بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الايجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئية ولا صحة الإنسان¹، ومن اهمية هذه الدراسة نجد:

1- ضمان قبول المشروع من طرف السلطات المختصة، وذلك عند توفير الشروط التي تحمي البيئة من نواتج المشروع،واختيار المواقع التي تمكن من معالجة الاضرار التي قد يحدثها المشروع على البيئة.

2- استبعاد حدوث منازعات بين اصحاب المشاريع و المتضررين منها، والذين قد يطالبون بتعويضات كبيرة.

3- الحصول على التمويل المطلوب من بعض الجهات الدولية الممولة للمشاريع الانمائية كالبنك الدولي،التي تشترط لمنح التمويل ان يكون المشروع المقترح قد تم اختياره بناء على دراسة جدوى بيئية اقتصادية معتمدة من وحدة تنفيذ المشروع بجهاز شؤون البيئية.²

كما ان هناك العديد من الجوانب لدراسة الجدوى البيئية والتي تتحصر في مايلي:

أ- **دراسة البيئية الاجتماعية:** دراسة البيئية الاجتماعية تحدد مدى تقبل البيئية لإنتاج مشروع استثماري مقترح، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى تأثير البيئة على الاتجاهات الأخلاقية والفكرية للأفراد وهي محدد هام للقيم المحددة للتعاملات والتكوين النفسي والسلوكي للأفراد المجتمع على سبيل المثال لا يمكن إنشاء نشاط إنتاجي لمشروعات روحية في بيئة مسلمة كون ذلك محرما.

ب- **دراسة البيئية السياسية والاستقرار الداخلي:** يعد الأمن في المجتمع من المحددات والمشجعات على قيام مشروع استثماري، إذ لا يمكن إقبال مستثمر للاستثمار في جو من الإرهاب والانقلابات المهددة لأمن المجتمع الداخلي، كذلك فان الاستقرار السياسي فيما يتعلق بالعلاقات الدولية وما يحكمها من علاقات دبلوماسية له اثر حاسم ومحدد على قيام المشروعات.

¹خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، د.ط، 2007، ص 185.

²الانترنت، الموقع الرسمي جهاز شؤون البيئة المصري، وحدة تنفيذ المشروع لمكافحة التلوث، (2023/03/07) الساعة

(19:20)، [على الخط] الموقع: www.eeaa.gov.eg/epap/forms/WB/prcdrs.doc

ج- دراسة البيئية الاقتصادية: يجب توفر المناخ الاقتصادي الملائم ومستقر نسبيا بما يشجع على قيام المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها وأحجامها فمثلا لا يمكن قيام مشروع استثماري لإنتاج منتج ترفيهي في مجتمع تكثر فيه المجاعة وأهله يعيشون على الإعانات الدولية.

د- الدراسة القانونية: المناخ القانوني من المحددات الدولية الواجبة الأخذ بالاعتبار مع ضرورة التأكد ومشروعية وقانونية المشروع محل الدراسة وكذلك الأخذ بعين الاعتبار لتشجيع المقدم من خلال الإعفاءات أو تخفيض الرسوم والضرائب وتبسيط الإجراءات القانونية، كي لا يصل المستثمر لطريق مسدود¹.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى التسويقية والفنية.

تلعب دراسة الجدوى التسويقية دورًا أساسيًا في تقييم فرص الاستثمار واتخاذ القرارات النهائية. ومن خلال المعلومات والبيانات المتاحة، يمكن تحديد قدرة المشروع وبرامجه الإنتاجية المحتملة وتخطيطها. إذا كانت الدراسة التسويقية هي الجوهر الأساسي لدراسات جدوى الاستثمار، فإن دراسة الجدوى الفنية تشكل نقطة انطلاقها في تقدير تكاليف الرأسمال واستخدام التكنولوجيا. تساهم في تحديد حجم المشروع الممكن استنادًا إلى القدرة الإنتاجية المتاحة والمطلوبة، وتساعد في اختيار الموقع ونظام الإنتاج والتنظيم الداخلي للمشروع.

اولا: دراسة الجدوى التسويقية:

تُعد دراسة الجدوى التسويقية أحد الأركان الأساسية لدراسة جدوى أي مشروع جديد. فبالإضافة إلى أن السلعة الجديدة يجب أن تكون جيدة بذاتها لكي تباع، إلا أنها تحتاج أيضًا إلى خطة تسويقية مفصلة وناجحة. يتعين أن تكون هذه الخطة قادرة على تقديم المنتج بشكل مناسب للجمهور المستهدف، وأن تتمكن من المنافسة بفاعلية في ظل توافر الكثير من السلع المنافسة في الأسواق.

1 عادل طه فايد، دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي للمشروعات، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2011، ص-ص:

ويقصد بدراسة الجدوى التسويقية مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة والتي ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات لمنتجات محددة ومشروعات معينة خلال فترة مقبلة أو مستقبلية.

وتمر دراسة الجدوى التسويقية بمجموعة من المراحل التي يمكن اجمالها في مايلي:

1- مرحلة التعرف على ملامح السوق الحالي والمتوقع: إن نقطة الانطلاق في القيام بدراسة جدوى تسويقية تستلزم أن يكون القائم بالدراسة التسويقية ملما الماما كاملا من ملامح العاملة لسوق الحالي متوقعة ويتطلب ذلك دراسة ما يلي:

أ- درجة التدخل الحكومة: في الأسواق بصفة عامة وفي سوق السلعة أو الخدمة محل الدراسة بصفة خاصة فدرجة التدخل الحكومي في الأسواق سوف تختلف من السلعة أو خدمة أخرى، ومن دراسة لأخرى بل لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى، وفق لاختلاف العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- درجة المنافسة في الأسواق: بصفة عامة تتراوح درج المنافسة في الأسواق بين المنافسة الكاملة والاحتكار التام، وبين المنافسة توجد درجات مختلفة من المنافسة، فهناك مايسمى بسوق المنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة، وسوف تختلف قدرة المشروع على تحديد السعر الخاص لمنتجاته وفقا لاختلاف درجة المنافسة في السوق، حيث تصل تلك القدرة إلى أدها (تتعدم) في حالة المنافسة الكاملة بينما تصل إلى أقصاها في حالة الاحتكار.

ج- تحديد محددات الطلب على منتجات المشروع المقترح: لذلك فالمشروع الاستثماري سواء كبر حجمه أو صغر، وأينما كان نشاطه أو طبيعة إنتاجه، لا بد من إجراء دراسة الجدوى اللازمة لتقرير صلاحيته من عدمها حتى ولو لم يكن في الحاجة إلى جميع هذه الدراسات مجتمعة، ويرجع ذلك إلى أن البدء في تنفيذ المشروع الاستثماري المعين بدون إجراء دراسات الجدوى اللازمة أمر غير مقبول خاصة مع الإنفاق على ثبات المناخ الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، إن تحديد الملامح لنطاق السوق بصفة عامة ونطاق السوق الخاص بمنتجات المشروع المقترح بصفة خاصة يستلزم أن يقوم الباحث الاقتصادي أو التسويقي بتحديد محددات الطلب على منتجات المشروع المقترح وبصفة عامة وكما توضع نظرية سلوك المستهلكين فان الطلب على أي سلعة أو خدمة سوف يتحدد بالعوامل التالية:

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

- سعر الخدمة أو السلعة (سوف تهتم دراسات الجدوى بتحديدته)؛
- مستوى الدخل بصفة عامة ومستوى دخول مستهلكي المنتج المقترح بصفة خاصة؛
- أسعار المنتجات البديلة والمنتجات المكملة؛
- أذواق وتفضيلات المستهلكين؛
- عدد السكان.

د- مجموعة أخرى من العوامل: تتمثل في مدى توافر المواصلات، طريقة توزيع الدخل القومي، السياسات الحكومية المتبعة... الخ

2- مرحلة تجميع البيانات والمعلومات التسويقية: يقصد بها تجميع البيانات والمعلومات التسويقية على المتغيرات المحددة لطلب على أي سلعة أو خدمة معينة التي تم الإشارة إليها سابقا، بصفة عامة فان البيانات والمعلومات المطلوب تجميعها في نطاق دراسة جدوى التسويقية يمكن التمييز بينها وفق لاختلاف مصادر الحصول عليها إلى بيانات ومعلومات ثانوية وبيانات ومعلومات أولية.

3- مرحلة تشغيل وتحليل البيانات والمعلومات التسويقية: هي المرحلة التي يتم فيها قياس حجم السوق والتنبؤ بشأنه، وتتضمن مرحلة تشغيل البيانات وتحليلها ضرورة بمراجعة audit تصنيف (تمييز) coding، وجدولة وتبويب tabulation، البيانات الثانوية والأولية المجمعة¹.

ثانيا : دراسة الجدوى الفنية

يعتبر القيام بتحليل كافة الجوانب الفنية والهندسية مرحلة اساسية من مراحل دراسات جدوى المشروع حيث تحاول هذه الدراسة التحقق من امكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية،فقد تولد الدراسة التسويقية العديد من الافكار و الفرص الاستثمارية المعينة تقوم بتقديم منتجات تشبع طلب حقيقيا في الاسواق ولكن يبقى عدد محدود من هذه الافكار يمكن تنفيذه فنيا، فطرق الانتاج المتاحة و الاسلوب التكنولوجي المقترح

¹سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2003، ص-ص: 56-57.

استخدامه، وتوافر المواد الأولية وكافة مستلزمات التشغيل الاخرى... الخ تحدد ما اذا كان المشروع صالحا للتنفيذ من عدمه .

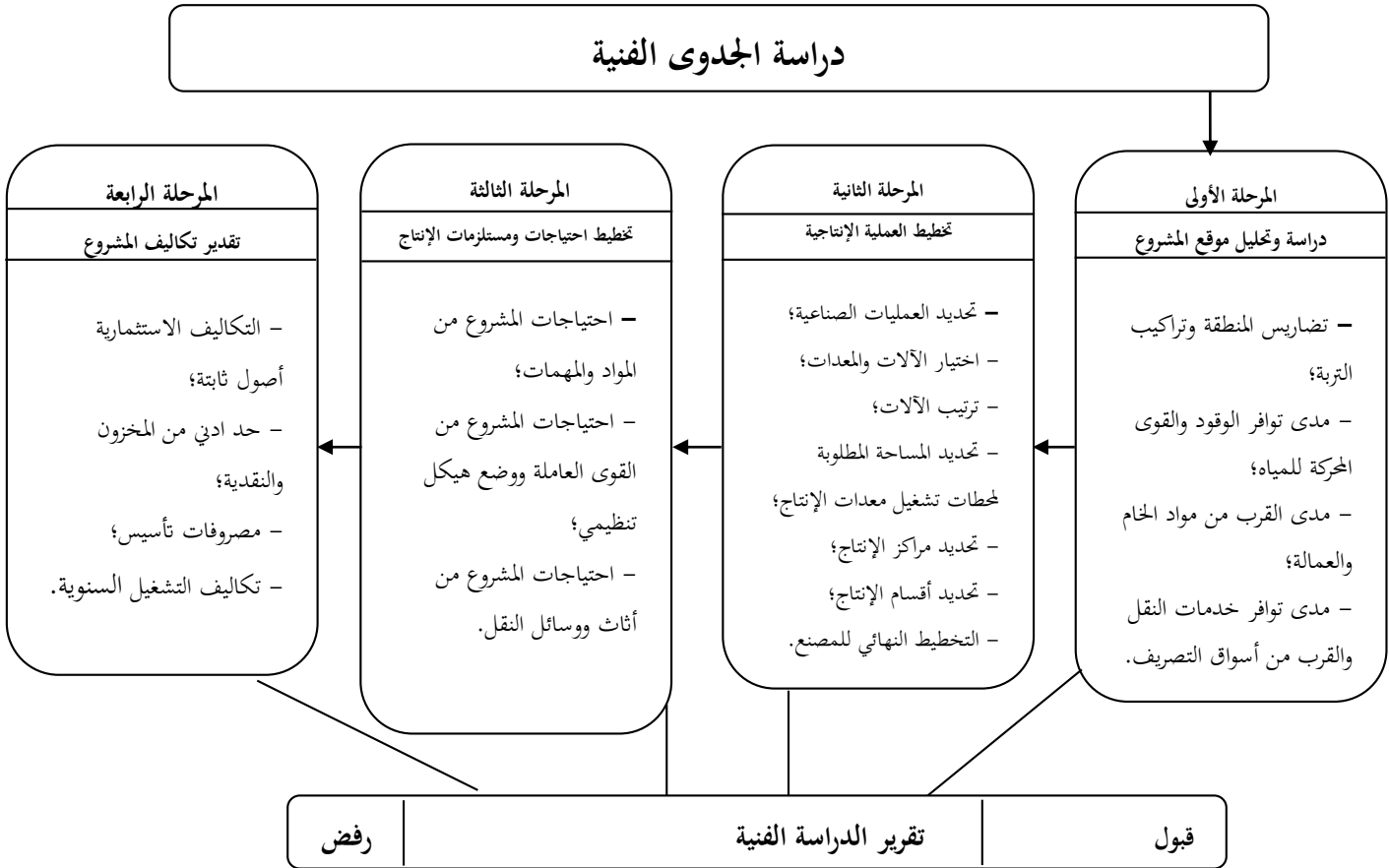
ومنه تتصرف دراسة الجدوى الفنية الى تحديد الاحتياجات الفنية للمشروع الجديد اللازمة لانشائه وتشغيله من اراضي ومباني، تجهيزات، معدات، آلات، وسائل النقل، مواد اولية، موارد بشرية، التكنولوجيا، الملائمة، بالإضافة الى التصميم الداخلي للمشروع، تم ترجمة الجوانب الفنية والهندسية السابقة الى تقديرات للتكاليف الاستثمارية والتشغيلية، حيث ان تقديرات الايرادات المتوقعة من المشروع تعتمد بشكل أساسي على الدراسة التوسيقية، بينما تقديرات التكاليف الاستثمارية تعتمد في جزء كبير على الدراسة الفنية التي ستكون مدخل من المدخلات الأساسية في دراسة الجدوى المالية وتحديد ربحية المشروع.

لكن عدم الدقة في إجراء هذه الدراسة سوف يترتب عليه آثار من الصعب تجنبها، مثل:

- اقامة مشروع بحجم لا يحقق الكفاءة الاقتصادية للإنتاج، مما يؤدي الى ارتفاع التكلفة الذي يقلل بدوره فرص المنافسة في السوق ؛
- اقامة مشروع لا يتوافر له مستلزمات النشاط او في مجالات بها طاقات عاطلة، مما يؤدي الى عدم تحقيق الاهداف المرجوة من الاستثمار.¹

¹ محمد فريد صحن، دراسة جدوى المشروع، الدرا الجامعية، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2005، ص 153 .

الشكل رقم (1-1): مراحل دراسة الجدوى الفنية



المصدر: سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الناشر مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب.ط، 1997، ص 95.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية والاجتماعية.

تهتم دراسة الجدوى الاجتماعية بتحقيق عدالة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة في المجتمع إذ تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير أي مشروع على إيجاد فرص عمل جديدة، وتحديد عدد فرص العمل التي سيتم إنشاؤها بواسطة المشروع ونسبة العمالة المحلية المستخدمة فيه. أما دراسة الجدوى المالية، فتعتمد على نتائج الدراسات الفنية والبيئية والتسويقية والقانونية للمشروع. تعد دراسة الجدوى المالية حلقة الوصل بين هذه الدراسات السابقة وعملية تقييم الجوانب المالية للمشروع. وتساعد في تحديد مصادر التمويل وتصميم الهيكل التمويلي الأمثل الذي يساعد في تحقيق أقل تكلفة ممكنة لرأس المال المستثمر في المشروع.

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

اولا: دراسة جدوى المالية:

بعد أن تقوم المنشأة بتحديد أهدافها وأولياتها المتعلقة بالإنفاق الاستثماري، تقوم بدراسة وتقييم المشروعات المقترحة بطريقة منهجية نظامية، وذلك باعتبار أموال المتاحة المخصصة لإنفاق الرأس مالي محدودة، ولمواجهة هذه المشكلة تقوم المنشأة بدراسة مالية من خلالها يتم تحديد معايير أساسية تساعد في اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع أو المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.

ويقصد بالدراسة التمويلية تلك التي تدور حول تخطيطي وتوجيه وتنظيم ومتابعة تأمين احتياجات المشروع من الأموال من خلال أفضل خليط تمويلي من مصادر التمويل المختلفة وإدارة توظيف وتشغيل هذه الأموال في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة والخاصة بالمشروع بما يعظم نتائجها ويعطي أعلى مردود وعائد اقتصادي ممكن في ظل الظروف والبيئة المحيطة بالمشروع¹.

1- أهمية دراسة جدوى المالية: يمكن حصرها في النقاط التالية:

- لا يمكن تحديد مقدار الأموال المطلوبة لإنشائه وتشغيله، ولتوزيعها توزيعاً زمنياً حسب الحاجة إليها؛
- كما لا يمكن بدونها تحديد أفضل المصادر الحصول على هذه الأموال مما قد يحمل المشروع تكاليف تموينية مرتفعة وهو ما ينعكس سلباً على العائد.
- وفضلاً عن ما تقدمه فإنه من غير دراسة الجدوى المالية لا يصبح ممكناً تقدير الربح المحاسبي للملاك، ولتحديد الوفرة أو العجز من النقد الأجنبي نتيجة إنشاء مشروع الاستثمار وتشغيله، ولتحديد ربحية المشروع للمجتمع.

2- مكونات دراسة جدوى المالية: تشتمل دراسة جدوى المالية على عدة جوانب أبرزها:

- أ- تحديد التكاليف الاستثمارية المتوقعة للمشروع الاستثماري: أي تحديد رأس المال المتوقع للمشروع أو الإنفاق الاستثماري المتوقع له، ويتمثل الإنفاق الاستثماري في أي تكلفة يتم إنفاقها ولا يتم استردادها خلال فترة مالية واحدة وعلى ذلك فهي تشمل بالنسبة لمشروع الاستثماري الجديد كافة

1 خليل محمد خليل عطية، دراسة الجدوى الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص 55.

المبالغ التي يتم إنفاقها منذ بداية تفكير في المشروع وخلال فترة إنشائه وحتى بدا التشغيل ويمكن تقسيم بنود الإنفاق الاستثماري التي تمثل تدفقات خارجة إلى:

- **تكاليف الأصول الثابتة:** وهي تمثل رأس المال اللازم لإنشاء مشروع الاستثمار أي اللازم لتكوين أصول الثابتة له من أراضي، مباني، آلات... الخ، وتتضمن هذه التكاليف كل من تكاليف الشراء والتركيب والشحن... الخ.
- **مصرفات ما قبل الافتتاح:** وهي تمثل رأس المال المطلوب لتأسيس المشروع، أي المبالغ التي تتفق على مشروعات الاستثمار في مرحلة ما قبل الإنشاء ولا تتحول إلى أصول وتشمل تكاليف دراسة الجدوى، والرسوم اللازمة لترخيص بإنشاء المشروع، والمبالغ التي تدفع لشراء براءات الاختراع أو حقوق التصنيع، والمصرفات الإدارية في فترة الإنشاء... الخ.
- **رأس المال العامل:** أي رأس المال اللازم للتشغيل، ويقصد به مجموعة الأموال لشراء المواد الخام مستلزما لإنتاج اللازمة لتشغيل المشروع، وكذلك المبالغ اللازمة لدفع أجور العمال وثمان الوقود وغير ذلك من لوازم التشغيل ثم مصرفات البيع، وذلك منذ بدا التشغيل وطوال فترة الإنتاج والبيع والتحصي، أي إلى حين يتم تحصيل قيمة الإنتاج.
- **احتياطي مواجه الخطأ في التقديرات:** نظرا لاحتمال اختلاف الأرقام المقدرة للإنفاق على البنود الثلاثة السابقة على الأرقام الفعلية وهنا يتطلب تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع الاستثماري بتوفر بيانات عن إجمالي المبالغ التي تمثل الاحتياجات النقدية.
- **المدة الزمنية المتوقعة:** لإتمام عملية الإنشاء والاستعداد لبدا التشغيل وهي المدة التي تفصل بين الإنفاق وبدا التشغيل.
- **ومعدل العائد الممكن الحصول عليه فيما لو تم توجيه هذه المبالغ لأوجه استثمار بديلة وهذا يقتضي تحديد سعر الفائدة على الودائع متوسطة الأجل.**

ب: تحديد مصادر تمويل التكاليف الاستثمارية والأعباء المترتبة عن ذلك: يعتمد مصادر مشروع الاستثمار في تمويله التكاليف الاستثمارية على ما يقدمه الملاك وما يقدمه الغير (بنوك، موردين...)، ويترتب على اعتماد المشروع على الأموال المقترضة أو على التمويل من خلال الديون نوعين من الالتزامات هما أقساط القروض وفوائدها وتعرف بالأعباء الثابتة أو خدمة الدين.

كما يترتب على تمويل جانب من التكاليف الاستثمارية بواسطة أموال الملاك تحمل مشروع العبء الآخر يتمثل في العائد الذي ضاع على الملاك من جراء استثمار هذه الأموال في المشروع.

ج: تحديد عناصر التكاليف الاستثمارية واجبة الاسترداد: هناك رأيان في هذا الصدد:

• الرأي الأول: يقول أن جميع التكاليف الاستثمارية التي أنفقت في سنوات الإنشاء يجب أن تسترد خلال سنوات التشغيل وبما فيها الأرض ورأس المال العامل والجزء الغير مستخدم من احتياطي الخطأ في التقديرات

• الرأي الثاني: يقرر أن عناصر التكاليف الاستثمارية واجبة الاسترداد تتمثل في جميع الأصول الثابتة عدى الأرض، مصروفات ما قبل الافتتاح والجزء المستخدم من احتياطي الخطأ في التقديرات.

د: تحديد المصادر التي يعتمد عليها المشروع الاستثماري: في استرداد التكاليف الاستثمارية وسداد الالتزامات تعتمد مشاريع الاستثمار في استرداد المال المستثمر للملاك على المصادر الثلاثة التالية:

• أقساط (مخصصات) الاهتلاك الثابت؛

• الفائض القابل للتوزيع بعد تغطية كافة الأعباء بما فيها الضرائب؛

• ثمن بيع الأصول الثابتة عند انتهاء العمر المتوقع له.

ويتطلب هذا الأمر إنشاء قوائم الدخل التقديرية لعدد من السنوات المقبلة.

هـ: تحديد مؤشرات تقييم جدوى المشروعات من الناحية المالية والاقتصادية، يتعين النظر في عدة معايير ومؤشرات مالية.¹

ثانياً: دراسة الجدوى الاجتماعية:

يقصد بتقييم جدوى الاجتماعية لمشروع استثماري تقييم الجدوى الاقتصادية له من وجهة نظر الدولة، أي تقييم مدى مساهمته في الاقتصاد الوطني، وذلك في مواجهة تقييم جدوى المالية والاقتصادية للمشروع من

¹ محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، الأصول العلمية لدراسة الجدوى المشاريع الاستثمارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 05، 2017، ص - ص: 170-185.

وجهة نظر المستثمر، أي أن تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع تتعلق بمدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.¹

2- مؤشرات دراسة جدوى الاجتماعية: تنقسم إلى فئتين سنذكر بعض المؤشرات الأساسية في كل فئة:

أ- مؤشرات كمية: وتتمحور في:

- تحديد التكلفة والمنافع الاقتصادية للمشروع؛
- حساب صرفي للقيمة المضافة القومية الكلية؛
- حساب معدل العائد الداخلي الاقتصادية والاجتماعية؛

ب- مؤشرات غير كمية مثل:

- تحديد المنافع التي سوف تعود على الاقتصاد القومي مثل الضرائب المدفوعة والرسوم الجمركية؛
- أثر المشروع على زيادة فرصة العمالة؛
- استحداث سوق جديد للمواد الخام المحلية؛
- أثر المشروع في توفير واستجماع العملات الأجنبية.
- أثر المشروع على إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المحدود في المجتمع؛
- منافع للمستهلكين تتمثل في سعر منخفض للسلعة أو استمرار توافرها في السوق؛
- أثر المشروع على تلوث البيئة؛
- اثر المشروع على التوازن الإقليمي للتنمية.²

¹ زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 214.

² أمين السيد احمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، دط، 2006، ص-ص: 38-

3- أهمية دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع: يهتم هذا النوع من الدراسات عموما بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع المقترح والمجتمع الذي يقام فيه من خلال معرفة مدى استفادة المشروع من المجتمع أو البيئة التي يتوطن فيها من جهة، والفائدة التي يعود بها قيام هذا المشروع على المجتمع من جهة أخرى. ولأن أي مشروع يعمل في بيئة مجتمعية محدودة، ويمثل جزء من البيئة الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع وبالتالي ضمان الربحية التجارية للمستثمر في المشروع الخاص لا يكفي بحد ذاته لضمان المصلحة العامة للمجتمع، بل ينبغي أيضا إجراء مقارنة بين تكاليف المشروع وإيراداته من الناحية الاجتماعية والوطنية لتأكد من مدى مساهمة المشروع في تحقيق منافع على مستوى الاقتصاد ككل¹.

1 حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2016، ص 215.

المبحث الثالث: آليات اتخاذ القرار الاستثماري في حالة التأكد

يعتبر القرار الاستثماري من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع، فهو ذو تأثير على بقاء واستمرارية المشروع، ويرتكز مفهومه أساساً على مبدأ الرشادة الاقتصادية والتي هي العماد الذي يقوم عليه علم الاقتصاد حيث يجب أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التصرف في الموارد المتاحة، باستخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن للوصول إلى توظيف استغلال هذه الموارد بما يعود بأكبر ربح ممكن على استثمارها، ولهذا فإن اتخاذ القرار الاستثماري يعتمد على تقييم القرار وهذا الأخير يعتمد بدوره على مجموعة من الآليات وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: القرار الاستثماري في حالة التأكد التام

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عدداً من المتغيرات والمؤثرات الإنسانية والطبيعية التي تؤثر في نوع القرارات المتخذة، ولقد تم تقسيم حالات اتخاذ القرار الاستثماري إلى ثلاث حالات، حالة التأكد التام، حالة عدم التأكد وحالة المخاطرة وسيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على القرار الاستثماري وحالة التأكد التام.

أولاً: ماهية اتخاذ القرار الاستثماري

هنالك عدة تعاريف لعملية اتخاذ القرار الاستثماري ومن بينها ما يلي:

- **التعريف الأول:** القرار الاستثماري هو اختيار بديل من بين عدة بدائل يتم بعد دراسة موسعة وتحليلية، لكل جوانب المشكلة موضوع القرار¹؛
- **التعريف الثاني:** القرار الاستثماري هو عملية عقلية واعية، ونوع من التفكير المنظم الهادف، الذي يسعى مدير المدرسة الثانوية من خلاله إلى تحديد المشكلة موضوع القرار، وتحديد الحلول الممكنة حالياً ومستقبلاً، بهدف تحقيق الغرض أو الأغراض المحددة، بأقل تكلفة ممكنة في الوقت والجهد، وبأفضل وأوسع كفاءة وعائد إيجابي ممكنين²؛

¹علاقي مدني عبد القادر، الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، مكتبة دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ط، 1996، ص119.

²البديري طارق، الأساليب القيادية والإدارية في المؤسسات التعليمية، دار الفرقان، عمان، الأردن، د.ط، 2001، ص36.

- **التعريف الثالث:** القرار الاستثماري الحسم أو اختيار أحد الحلول من بين عدد من الحلول الممكنة أو البديلة لتنفيذ موضوع ما، أو تحقيق غرض معين أو لمواجهة موقف محدد¹؛

من التعاريف السابقة يمكن القول أن القرار الاستثماري هو عملية اختيار حذر لبديل من بين مجموعة بدائل وذلك بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل.

وتتميز عملية اتخاذ القرار الاستثماري بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لإتخاذ القرارات الاستثمارية كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة وهو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
- إن القرار الاستثماري يواجه عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها؛
- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية ويرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة²؛
- يعتبر اتخاذ القرار سلوك هادف لأنه يوجه عن طريق أهداف مرسومة ويسعى إلى تحقيقها، واتخاذ حلول للمشكلات والعقبات التي تعترض سبيل المؤسسة في تحقيق هذه الأهداف؛
- تعتبر عملية عقلية وفكرية منتظمة، أي تخضع لنمط وخطوات الأسلوب العلمي؛
- تعتبر عملية علمية فنية تحتاج إلى تدريب وخبرة ومهارات عملية فنية عالية في الاتصال والإقناع والتنظيم والتحليل وتقييم المعلومات من أجل استخلاص النتائج؛
- عملية إنسانية تستهدف تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الأساسية، وتعمل أساسا من خلال السلوك الإنساني، وتتوقف كفاءتها إلى حد كبير على مدى كفاءة ونوعية هذا السلوك وما يندرج تحته من دوافع ورغبات واتجاهات، وأفكار، وقدرات، ومهارات؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2003، ص13.

² سعيذة بورديمة، القرار الاستثماري ومتطلبات الوصول اليه، حوليات جامعة قالمة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، العدد 11، 2015، ص363.

- تعتبر عملية ديناميكية ومستمرة ومترابطة ومتصلة الحلقات تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار، ونعني بالمترابطة ارتباط الماضي بالحاضر وكلاهما بالمستقبل.¹

ثانيا: حالة التأكد والقرار الاستثماري فيها.

حالة التأكد واتخاذ القرار الاستثماري هي جزء مهم من عملية الاستثمار، تشمل هذه الحالة تقييم المعلومات والبيانات المتاحة والتحقق من صحتها ومصداقيتها قبل اتخاذ القرار النهائي بالاستثمار في مشروع معين.

1- تعريف حالة التأكد التام.

لقد تنوعت التعاريف لحالة التأكد نذكر منها:

- **التعريف الاول:** إن عملية الاختيار تحت ظروف التأكد تعني أن لكل بديل من بدائل الاختيار المتاحة نتيجة واحدة مؤكدة وتكون عملية اتخاذ القرار في ظل بيئة التأكد من أسهل القرارات حيث يكون متخذ القرار هنا في حالة تأكد وثقة من الظروف المحيطة بالقرار ووضوح البدائل المتاحة لديه²؛
- **التعريف الثاني:** كما ويشير مصطلح التأكد إلى الظروف التي يتم فيها الاعتبار أن الفرد يستطيع توقع المستقبل بدقة عالية وإعداد تنبؤات مستقبلية دقيقة، يعتمد مفهوم التأكد على افتراض ضمني، وهو أن صانع القرار يمتلك معرفة كاملة بالمستقبل، وعلى الرغم من أن هذا الافتراض ليس واقعياً ولا يتفق مع الواقع العلمي، إلا أنه يتم قبوله في هذه المرحلة من أجل تبسيط وتسهيل دراسة وتحليل الأساليب المختلفة المستخدمة في تقييم الاقتراحات الاستثمارية ومقارنتها³؛

¹ نوال عبد الرحمن محمد الحوراني، مقارنة بين كيفية اتخاذ القرار بين المدراء والمديرين دراسة حالة علي برنامج التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص11.

² أمين السيد، الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص86.

³ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة لنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط1، 2000، ص279.

- **التعريف الثالث:** تعني حالة التأكد المعرفة التامة والدقيقة بالحدث المتوقع، وبه افتراض عن أن المقرر يكون على علم بالمستقبل؛

من التعاريف السابقة نستنتج أن حالة التأكد التام هي ابسط حالة من حالات اتخاذ القرار بحيث يستطيع متخذ القرار تحديد نتائج كل بديل من البدائل المتوفرة بشكل مؤكد والسبب يعود لتوفر البيانات والمعلومات.

2- خصائص اتخاذ القرار في حالة التأكد التام

تتمثل خصائص اتخاذ القرار الاستثماري في حالة التأكد التام فيما يلي :

- المفصلة بين المشاريع باستخدام المعايير التي تعتمد على معدلات الخصم، والتي لا تعتمد على معدلات الخصم؛
- يجب أن يأخذ المعيار بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية المتعلقة بالمشروع الداخلة منها والخارجة وذلك عبر مدة حياة المشروع؛
- في حالة وجود مشاريع متنافية على الخصوص يجب على المعيار أن يمكننا من اختيار المشروع الذي يعظم ثروة المساهمين أي ملاك للمشروع.¹

المطلب الثاني: معايير التقييم التقليدية حالة التأكد التام

هي المعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، اي تعتبر كل وحدة نقدية لديها نفس القيمة مستقبلاً، وعليه فإن هذه الطرق لا تعتمد على معدل الخصم الخاص بالزمن.

أولاً: معيار فترة الاسترداد

سنتناول في مايلي تعريف لمعيار فترة الاسترداد وطريقة حسابه وفي الاخير تقييم وأمثلة عن طريقة فترة الاسترداد.

¹ معراج هوارى وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014، ص-ص: 86-87

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

1- تعريف معيار فترة الاسترداد:

فترة الاسترداد هي الفترة المقدرة واللازمة لاستعادة المبلغ المستثمر في المشروع. يمكن أيضًا تعريفها بأنها الفترة التي تتساوى فيها التدفقات النقدية الداخلة من المشروع مع التدفقات النقدية الخارجة. في هذه الفترة، يتم استعادة تكاليف الاستثمار الأصلية¹.

بعد تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع على مدى فترة زمنية محددة (عادة سنوات)، يتم حساب المجموع النقدي للتدفقات الداخلة خلال تلك الفترة ومقارنتها بتكلفة الاستثمار الأصلية. تُعد فترة الاسترداد هي الفترة التي يستغرقها لتتساوى التدفقات النقدية الداخلة مع تكلفة الاستثمار، وهذا يعني أنه تم استرداد المبلغ المستثمر في المشروع.

يُعتبر حساب فترة الاسترداد معيارًا هامًا لتقييم جاذبية المشروع وتحديد مدة عودة الاستثمار. قد يفضل الشركات فترة استرداد قصيرة، حيث يُعتبر ذلك علامة على استعادة الأموال بسرعة وتحقيق الربح.

بعد تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع على مدى فترة زمنية محددة (عادةً سنوات)، يتم حساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة خلال تلك الفترة ومقارنتها بتكلفة الاستثمار الأصلية. تُعتبر فترة الاسترداد هي المدة التي يستغرقها لتتساوى التدفقات النقدية الداخلة مع تكلفة الاستثمار، وهذا يشير إلى استعادة المبلغ المستثمر في المشروع.

2- طريقة حساب فترة الاسترداد: وفقًا لمعيار فترة الاسترداد، يتم المقارنة بين المقترحات الاستثمارية

استنادًا إلى الفترة الزمنية المطلوبة لاستعادة الإنفاق الاستثماري الأصلي. يتم اختيار المقترح الاستثماري الذي يسترد رأس المال بشكل أسرع وفي أقصر فترة زمنية ممكنة.

أ- في حالة التدفقات النقدية السنوية غير منتظمة:

تعتمد الطريقة التراكمية في حساب فترة الاسترداد بطريقة تجميعية للتدفقات النقدية السنوية الصافية وفي حالة عدم اكتمال رأس المال المجمع لعدة سنوات وتجاوز ذلك لعدة اشهر من السنة، في هذه الحالة يتم قسمة

¹ Brigham. E, Houston, J, **Fundamentals of financial management**, Harcourt College Publisher series in finance, USA, 2nd Ed, 2000.p122.

الفصل الاول:

إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

التدفق النقدي السنوي على 12 لاستخراج معدل التدفق النقدي الشهري، ثم يقسم المبلغ المتبقي على معدل التدفق السنوي للحصول على الأشهر الإضافية لإستخراج فترة الاسترداد.

ب- في حالة التدفقات النقدية السنوية المنتظمة:

تحسب فترة الاسترداد في حالة ثبات التدفقات النقدية السنوية بالعلاقات التالية:

فترة الاسترداد = الانفاق الاستثماري المبدئي / صافي التدفق النقدي السنوي المنتظم.

$$DR = \frac{C0}{Ra} = \frac{\text{قيمة الإستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية الثابتة}}$$

2- خصائص معيار فترة الاسترداد: فيما يلي بعض الخصائص الرئيسية لمعيار فترة الاسترداد:

أ- مزايا معيار فترة الاسترداد: نوجزها في مايلي:

- تتعامل مع التدفقات المالية و تركز على توقيت الدخول الأموال وخروجها الفعلي من المؤسسة؛
- تصلح كأداة تقييمية أولية لأجل استبعاد المشاريع التي تحتاج لفترات استرداد طويلة؛
- اتخاذ القرارات الاستثمارية عندما تكون المصادر المتاحة للأموال محدودة وترغب في التركيز على المشاريع التي تسترد رأس المال بسرعة؛
- أداة بسيطة و سهلة وسريعة الفهم وواسعة الاستعمال.

ب- عيوب معيار فترة الاسترداد : نلخصها في مايلي:

- يتجاهل معيار فترة الاسترداد القيمة الزمنية للنقود؛
- يتجاهل معيار فترة الاسترداد توقيت الحصول على التدفقات النقدية الزمنية للنقود، وذلك عن المفصلة بين المشروعات المختلفة؛

- يتجاهل هذا المعيار العوائد الممكن تحقيقها بعد فترة الاسترداد علما بأن العوائد على الاستثمار هي الاعتبارات الهامة في اتخاذ القرار.¹

ثانيا: معيار معدل العائد المحاسبي. (TRC:TAUX DE RENDEMENT COMPTABLE)

ويعرف بمعد العائد على الاستثمار بهو النسبة بين متوسط العائد السنوي الصافي إلى إجمالي التكاليف الاستثمارية ويتمثل هذا المعيار في إيجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي العائد من تكلفة الاستثمار الأولية ويعبر عن العائد السنوي لرأس المال المستثمر.²

1-طريق حساب المعدل العائد المحاسبي: يتم حسابه بالطريقة التالية:³

$$TRC = \frac{MRn}{CO - Cr} \times 100 \quad / \quad MRn = \frac{\sum_{t=1}^n Rnt}{n}$$

حيث ان:

$$100X \frac{\text{متوسط التدفقات النقدية السنوية}}{\text{الاستثمار الاولي - القيمة المتبقية}} = \text{معدل العائد المحاسبي}$$

$$\frac{\text{مجموع التدفقات النقدية السنوية الصافية خلال عمر المشروع}}{\text{عمر المشروع}} = \text{متوسط التدفقات النقدية السنوية}$$

2-خصائص معيار معدل العائد المحاسبي:فيما يلي بعض الخصائص الرئيسية لمعيار معدل العائد المحاسبي:

¹ بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة شركة الاسمنت بنصاف scibs، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص146.

² محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل، بيروت، لبنان، ط4، 2017، ص183.

³ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات، الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2017، ص167.

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

أ- مزايا معدل العائد المحاسبي: يتميز بمايلي

- يتميز هذا المعيار السهولة؛
- يستخدم كأداة من قبل الكثير من المؤسسات لتقييم الاستثمارات الرأسمالية؛
- يأخذ بعين الاعتبار معدلات الفرص البديلة؛
- يأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية للمشروع.

ب- عيوب معدل العائد المحاسبي : تتمثل في مايلي :

- معدل العائد المحاسبي يعد معيار غير موضوعي لاتخاذ القرارات في مجال الاستثمار لأنها ممكن ان تؤدي الى قبول إقتراحات تساهم بدرجة أقل في تعظيم ثروة الملاك أو ترفض اقتراحات قد تساهم في تعظيم تلك الثروة لأنها تعتمد على الربح المحاسبي بدلا من التدفقات النقدية الذي يحسب بعض النفقات او الإيرادات التي لا تتعلق بالأنشطة الفعلية للمشروع كالفوائد؛
- انها تقترض استخدام طريقة قسط الاستهلاك الثابت لاستخراج قيمة الاستهلاك السنوي بغض النظر عن طبيعة الاستثمارات المقترح تنفيذه كما أنها قد تعطي نتائج مظلمة تؤثر على طبيعة القرار؛
- لا تأخذ القيمة الزمية للنقود بعين الاعتبار.¹

المطلب الثالث: معايير التقييم الحديثة دراسة الجدوى في حالة التأكد التام

هي معايير التقييم المخصوصة هذه المعايير تتصف بالديناميكية وتعمل على تحليل ربحية المشاريع الاستثمارية آخذتا في اعتبارها غترة عمر المشروع بأسرها وعامل الزمن بخصم التدفقات النقدية.

اولا: معيار صافي القيمة الحالية: (**La Valeur Actuelle Nette : VAN**)

يمكن تعريف صافي القيمة الحالية بانها مجموعة العوائد الصافية المتوقعة خلال فترتي الانشاء والانتاج للمشروع، مستحدثة على أساس معدل تكلفة الأموال، وبتعبير آخر هو عبارة عن الفرق بين القيمة

¹ شقيري نور موسى، اسامة عزمي سلام، دراسة جدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، الاردن، ط1، 2011، ص-ص: 142-143.

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

الحالية للتدفقات النقدية التي ستتحقق على مدى عمر المشروع وبين قيمة الاستثمار في بداية حياة المشروع فهو يقيس الثروة الحقيقية التي يحققها المشروع¹.

1- كيفية حساب VAN: ويتم حسابه بالعلاقة التالية:²

$$VAN=VAR-VAD$$

حيث:

صافي القيمة الحالية=القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة-القيمة الحالية للتدفقات

وهناك حالات خاصة لحساب صافي القيمة الحالية وهي :

أ- في حالة تكاليف استثمارية دفعة واحدة : وتتمثل في :

- حالة التدفقات النقدية متساوية :وهنا تكون التدفقات النقدية السنوية متساوية حيث تكون صيغة صافي القيمة الحالية على النحو التالي:

$$VAN = Rn \left[\frac{1 - (1 + i)^{-n}}{i} \right] + Cr(1 + i)^{-n} - I_0$$

- حالة تكاليف غير متساوية:وتكون هنا التكاليف المتعلقة بالاستثمار الأولي ممتدة على فترة انشاء تفوق السنة،وتكون الصيغة الجديدة هي:

$$VAN = \sum_{(t=1)}^n Rn_t (1 + i)^{-t} + Cr(1 + i)^{-n} - I_0$$

ب-في حالة تكاليف استثمارية على عدة دفعات: وتتمثل في مايلي :

- حالة التدفقات النقدية متساوية:حيث تحسب بالعلاقة التالية:

¹ حسين بالعجوز، الجودي الصاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ط، 2013، ص-ص:139-141

² براق محمد، مدخل السياسة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ط1، 2015، ص-ص:95-96

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

$$VAN = Rn \left[\frac{1 - (1 + i)^{-n}}{i} \right] + Cr(1 + i)^{-n} - \sum_{t=1}^n I_t(1 + i)^{-t}$$

• حالة تكاليف استثمارية غير متساوية: تحسب بالعلاقة التالية :

$$VAN = \sum_{t=1}^n Rn_t(1 + i)^{-t} + Cr(1 + i)^{-n} - \sum_{t=1}^n I_t(1 + i)^{-t}$$

حيث:

Rn: التدفقات النقدية الصافية؛

Cr: القيمة المتبقية؛

I₀: الاستثمار المبدئي؛

i: معدل الاستحداث¹.

وتتمثل مرجعية هذا المعيار في اتخاذ القرار حول تقييم المشاريع على ثلاثة حالات :

- VAN > 0: في هذه الحالة يكون مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية اكبر من قيمة الاستثمار الاولي، هذا مايعني أن المشروع يحقق قيمة مضافة موجبة، ويكون المشروع مقبولاً طبقاً لهذا المعيار؛
- VAN < 0: أي أن مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية لا تغطي تكلفة الاستثمار الأولي، وبالتالي يتم رفض المشروع؛
- VAN = 0: في هذه الحالة تتساوى مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية مع تكلفة الاستثمار الاولي، ويتوقف قرار رفض أو قبول المشروع على إعتبارت اخرى، وأغلب الحالات إذا كان القرار مبني على إعتبارات اقتصادية بأنه لا يحقق أي قيمة مضافة فهو مشروع مرفوض.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية للمشروعات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط3، 2008، ص371.

- اما في حالة المفاضلة بين أكثر من مشروع، فإنه بين اختيار المشروع الذي يحقق قيمة موجبة في حالة المشروعات المتعارضة المانعة تبادليا، أما إذا كانت هذه المشروعات مستقلة فيمكن اختيار جميع المشروعات ذات القيم الموجبة في حدود الموارد المتاحة.

2- خصائص صافي القيمة الحالية: فيما يلي بعض الخصائص الرئيسية لصافي القيمة الحالية:

أ- مزايا صافي القيمة الحالية: وتتمثل فيمايلي:

- يأخذ بعين الاعتبار عاملين اساسيين عند دراسة الفرص الاستثمارية الربحية والزمن؛
- يأخذ بعين الاعتبار التغيير في القيمة الزمنية للنقود خلال عمر المشروع؛
- يأخذ في الحسبان هيكل التدفقات النقدية خلال العمر الانتاجي للمشروع.

ب- عيوب صافي القيمة الحالية: وتتمثل في مايلي:

- لا يعطي ترتيبا سليما للمشروعات الاستثمارية في حالة اختلاف العمر الاقتصادي لكل مشروع عن الآخر وكذا الاستثمارات او التكاليف المبدئية؛
- يثير هذا المعيار عند تطبيقه مشكلة تحديد المعدل المناسب لخصم التدفقات النقدية وهو المعروف بتكلفة التمويل فلا يوجد اتفاق محدد لكيفية قياسه.¹

ثانيا: معيار معدل العائد الداخلي: (TRI: TAUX DE RENDEMENT INTERNE)

يعتبر هذا المعيار من بين المعايير الهامة التي تستخدم في المفاضلة بين المشاريع والبدائل الاستثمارية المقترحة، ذلك أن هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار وفي آن واحد التدفقات النقدية الصافية والقيمة الزمنية للنقود²، يمكن أن يعرف هذا المعيار بأنه معدل الخصم الذي تتساوى عنده قيمة صافي التدفقات النقدية الداخلة مع قيمة التدفقات النقدية الخارجة.³

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط3، 2015، ص199.

² طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2001، ص159.

³ كاضم جاسم العياصوي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1،

2001، ص155.

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

1-كيفية حساب معيار العائد الداخلي TRI: ويمكن حسابه بالعلاقة التالية¹

$$TRI = i_1 + \frac{VAN1(i_2 - i_1)}{VAN1 - VAN2}$$

حيث:

TRI: معدل العائد الداخلي؛

i_1 : المعدل الصغير الذي يعطينا قيمة حالية صافية موجبة؛

i_2 : المعدل الكبير الذي يعطينا قيمة حالية صافية سالبة؛

VAN_1 : القيمة الحالية الموجبة التي تستخدم بالمعدل i_1 ؛

VAN_2 : القيمة الحالية السالبة التي تستخدم بمعدل i_2

ويكون الاختيار عند الاستعمال هذا المعيار على اساس الحالتين التاليتين:

- $TRI < 1$: هنا تكون مردودية الاموال المستثمرة أقل من تكلفة الفرصة الضائعة؛ وفي هذه الحالة يتم رفض المشروع؛
- $TRI > 0$: هذا يعني ان مردودية الأموال المستثمرة أعلى من تكلفة الفرصة الضائعة و بالتالي نختار المشروع، أما في حالة عدة مشاريع فانه يتم ترتيبها تنازليا ويتم اختيار المشروع ذو اعلى نسبة.

2- خصائص معدل العائد الداخلي: فيما يلي بعض الخصائص الرئيسية لمعدل العائد الداخلي.

أ- مزايا معدل العائد الداخلي: تشمل مايلي:

- تظهر النتيجة كنسبة وليس بالدينانير؛
- يأخذ بعين الاعتبار كل من كافة التدفقات النقدية للمشروع والقيمة الزمنية للنقود؛
- يأخذ بعين الاعتبار مخاطرة التدفقات النقدية لاسترداد.

¹ جميل أحمد توفيق، اساسيات الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 2013، ص288.

الفصل الاول: إطار عام حول دراسة الجدوى في ظل التأكد التام

ب- عيوب معدل العائد الداخلي: تتمثل فيما يلي:

- يتطلب حساب معدل العائد الداخلي عمليات حسابية طويلة خاصة عند استخدام طريقة التجربة والخطأ؛
- احيانا تعطي هذه الطريقة أكثر من معدل لعائد واحد يحقق المعادلة المستخدمة في الحساب وفي هذه الحالة يعيب معرفة ايهما اصح .

ثالثا: معيار مؤشر الربحية (IR:INDICE DE RENTABILITE)

هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع القيم الحالية الصافية الداخلة لصافي التدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري محل الدراسة،¹

1- طريقة حساب معيار مؤشر الربحية: ويمكن حساب مؤشر الربحية بالصيغة التالية:²

$$IR = \frac{VAR}{VAD} = \frac{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة}}{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجة}} = \text{دليل الربحية}$$

وبتطبيق هذا المعيار ينتج لنا ثلاثة حالات:

- $IR=1$ وهنا تتساوى القيم الحالية للعوائد والتكاليف، وهذا يعني ان المشروع ليس لديه اي جدوى اقتصادية أو ربحية، ويكون أساس الاختيار هنا على اعتبارات أخرى؛
- $IR<1$: في هذه الحالة تكون القيمة الحالية لمجموع المداخلات أقل من القيمة الحالية للمخرجات، أي أن المشروع ليس له ربحية أو جدو اقتصادية فهو مرفوض؛
- $IR>1$: هذا يعني ان القيمة الحالية لمجموع العوائد أكبر من القيمة الحالية لتكاليف المشروع ما يدل على أن المشروع مربح وذو جودة اقتصادية وعليه فهو مقبول.

¹ حسين ابراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، ط1، 2002، ص335.

² محمد قاسم خصوانة، أساسيات الإدارة المالية، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، ط1، 2011، ص83.

3- خصائص معيار مؤشر الربحية: فيما يلي بعض الخصائص الرئيسية لمعيار مؤشر الربحية:

أ- مزايا مؤشر الربحية

- هو أكثر المعايير دقة لأنه يأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المبدئية؛
- يتم الحصول على مؤشر الربحية بعد الأخذ بعين الاعتبار كلفة رأس المال من خلال استخدامها كمعدل للخصم؛
- يعتمد معيار الربحية في تحليله للقيمة الزمنية للنقود.

ب- عيوب مؤشر الربحية :

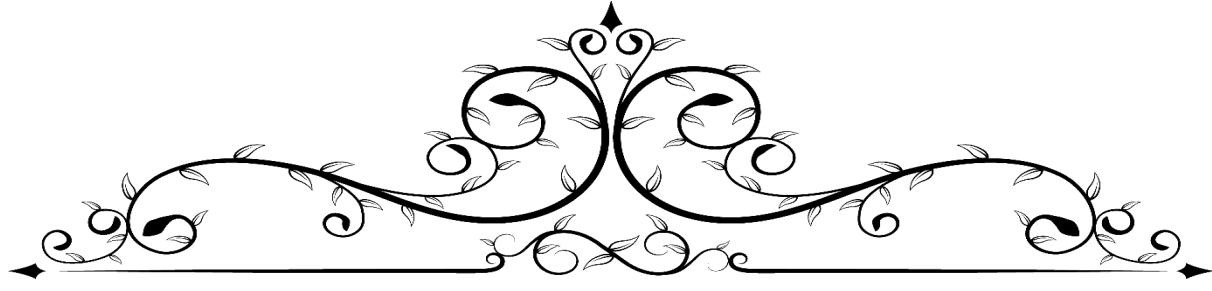
- طريقة مؤشر الربحية تفترض إعادة استثمار التدفقات النقدية؛
- تفترض هذه الطريقة ثبات كلفة التمويل طوال فترة المشروع؛
- يثير هذا المعيار عند تطبيقه مشكلة تحديد المعدل المناسب لخصم التدفقات النقدية وهو معروف بتكلفة التمويل فلا يوجد اتفاقاً محمداً لكيفية قياسه¹.

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط2، 2008، ص- ص:432-433.

استنادًا إلى المعلومات السابقة، يتضح أنه لا ينبغي التسرع في تنفيذ أي مشروع سواء كان مربحًا أو لم يكن دون إجراء دراسة جدوى متكاملة، إذ يُعتبر إعداد دراسة جدوى تفصيلية ضروريًا لاتخاذ قرار استثماري مدروس، وذلك بإعداد هذه الدراسة لجميع أنواع المشاريع بغض النظر عن حجمها، سواء كانت مشاريع جديدة أو مشاريع للتوسع أو إعادة التجديد، أو تطوير التكنولوجيا.

يعتمد إنجاز الدراسة الجدوى على توافر جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالأهداف الأساسية، ويتطلب وجود فريق عمل متخصص يمتلك خبرات ومهارات متنوعة في إعداد مثل هذه الدراسات. يجب أن تشمل الدراسة الجوانب القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية والمالية بتفصيل، وبعد الاعتماد على نتائج هذه الدراسة، يمكن اتخاذ قرار استثماري منطقي ومحسوب للمشروع.

كما دعمنا محتوى البحث بدراسة ميدانية لما يتطلبه موضوع الدراسة فكانت وكالة الدعم والتنمية المقاولاتية هي الميدان الأنسب وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة مشروع المتمثل في إعادة تدوير المواد غير المعدنية المدعم من طرف الوكالة وذلك يكون باتباع دراسة قانونية، بيئية، فنية، تسويقية، مالية واجتماعية باستخدام آليات اتخاذ القرار في ظروف التأكد، فما هي أهم الآليات المتبعة لإتخاذ القرار الاستثماري في الوكالة الوطنية لدعم و التنمية المقاولاتية وكالة تيارت، وهذا ما سيتم الإجابة عليه في الفصل الثاني.



الفصل الثاني:

دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية - تيارت



المبحث الأول: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية تيارت.

المطلب الثالث: صيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية تيارت

المبحث الثاني: دراسة جدوى مشروع إعادة تدوير المواد غير المعدنية.

المطلب الأول: عموميات حول مشروع إعادة تدوير المواد غير معدنية

المطلب الثاني: دراسة الجدوى البيئية والقانونية للمشروع

المطلب الثالث: دراسة تسويقية، فنية واجتماعية.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية للمشروع.

المطلب الأول:

المطلب الأول: القوائم المالية للمشروع.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

تمهيد:

تعتبر المشاريع الاستثمارية في اي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الاولى لتشجيع كل القطاعات الاخرى وتطويرها، فالجزائر كغيرها من الدول تسعى للتطوير الاقتصادي لذلك قامت بسياسات دعم وبمبادرات من بينها تأسيس الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية التي من مهامها الأساسية تمويل المشاريع الاستثمارية.

بغرض تحقيق اهداف الدراسة و الاجابة على الاشكال المطروح، يتم عرض نموذج دراسة جدوى لأحد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية، لكن قبل تسليط الضوء على هذه النقاط نعرض أولاً لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم و التنمية المقاولاتية فرع ولاية تيارت وستتم هذه الدراسة عن طريق تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث نعرضها في مايلي:

- المبحث الاول: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية؛
- المبحث الثاني: دراسة جدوى مشروع إعادة تدوير المواد غير المعدنية؛
- المبحث الثالث: راسة الجدوى المالية للمشروع.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المبحث الأول: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تولي الجزائر أهمية كبيرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسعى بجدية لتعزيز روح المقاولاتية وتطوير الاستثمار، وذلك من خلال تقديم الحكومة مجموعة من الخدمات والتسهيلات للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة، كما تأسست العديد من الأجهزة والهيئات لتقديم الدعم في هذا الصدد، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية* (ANADE).

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

لدم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، قامت السلطات الحكومية بإنشاء عدة وكالات تسهم في تنشيط عملية الاستثمار وتطوير المقاولاتية. واحدة من هذه الوكالات هي الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)**، التي تم تحويلها حالياً إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. (ANADE) تأسست ANSEJ بهدف تشجيع الشباب على إنشاء مؤسساتهم الخاصة وتوفير فرص العمل لهم. وقدمت الوكالة دعماً شاملاً يشمل الإرشاد والتدريب والتمويل والمساعدة في تطوير المشاريع. ومع تطور الوكالة وتوسع نطاق عملها، تم تحويلها إلى ANADE لتعزيز دورها في دعم وتنمية المقاولاتية.

ANADE تعمل على توفير الدعم والتسهيلات للمقاولين من خلال توجيههم وتدريبهم وتمويل مشاريعهم. تهدف الوكالة إلى تعزيز روح المقاولاتية وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، وذلك من خلال توفير الدعم الشامل وتعزيز الابتكار وتطوير القدرات الفنية للمقاولين.

تلك الوكالات تلعب دوراً هاماً في تعزيز المشهد الريادي في الجزائر وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار والتنمية المستدامة.

* ANADE :Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat.

** ANSEJ: Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

أولاً: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم و التنمية المقاولاتية.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كبديل لآليات تشغيل الشباب الموظفة التي كانت قائمة خلال الفترة من 1989 إلى 1996، والتي أثبتت عدم فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية. تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 96-234 بهدف إضفاء المرونة والحركية على سوق العمل.

1- نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

تأسست الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كبديل لآليات تشغيل الشباب الموظفة التي كانت قائمة في الفترة من عام 1989 إلى 1996 ولم تحقق النجاح المطلوب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن أجل جعل سوق العمل أكثر مرونة وحركية، صدر المرسوم الرئاسي رقم 96-234 الذي حدد إطاراً عاماً لأشكال الدعم وطرق الاستفادة. يعكس هذا المرسوم الإرادة السياسية الجادة لتعزيز التشغيل من خلال تشجيع وتنمية المبادرة المقاولاتية في أبسط وأشجع صورها.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 96-295 الصادر في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996¹. تعتبر الوكالة هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع جميع صيغ المبادرات التي تهدف إلى إنعاش قطاع تشغيل الشباب. في البداية، كانت تخضع لسلطة رئيس الحكومة.

في النصف الثاني من عام 2006، تم تحويل الوكالة لتكون تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني، مما جعلها هيئة مرافقة ضمن إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني.

وفي عام 2020، تم تحويل الوكالة لتكون تحت سلطة الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالمؤسسات المصغرة، وتم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

عملاً بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، تم تأسيس الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر

¹ مرسوم التنفيذي رقم 96-295 الصادر في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 8 سبتمبر، الجريدة الرسمية العدد 14.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

في 8 سبتمبر 1996، والذي يتضمن إنشاء وتنظيم هيكلية الوكالة. تحت إشراف وزير الوزير الأول، يتولى وزير التشغيل متابعة نشاطاتها.

وفيما بعد تم تغيير اسم الوكالة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-186 الصادر في 20 يوليو 2020، حيث تم وضعها تحت سلطة وزير مفوض لدى وزير الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على توفير الدعم والمساعدة للشباب المقاولين من خلال توجيههم وتدريبهم وتمويل مشاريعهم، بهدف تعزيز الروح المقاولاتية وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر وتعزيز التشغيل والابتكار في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.¹

2- تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، وتعمل تحت وصاية وزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة. تهدف الوكالة إلى مساعدة أصحاب الأفكار المشروعة في إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنتاج السلع والخدمات، وتسعى الوكالة أيضًا لتعزيز الروح المقاولاتية وتعميمها، وتقديم دعماً مالياً وامتيازات جبائية في جميع مراحل المرافقة.

توجد فروع للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في جميع ولايات الجزائر، بالإضافة إلى فروع في المناطق الحضرية الرئيسية. تم إنشاء فرع الوكالة الوطنية في ولاية تيارت في 10 يناير 1998، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يتكون الفرع من هيكل تنظيمي يشمل قسمين: القسم الإداري والقسم التقني، ويتولى مدير الفرع قيادة الوكالة وتنسيق المصالح الداخلية والعلاقات مع المؤسسات الإدارية والمالية ذات الصلة بالوكالة.

تهدف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تعزيز روح المبادرة وتشجيع الشباب المقاولين في الجزائر من خلال توفير الدعم والمساعدة اللازمة لتحقيق نجاح مشاريعهم المقاولاتية في سبيل تعزيز التشغيل والتنمية الاقتصادية.

¹ مقابلة مع رئيس المصلحة الادارة والوسائل وكالة الدعم و التنمية المقاولاتية.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

ثانيا: استراتيجية ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تعتمد استراتيجية وتنفيذ مهام محددة لتحقيق أهدافها في تعزيز وتنمية المقاولاتية.

1- استراتيجية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على إستراتيجية محددة من أجل توعية الشباب الراغبين في الالتحاق بالوكالة وتتمثل في:

أ_ الأيام الإعلامية: يُنظم أيام إعلامية وورش عمل توعوية بهدف زيادة الوعي لدى الشباب البطال حول أهمية المبادرة وإنشاء مشاريع صغيرة مستقلة. يتم توضيح لهم جوانب مشروعية المشروع والقوانين والتنظيمات والجوانب الاقتصادية المتعلقة به.

ب_ التكوين: تنظم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أيام تدريبية حول إدارة الأعمال وإدارة المؤسسات، وتستهدف خاصة أصحاب المشاريع والمديرين في المؤسسات الصغيرة. يهدف هذا التدريب إلى تعزيز ثقافة الإدارة لدى هؤلاء الأفراد، حتى يتمكنوا من أداء المهام المكلفين بها بشكل فعال.

ج_ تنظيم المعارض: يتم تنظيم معارض جهوية ووطنية بصفة دورية تهدف إلى:

- ترقية المنتجات وخدمة المؤسسات المصغرة؛
- ربط علاقات مباشرة بين المؤسسات المصغرة لتكوين شبكة مؤسساتية؛
- ترقية روح المقاولاتية لدى الشباب البطال وذلك بإظهار ما قام به الآخرين لتشجيع الشباب على التقدم من أجل إنشاء مؤسسات المصغرة.

د_ التنسيق مع أجهزة قطاعية: التشجيع على إنشاء عدد من المؤسسات المصغرة كثرمة مجهودات قطاعية ممولة من طرف صناديق التنمية.

هـ_ وضع نظام معلومات: منذ سنة 2002، وضعت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نظام معلومات يركز على شبكة داخلية للمعلومات يخص الوكالة ويربط مختلف الفروع بالمديرية العامة، ويعتبر بنكا للمعلومات والمعطيات الحقيقية حول الشباب المستثمر ونشاطاتهم، مما يسهل الإدارة الجيدة للمحافظة الوكالة

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المكونة من ملفات المؤسسة المصغرة مما يسمح بالمعالجة السريعة والشفافة لكل الملفات المودعة وكذا المتابعة محليا ومركزيا.

و_ لا مركزية تسيير المشاريع: وتتطلق من كون الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تحاول تقريب وسائل الدعم والمرافقة بالنسبة للشباب المستثمر من جهة، وتأمين ومراقبة سير جهاز على أرضية الواقع من جهة أخرى.

ز_ إنشاء موقع على شبكة الانترنت: لقد تم فتح موقع المؤسسة على شبكة الانترنت يخص الوكالة وهو عملي منذ سنوات ويحتوي على كل العناوين والمعلومات والتوضيحات والمستجدات التي تخص الوكالة، وجميع المعلومات المتعلقة بإنشاء مؤسسات المصغرة ويمكن تفحصه على شبكة الانترنت.

ح_ دليل المؤسسات المصغرة: تم وضع دليل يخص المؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة، ويتم طبعه وتوزيعه باستمرار.

ط_ صندوق ضمان أخطار القروض: أنشأ سنة 1998، وهو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر، وهي بمثابة تشجيع البنوك على منح القروض للشباب المستثمر، إضافة إلى هذا توجد ضمانات قانونية وتنظيمية متعلقة بالرهن الحيازي للتجهيز لصالح البنك.

ي_ التطوير المستمر للجهاز: وذلك من خلال رفع مستوى أدائها وتطوير آلية أجهزتها وأقلمتها مع متغيرات المحيط الاقتصادي من خلال:

- استحداث مديرية التطوير والإبداع؛
- التعاقد مع المؤسسات في الخارج متخصصة لغرض تكوين ورفع مستوى أداء موظفي الوكالة؛
- القيام بعملية التقييم الذاتي لانجاز الوكالة، وتقويم سياسة الوكالة على ضوء النتائج منة خلال دراسات عمليات ميدانية.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

ك- دار المقاولاتية: تهدف إلى توجيه وبلورة أفكار الشباب الجامعيين الراغبين في إنشاء مشاريع مصغرة ، حيث أنشأ مكتب للمقاولاتية على مستوى مكتبة جامعة تيارت - كلية العلوم الاقتصادية.¹

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وشروط الاستفادة من الإعانات المالية.

لتطبيق الأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وضعت جملة من المهام التي يجب تطبيقها، وكذا استقاء الشروط اللازمة للاستفادة من الإعانات المالية والجبائية.

أ- مهام الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية.

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمهام التالية:²

- تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية؛
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛
- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها؛
- إعداد خارطة النشاطات والمشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك المشاريع؛
- عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء.

¹ _ مقابلة مع رئيس مصلحة الإدارة والوسائل

² _ فتيحة زايدي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2022، ص-ص: 221، 222.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

ب_ شروط الاستفادة من الإعانات المالية والامتيازات الجبائية.

أما بالنسبة لشروط التأهيل لهذه الوكالة فقد تم الاستغناء عن شرط البطالة الذي كان أساسيا في وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفتح المجال لغير البطالين، وعليه كانت الشروط كما يلي¹:

- أن يتراوح السن ما بين 19 و40 سنة؛
- أن يكون متحصل على شهادة أو تأهيل مهني و/أو لهم مهارات معرفية معترف بها؛
- أن يكون قادر على دفع المساهمة الشخصية؛
- ألا يكون قد استفاد سابقا من تدبير إعانة بعنوان استحداث النشاطات.

¹بودرة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي، افلو، الجزائر، العدد 01، 2022، ص 118.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المطلب الثاني: مصالح الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية وكالة تيارت.

تتكون الوكالة الوطنية لدعم و التنمية المقاولاتية مجموعة من المصالح سنتطرق لها في مايلي:

1. **عون استقبال:** تتمثل مهمته في استقبال وتوجيه العملاء.
2. **مصلحة المرافقة:** تتألف هذه الهيئة من رئيس المصلحة، مستشار مرافق رئيسي، مستشار مرافق، ومرافقين رئيسيين (2) ومرافقين (2). بالإضافة إلى ذلك، هناك 3 رؤساء ملاحق يشرفون على 3 ملحقات على مستوى الولاية، وهي: ملحقة تيارت، ملحقة قصر الشلالة، وملحقة فرنده.¹
3. **مصلحة المالية والمحاسبة:** تتكون من رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، إطار محاسب ومحاسب وتقوم بما يلي:

- تسيير موارد الصندوق الوطني لدعم وتنمية المقاولاتية؛
 - متابعة مدى تنفيذ الشباب ذوي المنشآت لالتزاماتهم المتعلقة بأجال تسديد الأقساط الخاصة بالقروض دون فائدة والمقدمة من طرف الوكالة؛
 - تسيير كل الحسابات المفتوحة على مستوى البنوك؛
 - متابعة العمليات الحسابية الخاصة بالفروع؛
 - متابعة عملية تمويل المنشآت واسترجاع ديون الوكالة عند أجل الاستحقاق.
4. **مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي:** تتكون من رئيس المصلحة، إطار في الإعلام الآلي وتقني في الإعلام الآلي. وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء هي:²
 - أ. **مصلحة الإحصاء:** تقوم ب:
 - متابعة وإحصاء كل الملفات المودعة لدى الوكالة؛
 - إعداد مختلف أنواع التقارير المتعلقة بمختلف الإحصائيات تعدد الملفات المودعة، عدد الملفات المقبولة، عدد المنشآت الممولة عدد الملفات المجسدة ميدانيا... الخ؛
 - إرسال الإحصائيات المتعلقة بالمنشآت ومناصب العمل إلى المديرية العامة؛

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة للوكالة.

² - مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي للوكالة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

- تقوم بإحصاء يوميا للملفات المدروسة خلال لجنة الانتقاء من حيث عدد الملفات المقبولة، عدد من الملفات المؤجلة، الملفات المرفوضة وأعداد الملفات المودعة لدى البنوك الملفات المقبولة من البنوك، الملفات الممولة؛
- القيام بتقرير سنوي والذي يتم إرساله إلى مديرية التشغيل للولاية.
- ب. **مصلحة الإعلام الآلي:** تقوم بالسهر على تسيير ومراقبة شبكة الاتصال التي تربط بين الوكالة في الولاية وفروعها في الدوائر، وبينها والمديرية العامة.
- 5. **مصلحة الإدارة والوسائل:** تتكون من رئيس مصلحة الإدارة والوسائل يشرف على إطار في التسيير الإداري، مسير، أمين الفرع، إطار مكلف بالأرشفة عون استقبال وتوجيه، سائقين (02)، ثلاثة (03) أعوان أمن وعون للنظافة. تقوم هذه المصلحة بما يلي:¹
 - تسيير الوسائل المادية التي تمتلكها الوكالة ومتابعاتها؛
 - تسيير الموارد البشرية للوكالة؛
 - متابعة مختلف عمليات الجرد وحركة المخزونات؛
 - القيام بإعداد الميزانية التقديرية للفرع؛
 - إبرام الصفقات والاتفاقيات المتعلقة بالتجهيز؛
 - التسيير الأمثل لملفات العمال؛
 - العمل على تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة؛
 - إعداد المرتبات الشهرية للعمال؛
 - الإشراف على عملية التوظيف في الوكالة؛
 - متابعة عمليات الترقية للعمال؛
 - توفير الأمن والحماية للعمال؛
 - لديهم علاقة مع مصلحة المالية والمحاسبة.

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة الإدارة والوسائل للوكالة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

6. **مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات:** وتتكون من رئيس المصلحة، أربع إطارات قانونيين وإطار في التحصيل، وتنقسم إلى: ¹

- **المتابعة:** تحتم بمتابعة المنشآت ميدانيا وذلك بالقيام بزيارات ميدانية بغرض التأكد من مزاوله المؤسسة لنشاطها، وفي حالة عدم مزاولتها لنشاطاتها تتم الإجراءات القانونية وذلك باستدعاء صاحب المنشأة لمعرفة الأسباب التي لم تمكنه من مزاوله نشاطاته.
- **التحصيل:** لكل مستثمر آجال محددة لإرجاع القرض وفق جدول زمن محدد يتم تذكيره بإشعار قبل التسديد.
- **المنازعات:** في حالة عدم التسديد أو عدم مزاوله النشاط تكون هناك متابعة قانونية.

7. **إطار في الاتصال والإصغاء الاجتماعي:** تتمثل مهمته في التكفل بإنشغالات الشباب حاملي المشاريع والقيام بمختلف الأيام الإعلامية للتعريف بدور الوكالة، إضافة إلى قيام بالندوات واللقاءات الصحفية والإذاعية وكذا الإشراف على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوكالة، وهو تحت إشراف مدير الوكالة مباشرة.

8. **مكتب ممثل لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض:** وهو عبارة عن صندوق خاص وله مقر خاص تابع للمديرية العامة ويشرف عليه مسير، حيث تتمثل مهمة هذا الصندوق في القروض الذي يتحصل عليها المقترض من البنك في شكل تأمينات عينية أو شخصية، وتتشكل موارده من:

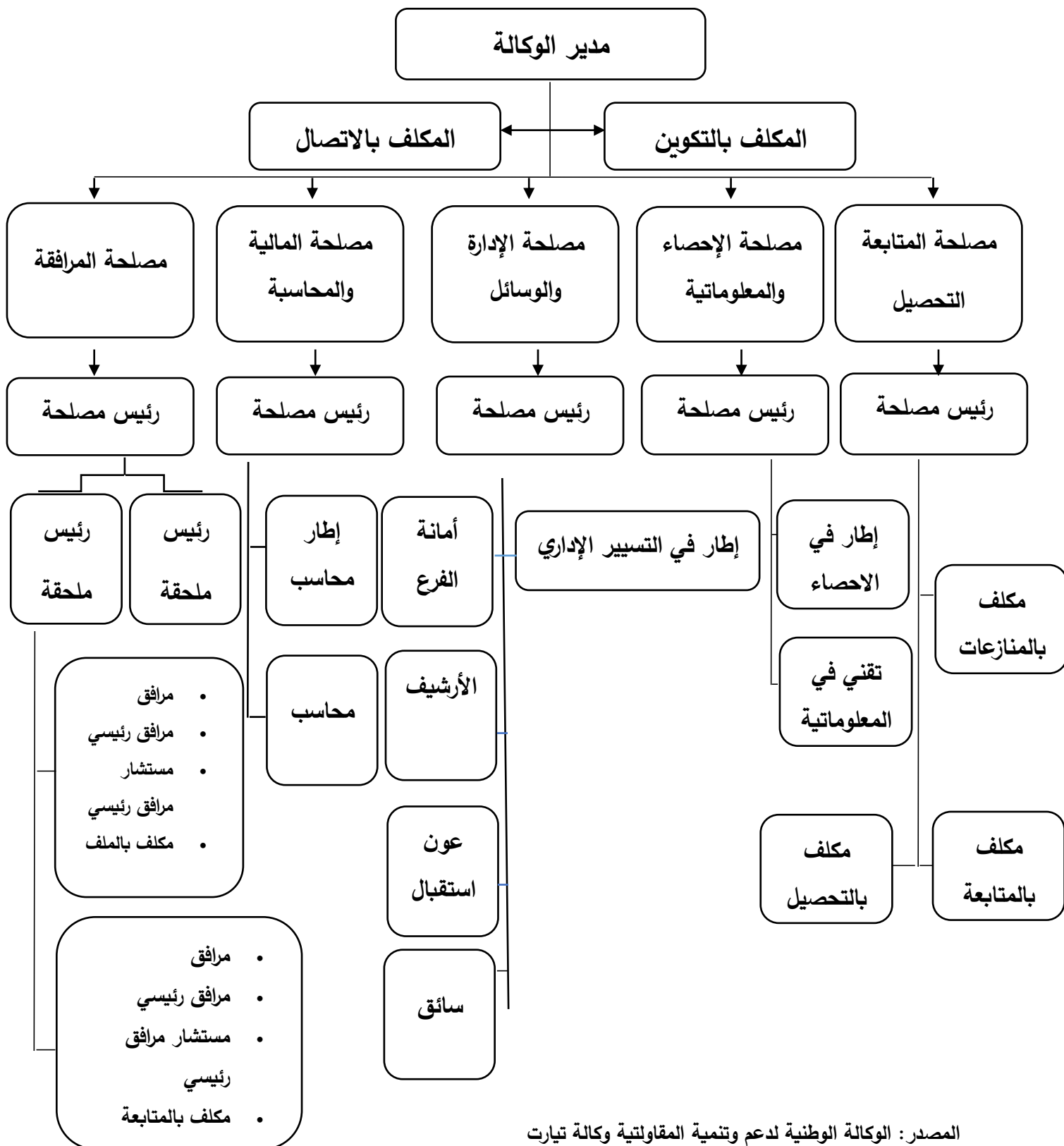
- تخصيص أولي من الأموال الخاصة: ويتمثل في مساهمة كل من الوكالة ومساهمة الخزينة العمومية والبنوك؛
- والمنشآت المنخرطة برأس المال؛
- الاشتراكات المدفوعة للصندوق من: أصحاب المشاريع، البنوك، المؤسسات المالية؛
- عائد التوظيف المالية مكن أموال الصندوق الخاصة والاشتراكات المحصلة؛
- الهبات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق؛
- تخصيصات تكميلية من أموال خاصة، تأتي من المشاركين لرأس المال الأولي ومن بنوك ومؤسسات مالية جديدة منخرطة.

والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت

¹ _ مقابلة مع رئيس مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات للوكالة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

• الشكل (2-2) الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت.



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المطلب الثالث: صيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت

تم تحديد شروط الاستفاة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وفقاً لأحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-374 الصادر في 16 ديسمبر 2020، الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 الصادر في 06 سبتمبر 2003 والمتعلق بتحديد الإعانات وشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها والذي يُنص على هذه الشروط والمتطلبات اللازمة للتأهل للحصول على تمويل من الوكالة والاستفاة من الدعم المقدم.

أولاً: صيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت.

تم تحديد ثلاثة أنواع لتمويل المشاريع التمويل الثلاثي، التمويل الثنائي، والتمويل الذاتي. يُطلب من الشباب اختيار إحدى هذه الصيغ وفقاً لقدرتهم المالية في دفع المساهمة الشخصية.¹

1- التمويل الثلاثي

تتمثل في مساهمة أصحاب المشاريع، وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بالإضافة إلى تمويل البنك. يتم تمثيل الهيكل المالي لهذا التمويل بواسطة الجدول الموالي للتمويل الثلاثي:

الجدول رقم (2-1): طريقة التمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة ANADE	البنك
حتى 10.000.000	البطالين والطلبة	كافة المناطق	05%	25%	70%
		مناطق الجنوب	10%	20%	70%
	غير البطالين	مناطق الهضاب العليا	12%	18%	70%
		باقي المناطق	15%	15%	70%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

¹ _ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيارت.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

من الجدول رقم (1-2) نلاحظ أن طريقة التمويل الثلاثي تختلف من حالة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى كما نرى ان نسبة المساهمة الشخصية في حالة البطالين والطلبة صغيرة (05%) مقارنة مع غير البطالين ونسبة مساعدة الوكالة الوطنية للتنمية ودعم المقاولاتية تكون بنسبة 20% في مناطق الجنوب و18% في مناطق الداخلية أما المناطق الأخرى 15% اما نسبة مساهمة البنك تبقى ثابتة في جميع الحالات والمناطق و المقدر بـ70%

تبين من الجدول اعلاه ان طريقة التمويل الثلاثي تعتمد على قدرة المستثمر على المساهمة الشخصية بحيث البطالين والطلبة لا يملكون المالي الكافي للمساهمة أكبر في مشروع استثماري يمكن ان يقدر بـ 10000000 دج أما مساهمة الوكالة تختلف من منطقة إلى أخرى وذلك راجع إلى فرص العمل والنجاح في المناطق الساحلية على المناطق الجنوبية و الهضاب العليا.

2- التمويل الثنائي

يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والجدول الموالي يمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

الجدول رقم(2-2): طريق التمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قرض بدون فائدة وكالة	المساهمة الشخصية	قيمة الاستثمار
ANADE		
50%	50%	حتى 10.000.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية - تيارت.

من الجدول رقم (2-2) نلاحظ ان نسبة المساهمة الشخصية تتساوى مع من نسبة قرض بدون فائدة وكالة ANADE.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك متعاملين ومستثمرين يلجؤون الى القرض من الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية عن الطريق التمويل الثائي وذلك لاملاكهم لنصف تكلفة الاستثمار مع الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها الوكالة ANADE .

3- التمويل الذاتي

يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع والجدول الموالي يمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

الجدول رقم(2-3): التمويل الذاتي.

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية - تيارت.

تبين من الجدول اعلاه أن المستثمر الذي يملك مال تكلفة الاستثمار يلجئ الى طريق التمويل الذاتي وذلك للإستفادة من الامتيازات المقدمة من قبل الوكالة كالإعفاء من الضرائب لمدة معينة.

بالإضافة إلى ان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تقدم إعانات المالية تتمثل في:

- **قرض غير مكافئ:** تمنح الوكالة قروضاً غير مكافئة لأصحاب المشاريع، ونسبة التمويل تتراوح بين 15% و 50% وفقاً لصيغة التمويل وموقع المشروع ووضعية صاحب المشروع.
- **تخفيض نسبة الفوائد البنكية:** تتضمن المزايا الأخرى للوكالة تخفيض نسبة الفائدة على القروض التي يمنحها البنوك لأصحاب المشاريع لإنشاء أو توسيع أنشطتهم بنسبة تصل إلى 100%.
- **قرض إضافي غير مكافئ لكراء المحل:** عند الحاجة، يمكن لأصحاب المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ يصل إلى 500,000 دج لتغطية تكاليف استئجار المحل أو مكان الرسو في الموانئ المخصصة لأنشطة إنتاج السلع والخدمات. يتم تقديم هذا القرض عندما يلجأ أصحاب المشاريع إلى التمويل البنكي لإنشاء أنشطتهم.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

- قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال: يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمتها إلى مليون دينار 1.000.000 دج.

اما بالنسبة لمدة التسديد القروض فالجدول التالي يوضحها:

الجدول رقم (2-4): جدول يوضح مدة تسديد القروض.

المدة / أنواع التمويل	مدة التأجيل أو الإجراء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهراً	05 سنوات	05 سنوات بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي
التمويل الثنائي	06 أشهر	05 سنوات	05 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية - تيارت.

من الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن مدة التأجيل أو الإجراء لتسديد القرض تختلف من التمويل الثلاثي ب 18 شهر و التمويل الثنائي بـ 06 أشهر ومدة تسديد القرض البنكي متساوية كما هي أيضا مدة تسديد القرض غير مكافئ.

تبين من الجدول الأول أن نسبة المساعدة في طريقة التمويل الثلاثي أكثر من التمويل الثنائي وذلك نسبة للفئة التي يمسهها من الفئة متوسطة الدخل والبطالين والطلبة.

ثانيا: الإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة:

يتحصل الشباب المتقدمين لمصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على جملة الامتيازات تسهل من ولوجهم إلى عالم المؤسسات المصغرة والمتوسطة تتمثل في:¹

1- الإعانات والامتيازات الممنوحة في مرحلة الإنجاز: حيث انها تنقسم الى نوعين هما:

أ. الامتيازات الضريبية:

- يتم تقديم إعفاء ضريبي على رسوم التسجيل لعقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛
- يتم تقديم إعفاء من رسوم نقل الملكية بمقابل مالي للاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء نشاط صناعي.

ب. الإعانات المالية:

- قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل؛
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية %100؛
- قرض إضافي غير مكافئ عن الضرورة؛

2- الإعانات والامتيازات الممنوحة في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبنائات الإضافية لمدة ثلاث سنوات حسب موقع النشاط؛
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزئية الوحيدة لمدة 3 سنوات أو 6 حسب موقع النشاط؛
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة يمكن تمديدها لتبين عندما يعتمد المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛
- يتم توفير تخفيض على الضريبة الجرافية الوحيدة المستحقة في نهاية فترة الإعفاء خلال السنوات الثلاث الأولى من الإخضاع الضريبي.

¹ _ .مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة للوكالة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المبحث الثاني: دراسة جدوى مشروع إعادة تدوير المواد غير المعدنية.

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات على مجموعة شاملة من الدراسات التي تمكنها من اتخاذ قرارات بشأن قبول تمويل المشاريع. تقوم الوكالة بتقييم المشروع من عدة جوانب مختلفة، وذلك باستخدام الأساليب والمعايير المناسبة لضمان إدارة وتسيير الموارد المالية بشكل جيد، وتحقيق الأهداف المحددة من قبل صاحب المشروع.

لا تقتصر هذه الدراسات على الجانب المالي فحسب، بل تشمل أيضًا الجوانب القانونية والبيئية والتسويقية والاجتماعية للمشروع، يهدف ذلك إلى ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، والحفاظ على الاستدامة البيئية، وضمان تسويق وترويج فعال للمشروع، وتلبية الاحتياجات والتطلعات الاجتماعية.

المطلب الاول: عموميات حول مشروع إعادة تدوير المواد غير معدنية.

المواد غير المعدنية تشكل تحديًا بيئيًا وتؤثر على المجتمع بعدة طرق سلبية. و بذلك سعت الجهود العالمية للحفاظ على الموارد وتقليل التأثير البيئي الناجم عن التخلص الغير مسؤول من هذه المواد بهذا المشروع المتمثل في استعادة المواد الغير المعدنية لاعادة التدوير ويقصد بهذا المشروع عملية جمع ومعالجة المواد غير المعدنية التي يمكن إعادة استخدامها وتحويلها إلى منتجات جديدة بدلاً من التخلص منها في المكبات العامة أو حرقها. يتم جمع هذه المواد من المصادر المختلفة مثل المنازل والمكاتب والمدارس والمتاجر، وتخضع لعمليات المعالجة المناسبة لإعادة تصنيعها واستخدامها في صناعات أخرى.

تشمل المواد غير المعدنية التي يتم استعادتها لإعادة التدوير البلاستيك والورق والكرتون والزجاج والمواد العضوية وغيرها. يتم تصنيف وفرز هذه المواد وإزالة الشوائب وإعادة تجهيزها للمعالجة المستدامة. يتم تحويلها إما إلى نفس النوع من المنتجات أو إلى منتجات جديدة تستخدم في صناعات مختلفة مثل التعبئة والتغليف، والأثاث، والبناء، والسيارات، وغيرها.

أهداف مشروع استعادة المواد غير المعدنية لإعادة التدوير تتضمن ما يلي:

- **تقليل التلوث البيئي:** يهدف المشروع إلى تقليل تأثير المواد غير المعدنية على البيئة، سواء عبر تخفيض الانبعاثات الضارة أو تجنب تراكمها في المكبات العامة أو التخلص الغير مسؤول منها. من خلال إعادة التدوير، يمكن تقليل الاعتماد على استخدام المواد الجديدة وتقليل استنزاف الموارد الطبيعية.
- **ترشيد استخدام الموارد:** يهدف المشروع إلى استغلال المواد غير المعدنية المستعادة بدلاً من استخدام المواد الجديدة. من خلال تحويل المواد المستهلكة إلى منتجات جديدة، يتم تقليل استهلاك الموارد الطبيعية مثل النفط والمياه والطاقة.
- **تعزيز الاقتصاد المستدام:** يعتبر المشروع جزءاً من الاقتصاد الدائري أو الاقتصاد المستدام، حيث يتم إعادة استخدام المواد المستهلكة لإنتاج منتجات جديدة. هذا يعزز الابتكار والاستدامة الاقتصادية ويعمل على خلق فرص عمل في صناعة إعادة التدوير.
- **توعية المجتمع وتشجيع السلوك البيئي المسؤول:** يهدف المشروع إلى زيادة الوعي بأهمية إعادة التدوير واستدامة الموارد بين الناس، من خلال توفير بنية تحتية لجمع المواد المستهلكة والتوعية بطرق إعادة التدوير الصحيحة، يتم تشجيع المجتمع على المشاركة الفعالة في جهود إعادة التدوير وتبني سلوك بيئي مسؤول.
- **تحقيق الاستدامة البيئية:** يساهم المشروع في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال حفظ الموارد الطبيعية وتقليل انبعاثات الكربون وتقليل التلوث البيئي. يساعد في بناء مجتمع أكثر استدامة ومحافظة على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية¹.

¹ مقابلة مع صاحب المشروع.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

ثانيا: المراحل التي يمر بها المشروع:

للقيام بالمشروع يجب المرور بمراحل نذكرها في مايلي:

- 1- **تصنيف وفرز المواد:** تبدأ المرحلة الأولى من المشروع بتصنيف وفرز المواد غير المعدنية المستهلكة. يتم فصل المواد المختلفة مثل البلاستيك والورق والزجاج والمواد العضوية وفقاً لنوعها وخصائصها.
- 2- **جمع المواد:** يتم جمع المواد غير المعدنية المصنفة من مصادر مختلفة مثل المنازل، والمدارس، والمكاتب، والمحلات التجارية، ومراكز إعادة التدوير. يتم استخدام حاويات وأوعية مخصصة لجمع هذه المواد بطريقة فعالة ومنظمة.
- 3- **المعالجة والتحضير:** يتم تنظيف وتحضير المواد المجمعة للتأكد من خلوها من الشوائب والمواد الملوثة. يتم إزالة العناصر الغريبة والفحص الأولي للمواد للتأكد من جودتها ومطابقتها لمعايير الاستدامة وإعادة التدوير.
- 4- **عملية التحويل وإعادة التصنيع:** تتضمن هذه المرحلة مجموعة متنوعة من العمليات التقنية لتحويل المواد المعالجة إلى منتجات جديدة. يمكن أن تشمل هذه العمليات طحن وتجهيز وتشكيل وتصنيع المواد لإنتاج منتجات مثل الأثاث المعاد تصنيعه، والأكياس البلاستيكية المعاد تصنيعها، والورق المعاد تصنيعه، وغيرها.
- 5- **تسويق وتوزيع المنتجات:** يتم تسويق وتوزيع المنتجات المعاد تصنيعها من المواد غير المعدنية إلى الأسواق. يتم تعزيز قيمة المنتجات المعاد تصنيعها وتشجيع استخدام¹.

¹ دراسة ميدانية للمشروع.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى القانونية والبيئية للمشروع

الدراسة القانونية والبيئية تُعدُّ الخطوة الأولى في دراسة الجدوى لمشروع استعادة المواد غير المعدنية لإعادة التدوير، وذلك بسبب الدور الهام الذي تلعبه في تحديد تأثير المشروع على البيئة والامتثال للقوانين والتشريعات البيئية المحلية والدولية.

أولاً: دراسة الجدوى القانونية للمشروع .

دراسة الجدوى القانونية لمشروع استعادة المواد الغير المعدنية لإعادة التدوير تتطلب في الجزائر تقييم القوانين واللوائح المحلية المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات. وهذا المشروع يراعي الجوانب القانونية نذكرها في ما يلي:

1- **قانون حماية البيئة:** المشروع يراعي قوانين حماية البيئة في الجزائر، مثل قانون البيئة وإدارة النفايات والتشريعات المتعلقة بالتلوث البيئي. وذلك بتوفر على جميع التراخيص والتصاريح اللازمة لتنفيذ المشروع والامتثال للمعايير البيئية المحددة.

2- **إدارة النفايات:** المشروع يمتثل للقوانين المحلية المتعلقة بإدارة النفايات، مثل التصريف والتخلص الصحيح للمواد الغير المعدنية المستهلكة والمخلفات المتولدة خلال عملية الاستعادة والتدوير. ويتوفر على الطرق الصحيحة والأمنة للتخلص من هذه المواد والامتثال لمتطلبات التصنيف والفرز والتخزين والنقل والتخلص من النفايات.

3- **التشريعات المالية والضريبية:** هناك قوانين وإجراءات ضريبية ومالية تؤثر على المشروع. يجب التحقق من الضرائب المطبقة على مشروع استعادة المواد الغير المعدنية والاستفسار حول الحوافز المالية المتاحة للمشروعات البيئية.

4- **القوانين العمالية والصحة والسلامة:** المشروع يحترم قوانين العمل والصحة والسلامة المهنية في تنفيذ المشروع، الذي يتضمن ذلك توفير بيئة عمل آمنة وصحية للعاملين واتخاذ التدابير اللازمة للحد من المخاطر المحتملة وتوفير التدريب والوعي للعاملين بشأن السلامة والبيئة¹.

¹دراسة ميدانية للمشروع.

ثانيا: دراسة الجدوى البيئية للمشروع

هدف دراسة الجدوى البيئية هو معرفة الآثار المترتبة من المشروع على البيئة وأثر البيئة على المشروع سواء كانت آثار إيجابية أو سلبية، ومحاولة تعظيم هذه الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

1- **اثر البيئة على المشروع:** تؤثر البيئة على المشروع المراد الاستثمار فيه من خلال الموقع الذي سيقام فيه مشروع إعادة المواد الغير المعدنية لإعادة التدوير و التي تتوفر فيها جميع الموارد اللازمة من توفر المواد الأولية في المنطقة، توفر مصدر الطاقة، حيث من ميزة هذا الموقع انه سيمكنه من اعادة تدوير المواد الغير معدنية بنسبة كبيرة.

2- **أثر المشروع على البيئة:** مشروع استعادة المواد الغير المعدنية لإعادة التدوير يمكن أن يكون له أثر إيجابي على البيئة في عدة جوانب، بما في ذلك:

- **تقليل استنزاف الموارد الطبيعية:** عندما يتم استعادة المواد الغير المعدنية وإعادة تدويرها، يتم تقليل الحاجة إلى استخدام الموارد الطبيعية الجديدة. وبالتالي، يتم تقليل استنزاف الموارد الطبيعية مثل الأخشاب والماء والنفط والغاز.
- **تقليل النفايات الصلبة:** من خلال استعادة المواد الغير المعدنية، يمكن تقليل كمية النفايات الصلبة التي تنتهي في المكبات النفايات أو تحترق وتسبب تلوثاً بيئياً. بدلاً من ذلك، يتم إعادة استخدام وتحويل هذه المواد لإنتاج منتجات جديدة.
- **تقليل الانبعاثات الضارة:** بعض المواد الغير المعدنية مثل البلاستيك يمكن أن تسبب انبعاثات ضارة عندما تحترق أو تتحلل بشكل غير صحيح. عند استعادة وإعادة تدوير هذه المواد، يمكن تقليل انبعاثات الغازات السامة والملوثة للهواء وتحسين جودة الهواء.
- **توفير الطاقة:** عملية استعادة المواد الغير المعدنية غالباً ما تتطلب كميات أقل من الطاقة مقارنة بعملية إنتاج المواد الجديدة. وبالتالي، يمكن توفير الطاقة وتقليل انبعاثات الكربون المرتبطة بإنتاج المواد الجديدة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

- **حماية التنوع البيولوجي:** بالحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتقليل النفايات الصلبة وتقليل التلوث، يمكن أن يساهم المشروع في حماية التنوع البيولوجي.¹

المطلب الثالث: دراسة تسويقية، فنية واجتماعية.

يتطلب إنجاز المشروع دراسة تسويقية لتحليل السوق المستهدفة وتقييم الفرص التجارية المحتملة، كما يتضمن ذلك دراسة فنية لتقييم جوانب التنفيذ والتقنية المتعلقة بالمشروع، بالإضافة إلى ذلك يجب أيضًا إجراء دراسة اجتماعية لتقييم التأثيرات الاجتماعية والثقافية المحتملة للمشروع.

اولا دراسة تسويقية للمشروع.

دراسة جدوى تسويقية لمشروع استعادة المواد غير المعدنية لإعادة التدوير نهدف بها إلى تقييم الجوانب التسويقية للمشروع وتحديد فرص السوق وتحليل المنافسة وتقدير الطلب على المنتجات المعاد تدويرها.

1- عناصر دراسة الجدوى التسويقية: فيما يلي بعض العناصر التي يمكن تضمينها في دراسة جدوى تسويقية للمشروع:

- **تحليل السوق:** بتقييم حجم السوق معرفة المستهلكين المحتملين للمنتجات المعاد تدويرها وبعد استخدام البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لتحديد الفئات المستهدفة وتقدير الطلب المحتمل نرى ان المشروع يناسب هذه الفئة بتوفير لسعر وخدمات جيدة.
- **تحليل المنافسة:** تم تحليل المنافسة في سوق إعادة التدوير وحدد المشاركين الرئيسيين وقيمنا قوتهم واستراتيجياتهم، حددنا بذلك نقاط القوة للمشروع وهو توفره على مساحة كبيرة للعمل وعلى آلات حديثة وقدرة انتاجية وصناعية كبيرة وعلى ذلك تم وضع استراتيجية تسويقية فعالة.
- **ميزة تنافسية:** من الميزة تنافسية للمشروع وبتوضيحا عن امكانية تمييز المشروع عن المنافسين. الميزة تنافسية تشمل الأسعار التي هي مناسبة للوحدات الصناعية التي تحتاج المواد المعاد تدويرها المناسبة، وسيلتزم المشروع بالاستدامة البيئية.

¹ دراسة ميدانية للمشروع .

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

- **استراتيجية التسويق:** تتمحور استراتيجية تسويقية بوضع لافتات كبيرة تشير الى مكان وخدمات المشروع والتوعية الاجتماعية للمشروع وايضا تتضمن وسائل التسويق والترويج وتوزيع المنتجات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك و الفيديوها القصيرة على منصة التيك توك والإعلان والعروض الترويجية للتعريف بالمشروع وجذب العملاء المحتملين.

2- عناصر المزيج التسويقي: لمشروع استعادة المواد غير المعدنية لإعادة التدوير تشمل:

- **المنتج:** يشمل المنتجات التي يتم استعادتها وتدويرها، وتشمل مجموعة متنوعة من المواد غير المعدنية مثل البلاستيك، والورق، والزجاج، والمطاط، والمواد العضوية الأخرى. يجب تحديد نوعية المنتجات وجودتها وفوائدها المحتملة للعملاء.
 - **السعر:** يتعلق بتحديد سعر المنتجات المعاد تدويرها. يجب أن يكون السعر مناسبًا وتنافسيًا مقارنة بالسوق ومع العوائد المالية المتوقعة للمشروع. حيث ثمن الكلغ الواحد من البلاستيك 30 دج وبيع بعد التصفية بـ 100 دج للكلغ الواحد.
 - **التوزيع:** يتعلق بكيفية توزيع المنتجات إلى العملاء المستهدفين. تحديد قنوات التوزيع المناسبة مثل المتاجر التجزئة، والشركات، والمؤسسات، ومراكز إعادة التدوير. يجب أيضًا تحديد طرق النقل والتوصيل للمنتجات.
 - **الترويج:** يشمل جميع الأنشطة التسويقية للتعريف بالمشروع وترويجه. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والإعلانات، والعروض الترويجية، والعلاقات العامة للترويج للمشروع وزيادة الوعي بأهمية إعادة التدوير واستدامة البيئة.
 - **العملية:** تشمل الإجراءات والعمليات التي يتم اتباعها في جمع وفرز المواد غير المعدنية وإعادة تدويرها. يجب توضيح عملية الاستعادة والتدوير بطريقة شفافة وفعالة.
 - **الأشخاص:** يعني التركيز على العملاء والموظفين المشاركين في المشروع. يجب توفير فريق عمل محترف ومدرب للتعامل مع العملاء وتلبية احتياجاتهم.
- هذه العناصر تشكل المزيج التسويقي الذي يساعد في تحقيق أهداف المشروع وجذب العملاء وزيادة التوعية بأهمية إعادة التدوير والاستدامة البيئية.

ثانيا: دراسة الجدوى الفنية للمشروع.

تعتبر الدراسة الفنية للمشروع أحد أركان دراسات الجدوى الأساسية والمهمة. فهي تعتمد على البيانات والمعلومات التي تم جمعها من الدراسات الأخرى، وتساهم في تحديد وتقييم جوانب فنية مختلفة للمشروع. تهدف الدراسة الفنية إلى تحديد الاحتياجات والمتطلبات التقنية لتنفيذ المشروع بنجاح، وتحليل العمليات والعمليات والتقنيات المستخدمة، وتحديد التجهيزات والمعدات المطلوبة، وتقدير التكاليف المرتبطة بها، وتقييم الجدوى التقنية للمشروع. بناءً على نتائج الدراسة الفنية، يمكن اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تنفيذ المشروع وتحديد المخاطر والتحديات التقنية المحتملة التي يمكن أن تواجهها.

1_ موقع المشروع: يتواجد المشروع ببلدية سوقر ولاية تيارت وهي منطقة تتميز بتوفر جميع مستلزمات اللازمة لقيام المشروع محل الدراسة من ماء، كهرباء، غاز والمواد الأساسية، وتبلغ مساحة المستودع 120 متر مربع مع قربها من المنطقة الصناعية في بلدية تيارت.¹

2_ الأيدي العاملة: يحتاج المشروع إلى عمالة مؤهلة في هذا المجال حيث يمكن تقسيم فريق العمل إلى ما يلي:

- صاحب المشروع، يشرف على التسيير وتوريد المحل بما يلزمه من مواد وأولية ومعدات وغيرها؛
- محافظ حسابات، يقوم بحساب المصاريف والأرباح وصرف أجور العمالة؛
- مهندس تقني يشرف على الآلات؛
- 03 عمال لتصفية؛
- 02 عاملين لتحميل السلع؛
- عاملين نظافة يعمل بصفة دورية على نظافة مكان العمل.

3_ تحديد الطاقة الإنتاجية: تم تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع بناءً على عدد الأجهزة ، حيث تستغرق الحصة الواحدة ساعتين ، ويحتوي المصنع على 3 أجهزة، ويقدر وقت العمل بـ 24 ساعة في اليوم ، ووفقاً

¹ _ دراسة ميدانية للمشروع

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

للمعلومات المقدمة من قبل الجهات المختصة، يمكن تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع على 40 قنطار في اليوم.

4_ احتياجات ومستلزمات الإنتاج: يحتاج مشروع إعادة تدوير المواد الغير المعدنية إلى عدة أجهزة ومستلزمات والتي تتمثل فيما يلي:

- الكسارات والمطاحن؛
- آلة التنظيف والغسيل؛
- آلة الضغط والتشكيل؛
- ميزان من الحجم الكبير؛
- شاحنة نقل.¹

ثالثا: دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع.

تعتمد دراسة الجدوى الاجتماعية على سلوك الفرد، العادات والتقاليد السائدة بين أفراد المجتمع، مما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات أن تسود في القيم الاجتماعية بحيث مشروع إعادة تدوير المواد غير معدنية يؤثر إيجابيا على المجتمع في عدة جوانب، ومنها:

- **فرص العمل:** المشروع يخلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل جمع وفرز المواد الغير المعدنية، ومعالجتها، وإعادة تدويرها، هذا يعزز التوظيف المحلي ويسهم في تحسين الدخل وتعزيز الاقتصاد المحلي.
- **تنمية المهارات:** المشروع يساهم في تنمية المهارات والكفاءات المحلية في مجالات التدوير وإدارة النفايات من خلال توفير التدريب والتأهيل المناسب، يتيح للأفراد فرصة تعلم مهارات جديدة وزيادة فرصهم في سوق العمل.

¹ _ دراسة ميدانية للمشروع.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

- **الحد من التلوث:** بفضل استعادة المواد الغير المعدنية وإعادة تدويرها، يتم تقليل حجم النفايات التي تنتهي في المواقع النفايات ومصادر التلوث، يؤدي ذلك إلى تحسين جودة البيئة المحيطة والحد من التأثير السلبي على صحة المجتمع.
- **التوعية البيئية:** من خلال المشروع، يمكن تعزيز التوعية البيئية في المجتمع المحلي، يتم توضيح أهمية إعادة التدوير وتقليل النفايات غير القابلة للتحلل بيئياً، وتشجيع المجتمع على المشاركة الفعالة في جهود إعادة التدوير والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- **التنمية المستدامة:** يعتبر المشروع جزءاً من جهود التنمية المستدامة، حيث يهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات الحالية والتطلعات المستقبلية للمجتمع، من خلال الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.¹

¹ دراسة ميدانية للمشروع .

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية للمشروع.

تهتم دراسة الجدوى المالية بتقييم جوانب ربحية المشروع من منظور تجاري، بالإضافة إلى تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي المقترح للمشروع كما تهدف هذه الدراسة إلى قياس العائد المالي المتوقع للمشروع وتقدير قدرته على تحقيق الربح والتزاماته المالية في الفترة الزمنية المحددة.

تتضمن دراسة الجدوى المالية إعداد قوائم مالية تتضمن التكاليف الاستثمارية للمشروع، مثل تكاليف البناء والتجهيز والمعدات، بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج الثابتة والمتغيرة. كما تتضمن أيضًا تقدير الإيرادات المتوقعة من المشروع خلال فترة حياته.

المطلب الأول: القوائم المالية للمشروع.

تعتبر القوائم المالية مجموعة البيانات المالية التي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع، تحتوي على التكاليف الاستثمارية، التكاليف التشغيلية و الإيرادات المتوقعة للمشروع.

1_ تقييم الاستثمار: وتتمثل فيما يلي:

الجدول (2-5): قائمة الاستثمارات

العنوان	التمن	القيمة الإجمالية
مساهمة صندوق الضمان	135131.69	135131.69
التأمين	130000.00	130000.00
النفقات الأولية	100000.00	100000.00
معدات الإنتاج	8627500.00	8627500.00
معدات المحلية	8627500.00	8627500.00
معدات مستوردة	/	/
معدات أخرى	00.00	00.00
القوى العاملة	200000.00	200000.00
المجموع	9192631.69	9192631.69
معدات أخرى	00.00	00.00
القوى العاملة	200000.00	200000.00
المجموع	9192631.69	9192631.69

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

2_ تحديد مصادر التمويل: يعتمد هذا المشروع على التمويل بصيغة التمويل الثلاثي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): التمويل الثلاثي

المبلغ ب دج	النسبة	مصادر التمويل
183852.63	2%	المساهمة الشخصية
2573936.87	28%	تمويل الوكالة
6434842.18	70%	القرض البنكي
9192631.69	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع.

تبين من الجدول أن المستثمر تساعده طريقة التمويل الثلاثي ويساهم فقط ب 2% من مبلغ

الإستثمار وذلك لعدم قدرته على توفير المالي الكافي لإنشاء المشروع .

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

جدول إضفاء القرض المصرفي: يتم تسديد القرض المصرفي للمشروع على مدار 08 سنوات على النحو التالي:

الجدول رقم (2-7): جدول اضعاء القرض المصرفي .

مبلغ البنك				6434842.18	
المدة				08	
معدل الفائدة				5.5%	
معدل المكافأة				100%	
سعر الفائدة الحقيقي				0.00	
المساهمة في الدفع				135131.69	
السنوات	ابتدائي	قيمة السداد	الفوائد المصرفية المدفوعة	مساهمة صندوق الضمان	
السنة 01	0.00	6434842.18	00.00	22521.95	
السنة 02	0.00	6434842.18	353916.32	22521.95	
السنة 03	0.00	6434842.18	353916.32	22521.95	
السنة 04	1286968.44	6434842.18	353916.32	22521.95	
السنة 05	1286968.44	5147873.74	283133.06	18017.56	
السنة 06	1286968.44	3860905.31	212349.79	13513.17	
السنة 07	1286968.44	2573936.87	141566.56	9008.78	
السنة 08	1286968.44	1286968.44	70783.26	4504.39	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع.

من الجدول رقم (2-7) نلاحظ ان بداية تسديد القرض تكون من نهاية السنة الرابعة و بداية السنة الخامسة وذلك لإستفادته من الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم و التنمية المقاولاتية وكالة تيارت وبذلك سيتم تسديد كل القرض في نهاية السنة الثامنة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

4_ الميزانية الافتتاحية: كانت الميزانية الافتتاحية للمشروع محل الدراسة على الشكل التالي:

الجدول رقم (2-8): الميزانية الافتتاحية للمشروع

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
183852.63	1-الأموال الخاصة		
			2-الاستثمارات
		100000.00	مصاريف إعدادية
		13131.69	CFG
		13000.00	التأمينات
		8627500.00	تجهيزات الإنتاج
		0.00	الأدوات
		0.00	عتاد متنقل
		0.00	معدات مكتب
		0.00	معدات إعلام الي
		0.00	التهيئة
		0.00	مصاريف أخرى
			3-المخزونات
		0.00	مواد وموارد
	5-ديون الاستثمار		4-المدينون
6434.842.18	قروض بنكية	200000.00	الصندوق والبنك
2573936.87	قروض أخرى	0.00	تكاليف الإيجار
0.00	قروض أخرى		
9192631.69	المجموع	9192631.69	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

5- الميزانية التقديرية: بلغت مدة المشروع 08 سنوات وفيما يلي نعرض الميزانية التقديرية له

الجدول رقم (2-9): الميزانية التقديرية من السنة 01 الى السنة 02

السنة 02			السنة 01			
المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	الأصول
7121079.09	1871552.67	8992631.69	8056855.35	935776.4	8992631.69	2- الإستثمارات
81079.01	54052.67	135131.69	108105.35	27026.34	135131.69	المساهمة في صندوق الضمان
78000.00	52000.00	130000.00	104000.00	26000.00	130000.00	التأمينات
60000.00	40000.00	100000.00	80000.00	20000.00	100000.00	مصاريف إعدادية
6902000.00	1725500.00	8627500.00	7764750.00	862750.00	8627500.00	تجهيزات الإنتاج
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	الأدوات
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	عتاد متنقل
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	معدات مكتب
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	معدات إعلام الي
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	التهيئة
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	مصاريف أخرى
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	3- المخزونات
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	مواد وموارد
9368530.20			997318.05			4-المدنيون
674235.36			299195.42			الصندوق
1573215.83			698122.64			البنك
00.00			00.00			تكاليف الإيجار
9368530.20			9054173.40			المجموع
						الخصوم
183852.63			183852.63			1-الأموال الخاصة
						النتيجة
						2- ديون الإستثمار
6434842.18			6434842.18			قروض بنكية
2573936.87			2573936.87			قروض أخرى ANSEJ
						ديون الموردون
						ديون قصيرة الأجل
						ديون الاستغلال
175898.52			-138458.28			النتيجة
9368530.20			9054173.40			المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع .

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

الجدول رقم (2-10): الميزانية التقديرية من السنة 03 الى السنة 04

السنة 04			السنة 03			
المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	الأصول
5249526.4	374105.6	8992631.69	6185302.67	2807329.01	8992631.69	2- الإستثمارات
27026.34	108105.35	135131.69	54052.67	81079.01	135131.69	المساهمة في صندوق الضمان
26000.00	104000.00	130000.00	52000.00	78000.00	130000.00	التأمينات
20000.00	80000.00	100000.00	40000.00	60000.00	100000.00	مصاريف إعدادية
51746500.00	3451000.00	8627500.00	6039250.00	2588250.00	862500.00	تجهيزات الإنتاج
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	الأدوات
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	عتاد متنقل
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	معدات مكتب
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	معدات إعلام الي
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	التهيئة
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	مصاريف أخرى
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	3- المخزونات
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	مواد وموارد
9833285.72			9605258.14			4- المدينون
1375127.81			1025986.61			الصندوق
3208631.57			2393968.82			البنك
00.00			00.00			تكاليف الإيجار
9833285.72			9605258.14			المجموع
						الخصوم
183852.63			183852.63			1- الأموال الخاصة
						النتيجة
						2- ديون الإستثمار
6434842.18			6434842.18			قروض بنكية
2573936.87			2573936.87			قروض أخرى ANSEJ
						ديون الموردون
						ديون قصيرة الأجل
						ديون الاستغلال
640654.03			412626.45			النتيجة
9833285.72			9605258.14			المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

الجدول الرقم (2-11): الميزانية التقديرية من السنة 05 الى السنة 06

السنة 06			السنة 05			الأصول
المبلغ الصافي	الاهلاك والمؤونة	المبالغ	المبلغ الصافي	الاهلاك والمؤونة	المبالغ	
3451000.00	5176500.00	8627500.00	4313750.00	4678881.69	8992631.69	2- الإستثمارات
0.00	0.00	0.00	0.00	135131.69	135131.69	المساهمة في صندوق الضمان
0.00	0.00	0.00	0.00	130000.00	130000.00	التأمينات
0.00	0.00	0.00	0.00	100000.00	100000.00	مصاريف إعدادية
3451000.00	5176500.00	8627500.00	4313750.00	4313750.00	8627500.00	تجهيزات الإنتاج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأدوات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	عتاد متنقل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات مكتب
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات إعلام الي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التهيئة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصاريف أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3- المخزونات
						مواد وموارد
5116803.44			4512020.86			4- المدينون
1535041.03			1353606.26			الصندوق
3581762.41			3158414.60			البنك
0.00			0.00			تكاليف الإيجار
8567803.44			8825770.86			المجموع
						الخصوم
183852.63			183852.63			1- الأموال الخاصة
						النتيجة
						2- ديون الإستثمار
3860905.31			5147873.74			قروض بنكية
2573936.87			2573936.87			قروض أخرى ANSEJ
						ديون الموردون
0.00			0.00			ديون قصيرة الأجل
0.00			0.00			ديون الاستغلال
1949108.63			920107.61			النتيجة
8567803.44			8825770.86			المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

الجدول الرقم (2-12): الميزانية التقديرية من السنة 07 الى السنة 08

السنة 08			السنة 07			
المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	الأصول
6039250.00	1725500.00	6902000.00	8627500.00	2588250.00	6039250.00	2- الإستثمارات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المساهمة في صندوق الضمان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التأمينات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصاريف إعدادية
6039250.00	1725500.00	6902000.00	8627500.00	2588250.00	6039250.00	تجهيزات الإنتاج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأدوات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	عتاد متنقل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات مكتب
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات إعلام الي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التهيئة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصاريف أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3- المخزونات
						مواد وموارد
	2319257.94			2743476.00		4- المدينون
	695777.38			823042.91		الصندوق
	1623480.56			1920433.46		البنك
	0.00			0.00		تكاليف الإيجار
	4044757.94			5331726.38		المجموع
						الخصوم
	183852.63			183852.63		1- الأموال الخاصة
						النتيجة
						2- ديون الإستثمار
	1286968.44			2573936.87		قروض بنكية
	2573936.87			2573936.87		قروض أخرى ANSEJ
						ديون الموردون
	0.00			0.00		ديون قصيرة الأجل
	0.00			0.00		ديون الاستغلال
	0.00			0.00		النتيجة
6039250.00	1725500.00	6902000.00	8627500.00	2588250.00	6039250.00	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع .

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المطلب الثاني: تقييم مشروع إعادة تدوير المواد غير معدنية بالاستعمال معايير التقييم.

للحكم على المشروع الاستثماري بالنجاح أو الفشل يجب تقييم أدائه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية ومستوى ربحيته ولا يكون ذلك إلا بتطبيق المعايير اللازمة في عملية التقييم والمتمثلة في: أولاً: المعايير الغير مخصصة (الكلاسيكية): هي تلك المعايير التي لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية، وتتمثل في مايلي:

1- معيار الاستردادDR:

تتمثل هذه الطريقة في المدة اللازمة لاسترجاع صاحب المشروع الأموال المستثمرة في أسرع وقت وذلك عن طريق تراكم التدفقات النقدية الصافية خلال السنوات حتى تتساوى مع الاستثمار المبدئي ويتم حساب فترة الاسترداد الخاصة بالمشروع وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): صافي التدفقات النقدية والتدفقات التراكمية.

السنوات	صافي التدفقات النقدية	التدفقات التراكمية
01	1397318.05	1397318.05
02	1811674.85	3208992.90
03	2348402.79	5557395.69
04	2976430.37	8533826.08
05	3155883.95	11689710.01
06	3564860.66	15254570.67
07	3806656.08	19061226.75
08	4084884.96	23146111.71

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المشروع

بما أن التدفقات النقدية للمشروع غير متساوية يجب حساب مجموع التدفقات النقدية إلى غاية تغطية قيمة الاستثمار المبدئي.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

ويتم حساب مدة الاسترداد من خلال الطريقة التالية:

من خلال جدول التدفقات النقدية الصافية نلاحظ أن صاحب المشروع يسترجع قيمة الاستثمار المبدئي والمقدرة ب 9192631.69 في السنة الخامسة ومنه فترة الاسترداد:

$$3155883.95 \rightarrow 360$$

$$658805.63 \rightarrow X$$

$$X = \frac{2658805.63 \times 360}{3155883.95} = 76 \text{ J}$$

باستناد إلى حساب فترة الاسترداد، تبين أن هذا المشروع سيتمكن من استعادة رأس المال المستثمر فيه في غضون 4 سنوات وشهرين و16 يومًا فقط. هذه الفترة قصيرة مقارنة بالعمر الإنتاجي المتوقع للمشروع، مما يعزز دافعية صاحب المشروع ويتيح له فرص استثمارية أخرى.

2- معدل العائد المحاسبي.

$$\frac{\sum_{t=1}^n Rnt}{n} = 100$$

$$MRn \times \frac{MRn}{C_0 - Cr} = TRC$$

$$MRn =$$

$$\frac{1397318.05 + 1811674.85 + 2348402.79 + 2976430.37 + 3155883.95 + 3564860.66 + 3806656.08 + 4084884.96}{8}$$

$$= 2893263.96 \text{ دج}$$

$$TRC = \frac{293263.96}{9192631.69} \times 100 = 31.47\%$$

يمكننا تفسير النتيجة التي تم الحصول عليها من خلال مقارنتها مع معدل الفرص البديلة المتاحة في السوق والذي يبلغ 5.5% مع معدل العائد المحاسبي البالغ 31.47%، ونتيجة لذلك يمكننا القول بأن العائد المحاسبي للمشروع أكبر من معدل الفرص البديلة المتاحة في السوق، وبالتالي يمكننا استنتاج أن هذا المشروع مقبول وفقًا لهذا المعيار.

ثانيا: المعايير المخصوصة:

هي تلك المعايير التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية. وتتمثل في مايلي:

1- معيار صافي القيمة الحالية VAN:

يعدّ معيار القيمة الحالية أحد المقاييس الأساسية المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية، يعبر هذا المعيار عن الاختلاف بين القيمة المستثمرة والقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع. يتم حساب القيمة الحالية بواسطة العلاقة التالي:

$$VAN = \sum_{t=1}^n Rnt(1+i)^{-t} + CR(1+i)^{-n} - I_0$$

حيث Cr = 0

ومعدل الفرص البديلة السائدة في السوق: 05.5%؛

معدل الخصم: 07%

الجدول رقم (2-14): مجموع صافي القيمة الحالية

$Rnt(1+i)^{-t}$	التدفق النقدي السنوي	معدل الخصم 7%	السنوات
1305904.72	1397318.05	0.93457943925	01
1582386.977	1811674.85	0.87343872827	02
1916996.212	2348402.79	0.81629787688	03
2270704.478	2976430.37	0.76289521203	04
2250101.64	3155883.95	0.71298617946	05
2375417.18	3564860.66	0.66634222379	06
2370594.091	3806656.08	0.62274974185	07
2377440.238	4084884.96	0.58200910453	08
16449545.54	مجموع صافي القيمة الإجمالية		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

$$VAN = 16449545.54 - 9192631.69 = 7256913.85$$

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع المحول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

نظرًا لأن صافي القيمة الحالية إيجابي، فإن ذلك يعني أن التدفقات النقدية السنوية المخصصة تكفي لتغطية نفقات الاستثمار وتكاليف المشروع الاستثماري، وبالتالي يمكن اعتبار المشروع مقبولًا وفقًا لهذه الطريقة التقييمية.

2- معيار مؤشر الربحية IR

أحد المعايير المستخدمة في دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، ويستند إلى مفهوم القيمة الزمنية للنقود، ويمثل نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تكلفة الاستثمار ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{دليل الربحية} = \frac{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلية}}{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجية}}$$

$$IR = \frac{16449545.54}{9192631.69} = 1.789$$

نلاحظ أن $IR > 01$ وهذا يعني أن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية للمشروع أكبر من تكلفته المبدئية وأن المشروع يدر أكبر ربح، مما يعني أن كل دينار مستثمر في هذا المشروع سيدر عليه 1.789 دج عائداً، مما سينتج عنه ربحاً وحدوياً قدره 0.789 دج

3- معدل العائد الداخلي TRI:

من المفصل التي تُستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتفضيل بين المشاريع هو معدل الخصم، والذي يعبر عن النسبة المئوية التي يتم بها تقليل قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع لتوافق قيمتها الحالية مع التكلفة الحالية. بمعنى آخر، يُعد معدل الخصم هو معدل الفائدة المطلوب للحصول على عائد مقبول من الاستثمار:

$$TRI = I^0 + \frac{VAN1(i2 - i1)}{VAN1 - VAN2}$$

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

وللحصول على صافي القيمة الحالية سوف نقوم بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم(02-15): جدول يوضح طريقة حساب صافي القيمة الحالية

VAR2		VAR1		Rn	السنوات
VAN2	i(25%)	VAN1	i(5%)		
1117854.44	0.80	1330779.094	0.952380952	1397318.05	01
1159471.904	0.64	1757858.65	0.907029478	1811674.85	02
1202382.228	0.512	2028638.62	0.863837598	2348402.79	03
1219145.879	0.4096	2448716.62	0.822702474	2976430.37	04
1034120.052	0.32768	2472717.65	0.783526166	3155883.95	05
934506.832	0.262144	2660153.90	0.746215396	3564860.66	06
798313.641	0.2097152	2705319.40	0.71068133	3806656.08	07
685329.973	0.16777216	2764810.93	0.676839362	4084884.96	08
8151124.94		18168994.864			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

$$VAN1 = 18168994.864 - 9192631.69 = 8976363.174$$

$$VAN2 = 8151124.94 - 9192631.69 = -1041506.74$$

ومنه معدل العائد الداخلي يساوي:

$$TRI = 0.05 + \frac{8976363.174 (0.25 - 0.05)}{8976363.174 - (-1041506.74)}$$

$$TRI = 0.05 + \frac{1795272.6348}{10017869.914}$$

$$= 0.05 + 0.179 = 0.23 \rightarrow 23\%$$

ومنه فإن المعدل العائد الداخلي الخاص بهذا المشروع أكبر من معدل الفرص البديلة السائد في السوق إذن المشروع مقبول اقتصاديا.

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المطلب الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع.

لتحديد جدوى المشروع المقترح، يجب إجراء دراسات شاملة في مجالات متعددة، الدراسة البيئية تقيم تأثير المشروع على البيئة والامتثال للقوانين البيئية. الدراسة التسويقية تحدد حجم السوق المستهدف وتقييم الطلب على المنتج أو الخدمة. الدراسة القانونية تتحقق من التراخيص والتصاريح اللازمة والامتثال للقوانين المحلية والوطنية، الدراسة الفنية تقيم الجوانب التقنية والتكنولوجية للمشروع، الدراسة الاجتماعية تحلل تأثير المشروع على المجتمع المحيط. الدراسة المالية تحلل الجوانب المالية للمشروع بما في ذلك التكاليف والإيرادات المحتملة.

تلك الدراسات تقيم صلاحية المشروع وتساعد في اتخاذ قرار بشأن قبوله أو رفضه. يتم تحديد جدوى المشروع بناءً على قدرته على تحقيق مستوى الربحية المطلوبة وتوافقه مع الأهداف المحددة. من خلال هذه الدراسات، يمكن تقييم المخاطر المحتملة وفهم المتطلبات الفنية والقانونية والبيئية والاجتماعية والمالية التي ينبغي مراعاتها لنجاح المشروع.

أولاً: نتائج دراسة الجدوى.

هاته الدراسات تقيم صلاحية المشروع وتساعد في اتخاذ قرار بشأن قبوله أو رفضه. يتم تحديد جدوى المشروع بناءً على قدرته على تحقيق مستوى الربحية المطلوبة وتوافقه مع الأهداف المحددة. من خلال هذه الدراسات، يمكن تقييم المخاطر المحتملة وفهم المتطلبات الفنية والقانونية والبيئية والاجتماعية والمالية التي ينبغي مراعاتها لنجاح المشروع.

1_ دراسة البيئية والقانونية: من خلال دراستنا للمشروع من الناحية البيئية والقانونية تبين لنا مايلي:

- هناك تأثير متبادل بين المشروع والبيئة حيث أن المشروع يؤثر على البيئة بطريقة ايجابية إذ أنه يساعد على التقليل من التلوث البيئي عن طريق تحويل كل المواد الغير معدنية لمواد أولية صالحة للإستعمال؛
- كما أن البيئة تؤثر أيضا بالإيجاب على المشروع حيث أنها توفر جميع متطلبات اللازمة لقيام المشروع من مواد أولية، كهرباء وماء ومادة اولية في المحيط؛
- توافق المشروع المقترح مع القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار في الدولة التي يجري فيها الدراسة. يعني ذلك أنه يجب أن يلتزم المشروع بالقوانين المحلية واللوائح المعمول بها في البلد أو الدولة

الفصل الثاني: دراسة حالة مشروع الممول من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المعنية، إذ يتعين على المشروع الالتزام بجميع القوانين المتعلقة بالاستثمار والأعمال التجارية وحقوق العمل والبيئة وأي قوانين أخرى ذات الصلة.

2_ الدراسة التسويقية: من خلال دراستنا لعناصر السوق من عرض وطلب ومنافسة اتضح لنا أن المشروع مقبول من جميع النواحي التسويقية كونه في متناول المستهلكين كالمصانع باعتبار أن اسعار بيع المنتجات مقبولة، ويمكن اعتباره في احتكار تام لعدم وجود منافسين له من جهة والكفاءة العملية من جهة أخرى؛

3_ الدراسة الفنية: انطلاقاً من نتائج الدراسة التسويقية يتم تحديد أسس الدراسة الفنية، فهي تشمل دراسة خصوصيات المشروع المقترح، حيث سيتم إقامة المشروع محل الدراسة في بلدية السوقر _ تيارت _ وهي منطقة تتوفر فيها كافة اللوازم التي يحتاجها المشروع، بالإضافة إلى تحديد كافة الاحتياجات التقنية المتمثلة في الأجهزة والمعدات والاحتياجات البشرية المتمثلة في الأيدي العاملة. وكانت نتائج هذه الدراسة في صالح المشروع.

4_ الدراسة الاجتماعية: من خلال إقامة مشروع إعادة تدوير المواد الغير معدنية المختلفة تم تحقيق ما يلي:

- توفير فرص عمل للشباب البطال؛
- التوعية من أجل الحفاظ على البيئة؛
- الرفع من إقتصادو تنمية البلاد ورفع من الناتج القومي للدولة.

5_ الدراسة المالية: بناء على المعلومات المقدمة من صاحب المشروع والمتضمنة القوائم المالية لنشاط المشروع خلال 08 سنوات، بلغت تكلفت المشروع، كما أنه مستفيد من الامتيازات الإعفاءات الضريبية خلال مدة القرض بموجب قرار من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية، وبعد قيامنا بعملية تقييم المالي للمشروع اتضح لنا أن المشروع في وضعية مالية جيدة وعليه يمكن تجسيده على أرض الواقع.

جدول رقم (02-16) يمثل نتائج الدراسة التطبيقية

المعيار	النتيجة	المرجعية	قبول أو رفض المشروع
DR	4 سنوات شهرين و 16 يوم	> 8 سنوات	مقبول
TRC	31.4%	< 5.5%	مقبول
VAN	7256913.85	< 0	مقبول
IR	1.789	< 1	مقبول
TRI	23%	< 5.5%	مقبول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

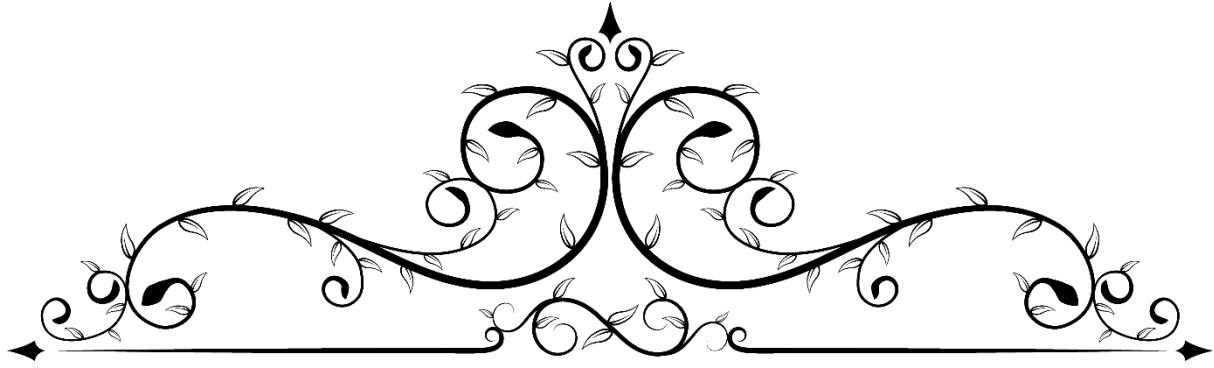
وفقاً للمعطيات ودراستنا للمشروع ، تم تقييم المشروع باستخدام معيار صافي القيمة الحالية وتم تقدير قيمته بمبلغ 7,256,913.85، وهي قيمة إيجابية. وبناءً على النتائج، توصلت الدراسة إلى أن المشروع يتمتع بربحية جيدة وجدوى استثمارية ممتازة.

تم تحليل البيانات المالية وتطبيق معايير تقييم مالية مختلفة، وأظهرت النتائج أن المشروع يحقق ربحية جيدة وجدوى استثمارية ممتازة. يتم استرداد قيمة الاستثمار الأولي خلال السنة الخامسة، وهذه فترة جيدة بالنسبة لمدة عمر المشروع المتوقعة والبالغة 8 سنوات.

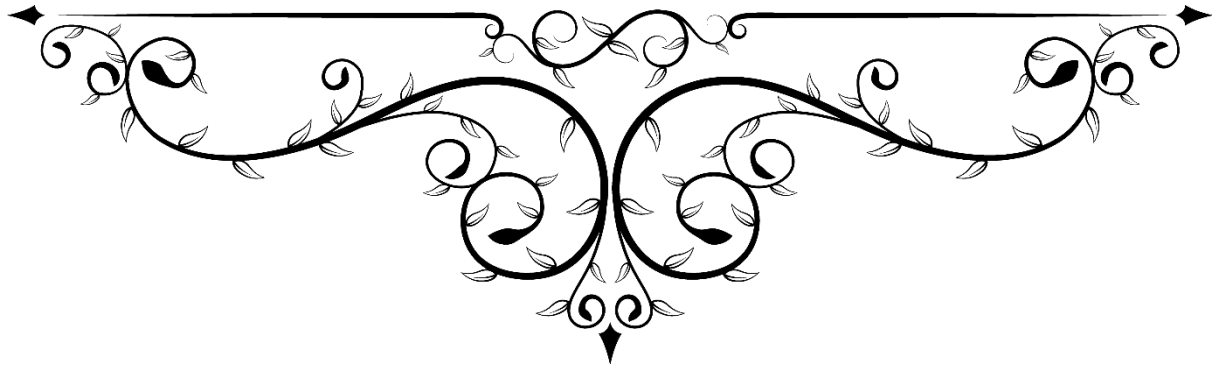
معدل العائد المحاسبي للمشروع كان أكثر من خمسة أضعاف المعدل السائد في السوق، مما يشير إلى ربحية أعلى للمشروع، مؤشر الربحية كان 1.789، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المشروع يعود عليه بـ 1.789 دج، ويترتب عن ذلك ربح وجدوى بقيمة 0.789 دج.

صافي القيمة الحالية للمشروع كان إيجابي، مما يدل على أن المشروع لديه مردودية مالية جيدة. ومعدل العائد الداخلي للمشروع أعلى من معدل الفرص البديلة المعتاد في السوق، مما يعني أن المشروع مقبول ومجدي وفقاً لجميع المعايير المالية، بناءً على هذه النتائج، يتم تشجيع جميع الأطراف المعنية بتمويل وتنفيذ المشروع على تحقيقه في الواقع.

من خلال هذا الفصل حاولنا القاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية فرع ولاية تيارت والتعرف على مهامها الأساسية على رأسها تمويل المشاريع الناشئة ودراسة ميدانية في فرع وكالة تيارت، وفي حصيلتها هذه الدراسة الميدانية تعرفنا على طرق التمويل الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية و الدراسات التي تقوم بها لإتخاذ القرار في ما إذا كان تمويل هذا المشروع مقبول أو مرفوض وذلك كان مع دراسة مشروع الممول من طرفها والمتمثل في إعادة تدوير المواد غير معدنية، والتي اوضحت من خلال المعايير المطبقة نتائج ايجابية تدعم قرار تمويل المشروع من طرف الوكالة وقبول المشروع كونها ذات ربحية عالية.



خاتمة



خاتمة

يعتمد اقتصاد الدول على عدة عوامل مهمة، ومن أبرز هذه العوامل الجانب الاستثماري الذي يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الدولة والمؤسسات، إذ يُعتبر الاستثمار مؤشرًا أساسيًا يُستخدم لقياس درجة تقدم الاقتصاد، وذلك بفضل استخدام أدوات محكمة وتطبيق دراسات دقيقة، وهذا يتيح سهولة تقييم نجاح المشروع من خلال دراسة جدواه في مختلف الظروف وتقديم تقييم تفصيلي.

إذ تعمل دراسة جدوى المشروع على مساعدة صانعي القرار على تشكيل رؤية شاملة وموضوعية حول الفكرة أو المشروع الاستثماري قبل تنفيذه، لذا فإنه من الضروري أن نولي دراسة الجدوى أهمية كبيرة في تقييم المشروعات الاستثمارية، وخاصةً عند وجود تأكيدات محددة كما هو حالنا في هذه الدراسة.

يتم تقسيم دراسة جدوى المشروع الاستثماري إلى مرحلتين، المرحلة التمهيديّة والمرحلة التفصيلية، ففي المرحلة التمهيديّة، يتم توضيح الهدف الرئيسي لإقامة المشروع وتقديم فكرة أولية عن الأدوات المطلوبة وتخمين المردودية الاقتصادية المتوقعة من المشروع بحيث تساعد هذه المرحلة في تقدم الدراسة وتبرير النفقات المرتبطة بدراسة الجدوى التفصيلية، أما في المرحلة التفصيلية يتم جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المشروع، تشمل المرحلة التفصيلية دراسة الجدوى القانونية التي توضح الإطار القانوني للمشروع، كما يتم دراسة الجدوى البيئية لتحديد التأثير المتبادل بين البيئة والمشروع، في حين يتم إجراء دراسة جدوى تسويقية لتحديد جوانب السوق من عرض وطلب ومنافسة، تليها دراسة جدوى فنية لتحديد الأدوات المطلوبة، الموقع، حجم الإنتاج والطاقات المتاحة في عملية الإنتاج، ثم يتم إجراء دراسة جدوى اجتماعية لتحديد الآثار الاجتماعية لتنفيذ المشروع، مثل التوظيف والدخل القومي.

أما الدراسة المالية فتعتبر أساسية لقبول وتنفيذ المشروع، حيث توضح مدى ربحية المشروع المقترح، تعتمد هذه الدراسة على تطبيق معايير مالية مختلفة في ظل ظروف معرفة تامة، عدم تأكد ومخاطرة.

والجزائر مثل العديد من الدول الأخرى، تسعى لتعزيز تطوير المشاريع الاستثمارية ودعم المؤسسات الناشئة بحيث قامت بتأسيس الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بهدف دعم المشاريع الاستثمارية، ولكن يمكن انتقادها لتركيزها المفرط على الجانب المالي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى الضرورية وهذا الاهتمام الضعيف بالجوانب الأخرى يمكن أن يزيد من مخاطر المشروع ويجعله أقل استقرارًا، لذلك يجب على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أن تولي اهتمامًا أكبر بالجوانب الأخرى غير المالية، مثل الجوانب الفنية

خاتمة

والبيئية والاجتماعية، يجب أن تضمن الدراسات الجدوى التي تقوم بها الوكالة تقيماً شاملاً لجميع الجوانب المختلفة للمشروع لضمان استدامته ونجاحه في المدى الطويل.

وتوضح دراسة المشروع لإعادة تدوير المواد غير المعدنية أنه يتمتع بجدوى جيدة، حيث يتوافق مع متطلبات القوانين والتشريعات القانونية، ويحظى بدراسة جدوى بيئية شاملة تؤكد تأثيره الإيجابي على البيئة وتحسين جودتها، بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة الفنية إلى توافر الموارد والتقنيات اللازمة لتنفيذ المشروع بكفاءة وجودة عالية.

تُظهر الدراسة الاجتماعية أن مشروع إعادة تدوير المواد غير المعدنية يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي، حيث يوفر فرص عمل جديدة ويساهم في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة. بالإضافة إلى ذلك، يحقق المشروع أرباحاً مالية مجدية ويعزز استدامة العملية الاقتصادية.

باختصار، فإن مشروع إعادة تدوير المواد غير المعدنية هو مشروع مجدي وذو جدوى اقتصادية واجتماعية وبيئية، يساهم في الحد من التلوث وتحسين جودة البيئة، وكذلك يعمل على تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي وتوفير فرص عمل.

1- اختبار صحة الفرضيات: يمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الاولى :** والتي تنص على أنه تتم دراسة جدوى المشروعات لإتخاذ القرارات الاستثمارية بالإعتماد على القوائم والهياكل المالية، هاته الفرضية خاطئة، حيث يجب أن نفهم أن دراسة الجدوى ليست مقتصرة على الجانب المالي فحسب، بل تشمل أيضاً تقييم عوامل أخرى مثل الجوانب القانونية والاجتماعية والبيئية. وتهدف هذه الدراسات إلى توفير رؤية شاملة للمشروع وتقييم مدى جدواه وتوقع العائدات المالية وتقدير المخاطر المحتملة. بالتالي، يجب أن يتم اعتماد الدراسة الشاملة للجدوى وليس فقط النواحي المالية، لأنها توفر صورة أكثر دقة وشمولية حول المشروع الاستثماري، إذ تعتبر هذه الدراسات مجملّة أداة قوية لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة وتحقيق النجاح المستدام للمشروعات الاستثمارية.
- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أنه يتم تقييم المشاريع التي تمولها وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات بنفس الطريقة التي يتم فيها التقييم نظرياً، وهذه الفرضية خاطئة وذلك بتوصلنا بعد تحليل

خاتمة

الدراسة على ان الوكالة تبني تقيمتها فقط على معيار صافي القيمة الحالية وهذا يختلف على ما هو مطبق في الاطار النظري.

2- نتائج البحث: من خلال ما تطرقنا اليه في دراستنا توصلنا الى:

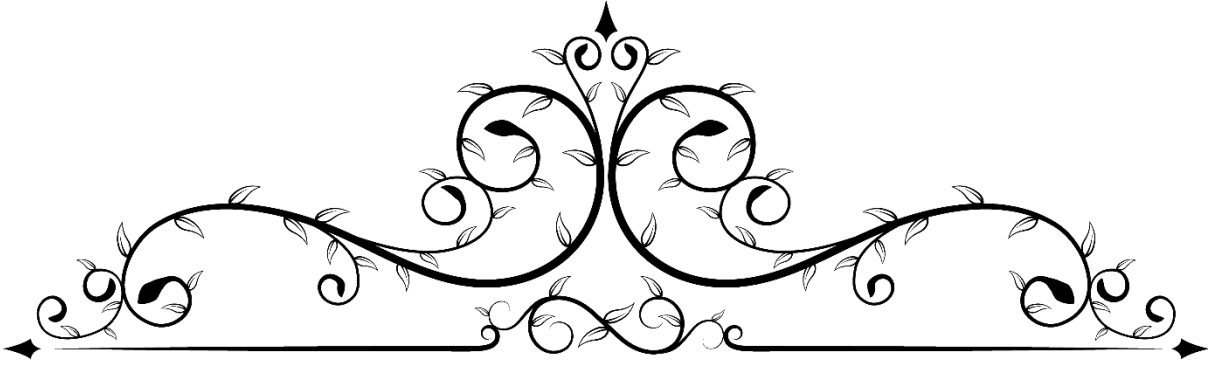
- المشروع الاستثماري هو تجمع للأنشطة التي تجمع بين العوامل المادية والموارد البشرية بهدف تشكيل كيان اقتصادي متميز؛
- يهدف المشروع إلى تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية محددة خلال عمر المشروع المتوقع.
- يتم تنفيذ المشروع الإستثماري بواسطة فريق عمل يتكون من العاملين والمديرين الملتزمين بتحقيق هذه الأهداف؛
- ان اعداد دراسة جدوى للمشروع الاستثماري هي في الاصل سلسلة من الدراسات المترابطة والمتكاملة بجوانب مختلفة في المشروع، منذ ظهورها كفكرة الى حين الوصول الى القرار النهائي بقبوله أو رفضه؛
- وإنجاز دراسة الجدوى يتوقف على مدى توافر كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأهداف الأساسية للمشروع وعلى وجود فريق عمل متخصص يمتلك خبرات ومهارات متنوعة في اعداد مثل هذه الدراسات؛
- من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن هناك إهتمام كبير بدراسة الجدوى المالية التي تعتبر كمستند يثبت الربحية للمشروع، ومحفز للمشتثمر من اجل اتخاذ قرار المواصلة في المشروع او التخلي عنه.
- ان الدراسة الميدانية للمشروع أوضحت النتائج إيجابية في ظروف اتسمت بالوضوح وسهولة الفهم، وهذه النتائج أدت بنا إلى الوصول لقرار دل على صلاحية المشروع ونجاحه؛
- يسترجع المشروع الاستثماري محل الدراسة أمواله خلال 04سنوات 02 شهرين و16 يوم وهذه النتيجة جيدة وقد تم التوصل إليها من خلال الأسلوب العلمي المتمثل في معايير تقييم في ظل التأكد التام؛
- نتائج الدراسة الفنية والمالية و التسويقية و الاجتماعية هي طريق الحكم على على نجاح المشروع الاستثماري من عدمه .

3- الاقتراحات والتوصيات: من النتائج السابقة سوف نقوم بتقديم بعض التوصيات والتي يمكن ايجازها فيمايلي:

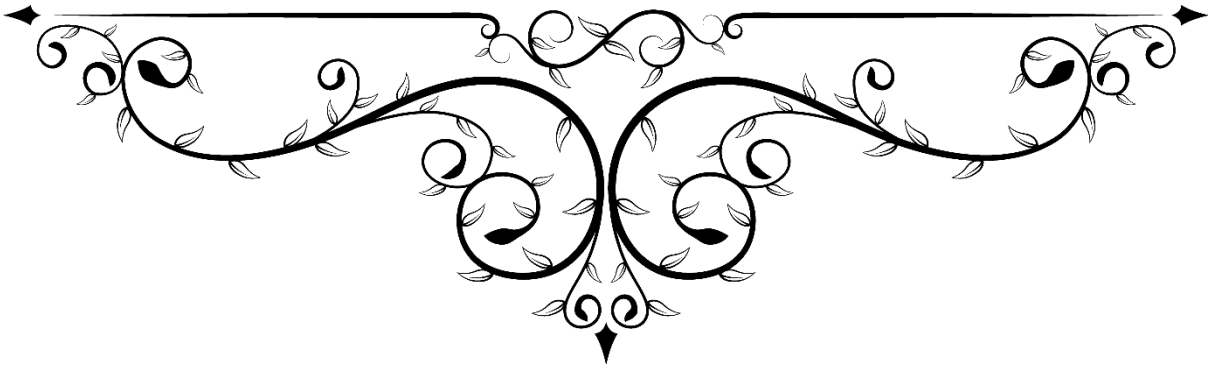
- الاعتماد على ذوي الاختصاص بدراسات الجدوى من اجل اتخاذ القرار الاستثماري؛

خاتمة

- تغيير من سياسية تقييم المشاريع من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية وذلك بعدم الاعتماد على معيار واحد للقياس وهو صافي معيار القيمة الحالية فقط لقبول المشروع ، بل يجب الاعتماد على نظريات اخرى؛
 - إنشاء مكاتب لدراسة الجدوى تختص باعداد دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية وتساعد على اتخاذ القرار الاستثماري؛
 - توعية الاشخاص من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية للراغبين في انشاء المشاريع الاستثمارية؛
 - تشجيع المشاريع الهامة للاقتصاد للتخلص من الاقتصاد الرسمي وذلك بسياسة الدعم من الدولة.
- 4- آفاق البحث: من خلال ما تم في الدراسة ومحاولة الإلمام بجميع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، الا أنه قد تبين أن هناك بعض الجوانب التي لم يتم التطرق إليها وهذا راجع الى أن الموضوع واسع جدا ومن هذا تبقى آفاق البحث مفتوحة لدراسات اخرى في المستقبل وهي كالتالي:
- دراسة الجدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر؛
 - الية تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك؛
 - دور المردودية الاستثمارية في تقييم المشاريع الاستثمارية.



قائمة المصادر والمراجع



I: كتب:

1. احمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، د.ط، 2011.
2. احمد غنيم، دور دراسات الجدوى التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان، دار النشر النهضة العربية، القاهرة، مصر ط3، 1997.
3. احمد غنيم، قرارات انشاء المشروعات الجديدة نظريا وتطبيقيا، الدار الجامعية، مصر، د.ط، 1999.
4. أمين السيد احمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، د.ط، 2006.
5. أمين السيد، الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998.
6. البدري طارق، الأساليب القيادية والإدارية في المؤسسات التعليمية، دار الفرقان، عمان، الأردن، د.ط، 2001.
7. براق محمد، مدخل السياسة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ط1، 2015.
8. جميل أحمد توفيق، اساسيات الادارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 2013.
9. حسين بالعجوز، الجودي الصاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ط، 2013.
10. حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2016.
11. حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط2، 2008.
12. حيسن ابراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، ط1، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

13. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، د.ط، 2007.
14. خليل محمد خليل عطية، دراسة الجدوى الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، ط1، 2008.
15. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010.
16. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات، الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2017.
17. زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
18. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2003.
19. شقيري نور موسى، اسامة عزمي سلام، دراسة جدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، الاردن، عمان، ط1، 2011.
20. شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر، الاردن، ط2، 2011.
21. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، درا الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2008.
22. طاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2001.
23. عادل طه فايد، دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والاقتصادي للمشروعات، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2011.
24. عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسة الجدوى التأصيل العلمي والتطبيق العلمي: كيف تعد دراسة الجدوى مشروعك بنفسك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، دط، 2003.
25. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة لنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط1، 2000.
26. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية للمشروعات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط3، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

27. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2003.
28. علاقي، مدني عبد القادر، الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، مكتبة دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ط، 1996.
29. كاضم جاسم العياصوي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2001.
30. محفوظ جودة، تحليل وتقييم مشاريع، دار النشر الشركة العربية المتحدة تسويق وتوريدات، مصر، د.ط، 2010.
31. محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، الأصول العلمية لدراسة الجدوى المشاريع الاستثمارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، الإصدار الخامس، 2017.
32. محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل، بيروت، لبنان، ط04، 2017.
33. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط3، 2015.
34. محمد فريد صحن، دراسة جدوى المشروع، الدرا الجامعية، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2005.
35. محمد قاسم خصوانة، أساسيات الإدارة المالية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2011.
36. محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
37. معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014.
38. مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2010.
39. نبيل عبد السلام شاکر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، مدخل تنمية المهارات رجال الاعمال والباحثين، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1998.

II: مجلات.

40. بودرة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي، افلو، الجزائر، العدد 01، 2022.
41. حمودة نصيرة، دور دراسة الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة دفاتر بوداكس، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، العدد الخامس، 2015.
42. سعيد نعيمة، بوشنافة أحمد، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 02، 2017.
43. سعيدة بورديمة، القرار الاستثماري ومتطلبات الوصول اليه، حوليات جامعة قالمة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، العدد 11، 2015.
44. فتحة زايد، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2020.
45. محمد معاريف، طاوش قندوسي، واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سعيدة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 06، 2014.

III: رسائل ماجستير والدكتوراه.

46. الدجاني سهيلة، العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي وبين مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار بكليات المجتمع الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1988.
47. بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة شركة الاسمنت بنصاف scibs، مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

48. نوال عبد الرحمن محمد الحوراني، مقارنة بين كيفية اتخاذ القرار بين المدراء والمديرات دراسة حالة علي برنامج التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

IV: القوانين والمراسيم.

49. مرسوم التنفيذي رقم 96-295 الصادر في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 8 سبتمبر.
50. القانون 03-22 المؤرخ في 28_09_2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.

V: مقابلات:

51. مقابلة مع رئيس مصلحة الإدارة والوسائل وكالة الدعم و التنمية المقاولاتية.
52. مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي للوكالة.
53. مقابلة مع رئيس مصلحة الإدارة والوسائل للوكالة.
54. مقابلة مع رئيس مصلحة الإدارة والوسائل و.و.د.ت.م.
55. مقابلة مع رئيس مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات للوكالة.
56. مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة للوكالة.
57. مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة للوكالة.
58. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيارت.

IV: مواقع إلكترونية

59. الموقع الرسمي جهاز شؤون البيئة المصري، وحدة تنفيذ المشروع لمكافحة التلوث، (2023/03/07 الساعة 19:20)، [على الخط] الموقع: www.eeaa.gov.eg

- 60.Walter Andia Valencia; Octavio César Marin Chavez Mireya; Gabriela Lara Carhuancho; Investment projects definition from the process perspective; **Journal of Management**; Faculty of Administration Sciences; Colombia ؛ Cali; Volume 36, 2020, page 166.
- 61.Brigham. E, Houston, J, **Fundamentals of financial management**, Harcourt College Publisher series in finance, 2nd Ed, USA, 2000.p122.

ملخص الدراسة

يتطلب اتخاذ قرارات التمويل دراسة جدوى شاملة لتقييم صلاحية المشروع الاستثماري. يهدف ذلك إلى فهم جوانب المشروع بشكل كامل وقياس ربحيته من خلال تطبيق معايير تقييم محددة. ومعايير التقييم المالي لها أهمية كبيرة في تقييم عائد المشاريع الاستثمارية واتخاذ قرار القبول أو الرفض للمشروع المقترح.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها من خلال دراسة الجدوى كأداة لاتخاذ قرارات التمويل حيث تم التركيز في الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمعايير المطبقة لقبول أو رفض المشاريع المقدمة، إذ أظهرت الدراسة عدة نتائج، ومن أهمها أن استخدام معيار صافي القيمة الحالية وحده لقبول أو رفض المشاريع ليس كافيًا. يعتمد هذا المعيار على تقدير التدفقات النقدية، وهذا قد يجعله غير واقعي في قياس عائدية المشروع. لذا، يجب على الوكالة إعادة النظر في طريقة دراستها للمشاريع واستخدام معايير تقييم إضافية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المشاريع الاستثمارية، دراسة الجدوى، معايير التقييم، اتخاذ القرار.

Summary:

Making financing decisions requires a comprehensive feasibility study to assess the viability of an investment project. The purpose is to understand all aspects of the project and measure its profitability by applying specific evaluation criteria. Financial evaluation criteria are of significant importance in assessing the returns of investment projects and making decisions regarding the acceptance or rejection of proposed projects.

The study aims to shed light on investment projects and their evaluation methods through feasibility studies as a decision-making mechanism for project financing. The focus of the study was on the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship and the applied criteria for accepting or rejecting submitted projects. The study revealed several findings, the most important of which is that relying solely on the net present value criterion for accepting or rejecting projects is insufficient. This criterion relies on estimating cash flows, which may make it unrealistic in measuring the project's profitability. Therefore, the agency should reconsider its project evaluation methodology and incorporate additional evaluation criteria.

Keywords: investment, investment projects, feasibility study, evaluation criteria, decision-making.